التقرير السنوي حول تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١)

- ٢٠١٤ -

التقرير السنوي الثاني حول تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١)

- ٢٠١٤ -

المحللة الرئيسية ومعدَة التقرير:
الدكتورة مرغريت حلو
الاحصاءات:
زينة الرويهب
الفريق المطّور للبرنامج الاكتروني للاستمارات:
شركة فيوجن سكند Fusionsecond
فريق البحث وجمع المعلومات:
سمر خيري، وغادة خيري، وماري نويل الاسطا، وريتا الشمالي

رفع مسؤولية: ان المعلومات المستقاة لاجل اعداد هذا التقرير واردة من المؤسسات الرسمية المعنية كما ومن منظمات المجتمع المدني والدولي والجامعات والنقابات التي ساهمت في ملئ الاستمارات. ان الاحصاءات الواردة في هذا التقرير تعود الى الجهات الصادرة عنها ولا تتحمل مسؤوليتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وصندوق الامم المتحدة للسكان.

تمهيد

ترمي الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية من خلال إصدار تقرير سنوي حول تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان إلى متابعة الجهود المبذولة من جانب المعنيين بقضايا المرأة في القطاعين الرسمي والأهلي ومن جانب المنظمات الدولية تحقيقاً لأهداف الاستراتيجية. إن هذه المراجعة تتيح للهيئة ولشركائها رصد الجهود المبذولة وتسهل تقييم نتائجها وتسمح باستخلاص العبر توخياً لترشيد السياسات والتوجهات المستقبلية.

يندرج هذا العمل ضمن المساعي التي تقوم بها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لتوثيق الأعمال الإنمائية الجارية في مجتمعنا في مجال التنمية البشرية الخاصة بالمرأة من أجل التعرّف على نوعيتها وحجمها ومعرفة مدى نجاحها أو قصورها عن تحقيق الأهداف المنشودة. إنطلاقاً من هذه المعرفة يصبح من الممكن اختيار المثابرة في التوجهات القائمة أو العمل على تعديل المسارات.

إن إصدار هذه التقرير لم يكن ممكناً إلا بفضل تجاوب جميع الشركاء العاملين في مجال التنمية البشرية للمرأة مع مبادرة الهيئة في إعداده بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويهمنا هنا الإشارة إلى زيادة عدد الشركاء من بين المؤسسات الرسمية والأكاديمية والنقابية والجمعيات غير الحكومية الذين شاركو في ملء الاستمارات مقارنة مع الاستمارات التي استند إليها تقرير عام ٢٠١٣ وقد شارك في ملء الاستمارات التي تم إعداد التقرير الحالي على أساس المعلومات الواردة فيها، ٩٠ جهة معنية بقضايا المرأة، منها ٩ وزارات وإدارات رسمية، و ٦٢ منظمة من المجتمع المدني و ١٩ منظمة أو وكالة دولية.

نتوجه بالشكر إلى كافة الجهات الرسمية والأهلية والدولية التي تعاونت معنا في هذا العمل ونخص بالشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي رافق منذ البداية مساعينا الرامية إلى تحديد أهدافنا الاستراتيجية المشتركة وإلى رسم سبل تحقيقها.

امين سر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
المحامي فادي كرم

قائمة المحتويات

تمهيد ٥
قائمة المحتويات ٧
المقدمة ١٠

القسم الاول: المنهجية المعتمدة في جمع المعلومات واجراء التقييم ١١

القسم الثاني: مضمون خطة العمل الوطنية (٢٠١٣- ٢٠١٦) ١٣

القسم الثالث: تقييم مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية ١٤

١-المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي ١٦
أولاً: منظمات المجتمع المدني ١٧
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٢٠
ثالثاً : الوزارات والمؤسسات العامة ٢١
رابعاً: المنظمات الدولية ٢١
خلاصة المحور ٢٣
٢-المجال التربوي ٢٤
اولاً: منظمات المجتمع المدني ٢٥
ثانياً: الوزارات والمؤسسات العامة ٢٧
ثالثاً: المنظمات الدولية ٢٨
خلاصة المحور ٣١
٣-مجال الصحة بما في ذلك الصحة الانجابية ٣٢
اولاً: منظمات المجتمع المدني ٣٣
ثانياً: الوزارات والمؤسسات العامة ٣٦
ثالثاً: المنظمات الدولية ٣٧
خلاصة المحور ٣٩
٤-مجال مكافحة الفقر لدى النساء ٤٠
اولاً: منظمات المجتمع المدني ٤١
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٤٣
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٤٣
رابعاً: المنظمات الدولية ٤٣
خلاصة المحور ٤٥
٥-المجال الاقتصادي ٤٦
أولا: منظمات المجتمع المدني ٤٧
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٤٩
ثالثاً : الوزارات والمؤسسات العامة ٤٩
رابعاً: المنظمات الدولية ٥٠
خلاصة المحور ٥٣
٦-المجال السياسي ومواقع القرار ٥٤

أولاً: منظمات المجتمع المدني ٥٥
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٥٧
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٥٨
رابعاً: المنظمات الدولية ٥٨
خلاصة المحور ٥٩
٧-مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجه ضد الفتاة والمرأة ٦٠
أولا: منظمات المجتمع المدني ٦٢
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٦٥
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٦٥
رابعاً: المنظمات الدولية ٦٦
خلاصة المحور ٦٧
٨-المجال الثقافي والاعلامي ٦٨
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٦٩
ثانياً: الهيئة الطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٧٠
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٧١
خلاصة المحور ٧١
٩-مجال البيئة ٧٢
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٧٣
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٧٤
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٧٤
رابعاً: المنظمات الدولية ٧٥
خلاصة المحور ٧٥
١٠-مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات ٧٦
اولاً: منظمات المجتمع المدني ٧٧
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٧٨
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٧٩
رابعاً: المنظمات الدولية ٨٠
خلاصة المحور ٨١
١١-مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية ٨٢
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٨٣
ثانياً: الوزارات والمؤسسات العامة ٨٤
ثالثاً: المنظمات الدولية ٨٤
خلاصة المحور ٨٥
١٢-مجال ادماج بعد النوع الاجتماعي في كافة المجالات ٨٦
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٨٧
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٨٨
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٨٩
رابعاً: المنظمات الدولية ٨٩
خلاصة المحور ٩١

القسم الرابع: المقترحات والخاتمة ٩٢
على مستوى جمع المعلومات، وادخالها، وفرزها ٩٢
على مستوى خطة العمل الوطنية ٩٣
على مستوى الشركاء في تنفيذ خطة العمل الوطنية ٩٣

ملحق رقم ١: الجهات التي شاركت وساهمت وتعاونت مع الهيئة الوطنية لرفد المعلومات عن سنة ٢٠١٤ ..... ٩٤

ملحق رقم ٢: الجداول الإحصائية ٩٦

المقدمة

يأتي «التقرير السنوي الثاني حول تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان للعام ٢٠١٤» في اطار عملية التقييم الدوري الذي تقوم به الهيئة الوطنية لمختلف جوانب عملها منذ انشائها عام ١٩٩٨. وتهدف عملية التقييم هذه، والتي يتمّ اجراؤها داخليا وخارجيا، الى الاستفادة من التجارب والدروس المستقاة للعمل على تطوير وتفعيل ادائها في القيام بالمهام الموكلة اليها، وخدمة الاهداف التي وجدت لتحقيقها. ويهدف التقرير الحالي الى تقديم تقييم علمي وموضوعي لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٦) لتطبيق استراتيجية المرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١) و ذلك عن عامها الثاني، وعرض ما قام به المعنيون بتنفيذ خطة العمل الوطنية من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق المرأة واحقاق المساواة الجندرية، والوزارات والمؤسسات العامة، والجهات الداعمة على أنواعها، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية من جهة، ومدى تطابق أنشطتهم المختلفة مع ما نصّت عليه خطة العمل الوطنية من تدخلات مطلوبة للمساهمة في تحقيق الاهداف التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان من جهة أخرى. كذلك يهدف هذا التقرير الى إجراء مقارنة بين ما تم تنفيذه خلال العام ٢٠١٣ من قبل الشركاء المعنيين بتنفيذ الخطة، مع ما قاموا بتنفيذه خلال العام ٢٠١٤، لرصد التقدم المحرز، وتحديد اماكن القوة والضعف، لترشيد العمل وتصحيح مساره في السنوات المقبلة.

ويعتمد التقرير الحالي التقسيم ذاته الذي اعتمد في تقرير العام ٢٠١٣. وبالتالي، يقسم التقرير الى اربعة اقسام رئيسية. يعرض القسم الاول للمنهجية التي اعتمدت في جمع المعلومات التي تم تحليلها والبناء عليها. واذ لا يمكن اجراء تقييم لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٦) دون التعريف بمضمونها، يقدم القسم الثاني عرضا مختصراً لمحتوى خطة العمل الوطنية، التي يشكل مسارها محور هذا التقييم، وللعوامل الفاعلة في تحديد فرص تنفيذها وتحقيقها لاهدافها. اما القسم الثالث، والذي يشكل محور هذا التقرير، فيقدم عرضا وتحليلا للمعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر المذكورة اعلاه. وتوخيا للدقة والتفصيل في عرض النتائج، سيتم عرض النتائج العائدة لكل مجال من المجالات الاثنتي عشر تحت عنوان فرعي من القسم الثالث. ويختم التقرير في القسم الرابع بتقديم عدد من المقترحات للمساهمة في تحسين مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية على مختلف المستويات.

القسم الاول: المنهجية المعتمدة في جمع المعلومات واجراء التقييم

في سياق التحضير لاجراء تقييم علمي وموضوعي لما تمّ انجازه خلال السنة الاولى من تنفيذ خطة العمل الوطنية، قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بوضع اثنتا عشر استمارة ترمي كل منها الى جمع معلومات، كمية ونوعية، حول ما قامت به منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة في معرض تطبيقها لكل من خطط العمل الفرعية التي شملتها خطة العمل الوطنية(٢٠١٣-٢٠١٦). كذلك، تمّ وضع استمارة خاصة بكل من الوزارات والادارات الرسمية المعنية بتنفيذ هذه الخطة كل في مجال اختصاصها. وتم استقاء الاسئلة الواردة في كل من هذه الاستمارات من مجموعة المؤشرات المعتمدة في خطة العمل الفرعية الخاصة بكل مجال، وكانت بغالبيتها العظمى اسئلة مغلقة حيث لم يتم اللجوء الى الاسئلة المفتوحة الا عند الضرورة (مثلا تحديد عنوان النشاط، او تسمية الجهة الداعمة للبرامج والانشطة).

بموازاة هذا، كلّفت الهيئة شركة Fusion Second بوضع برنامج معلوماتي الكتروني من خلال منهجية تشاركية مع جهات ذات صلة لتحميل هذه الاستمارات على الموقع الالكتروني للهيئة بشكل يسهّل على الوزارات والادارات الرسمية والمنظمات المعنية الاجابة عنها، كما يسهّل فرز النتائج لتحليلها لاحقا. ولقد تمّ اطلاق الموقع الالكتروني رسميا في نيسان ٢٠١٤ بحضور ممثلين عن اكثر من ٦٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية ومن المنظمات الدولية، حيث عرض ممثلو الشركة لكيفية استخدام الموقع وبعض الجوانب التقنية واجابوا باسهاب عن اسئلة المشاركين.

وبنتيجة فرز وتحليل نتائج الاستمارات التي وردت من منظمات المجتمع المدني والوزارات والمؤسسات العامة، ظهرت بعض اماكن الضعف أو التعقيد في صياغة الاسئلة مما انعكس صعوبة واجهتها منظمات المجتمع المدني خاصة في الاجابة عن الاسئلة الموجهة اليها، وتأخيراً في الاجابة. لذا، قامت الهيئة الوطنية، وبدعم اساسي من صندوق الامم المتحدة للسكان، الذي كان ولا زال شريكها وداعمها الاساسي في القيام بمهامها بحكم كونها الآلية الوطنية لمتابعة شؤون المرأة، بتعيين خبيرة في منهجية استطلاعات الرأي وصياغة الاستمارات لمراجعة تلك التي اعتمدت سابقا واجراء التعديلات اللازمة عليها. فتمّت مراجعة الاستمارات المرسلة الى منظمات المجتمع المدني وتلك الخاصة بكل من الوزارات المشمولة بالعينة. بالاضافة الى هذا، تمت صياغة استمارة خاصة بالمنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، لتحل مكان الاسئلة التي سبق ان وجّهت حصرا الى مجموعة الامم المتحدة العاملة على قضايا الجندر UN Gender Working Group. وقامت شركة Fusion Second بتحميل الاستمارات الجديدة على الموقع الالكتروني للهيئة بشكل يسهّل على الوزارات والادارات الرسمية والمنظمات المعنية الاجابة عنها.

وشكلت الاجابات عن هذه الاستمارات المصدر الاساسي للمعلومات حول انشطة منظمات المجتمع المدني والوزارات والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية التي تمّ الاستناد اليها في كتابة هذا التقرير، كما شكّل «التقرير السنوي ٢٠١٤» الصادر عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية المصدر الاساسي للمعلومات حول ما قامت به الهيئة الوطنية من انشطة خلال العام ٢٠١٤.

ا. كيفية اختيار العينة من الوزارات والادارات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في مجال المرأة

مع استمرار محدودية الامكانات المادية والادارية للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، كان من الصعب ان تشمل عملية التقييم جميع الاجهزة والمؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المعنية بقضايا المرأة والتي تعتبر شريكة في تطبيق خطة العمل الوطنية. لذا كان لا بد من اختيار عينة من كل منها.

شملت عينة الوزارات تسع منها من أصل ١٠ وزارات وجّه لها طلب تعبئة الاستمارة. وتمّ اختيار هذه الوزارات والمؤسسات العامة استنادا الى محورية عملها في تطبيق خطة العمل الوطنية في هذه المرحلة. ورغم حصول تأخير في الاستجابة وتعبئة الاستمارة، الا أنه كان أقل بشكل ملموس من ذاك الذي شهدناه سابقاً. ويعود الفضل في هذا الى تجاوب أكبر من قبل بعض الوزارات، كما الى المتابعة الحثيثة من قبل فريق العمل والاتصال المتكرر عبر المراسلات الرسمية، والهاتف، والبريد الالكتروني. وبنتيجة هذه المتابعة، تم استلام الاستمارات المعبأة من قبل الوزارات التسع جميعها.

اما بالنسبة الى عينة منظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا المرأة، فقد تألفت من ٦٥ منظمة استجابت لطلب تعبئة الاستمارة من أصل٩٨ استلمتها، ومن ضمنها غالبية المنظمات التي تم انتقاؤها لعينة العام ٢٠١٣ على اسس محددة فصّلنا في ذكرها والاسباب الموجبة لها في التقرير السابق. وبالتالي، ورغم عدم اختيار العينة الحالية استناداً الى الاصول العلمية لاختيار العينة العشوائية التي تضمن صحة التمثيل، الا أنه، وكما يظهر في الجدول أدناه، تشتمل العينة الحالية على منظمات ناشطة في المحاور الاثنا عشرة الواردة في خطة العمل الوطنية، مما يزيد في احتمالية تمثيلها لواقع عمل المنظمات العاملة على قضايا المرأة.

وقد تمّ ارسال استمارة المنظمات الدولية الى ٣٢ منظمة دولية، حكومية وغير حكومية، بما فيها المنظمات الاعضاء في مجموعة الامم المتحدة العاملة على قضايا

الجندر. وقد تم اختيار هذه المنظمات بالعودة الى نتائج التقرير السابق الذي ساهم بمعرفة المنظمات الناشطة في مجال قضايا المرأة، الى جانب أخذ رأي القيمين على المشروع في الهيئة الوطنية، بحكم معرفتهم بغالبية هذه المنظمات وخبرتهم معها على مدى عقد ونصف. ولقد تمّ استلام الاجابات من ١١ منظمة من منظمات الامم المتحدة و٨ منظمات دولية غير حكومية.

وتتضمن الملاحق لائحة باسماء الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي شملتها العينات الثلاث المذكورة اعلاه.

رسم بياني رقم ١:
مقارنة بين توزع عينة منظمات المجتمع المدني على المجالات التي وردت في خطة العمل الوطنية/ مقارنة عينة العام ٢٠١٤ بعينة العام ٢٠١٣

٢. الصعوبات التي واجهت عملية جمع المعلومات

أظهر تعاطي الهيئة مع الصعوبات التي واجهت عملية جمع المعلومات لوضع التقرير الاول حول مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية في عامها الاول النية الجادة في الاستفادة من التجربة لتفادي اي نقاط ضعف وتحسين العمل لضمان جودة ودقة المعلومات. وفي هذا الاطار كلّفت الهيئة الوطنية خبيرة في منهجية استطلاعات الرأي وصياغة الاستمارات بمراجعة تلك التي اعتمدت سابقا واجراء التعديلات اللازمة عليها لضمان فعاليتها في توفير المعلومات الدقيقة وتطابقها الكلي مع المؤشرات التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية من جهة، كما تسهيل عملية تعبئة الاستمارات من قبل الشركاء من جهة أخرى. كذلك، كلفت الهيئة خبيرة احصائية لتسهيل عملية فرز وعرض النتائج لتحليلها. وانعكست النتائج الايجابية لعمل الهيئة الوطنية هذا في:

أ) التراجع الملحوظ في الصعوبات التي واجهت المعنيين بتعبئة الاستمارات والذي تجلى في انخفاض عدد الاستفسارات والمراجعات الذي شهدته عملية الاجابة عن الاستمارات السابقة،

ب) سرعة التجاوب من قبل المعنيين وارسالهم الاستمارات المعبأة بوقت اقل بكثير من ذاك الذي استغرقته الاجابة في الاستطلاع السابق،

ج) وارتفاع مستوى الوضوح والدقة في الاجابات عن الاسئلة التي تضمنتها الاستمارات.

بالاضافة الى هذا، أظهرت الزيادة في حجم العينة عن العينة السابقة تفهماً أكبر للاهداف الفعلية لتعبئة الاستمارة من قبل منظمات المجتمع المدني والوزارات. ولقد كان لاطلاق التقرير الاول حول مسار تنفيذ الخطة الوطنية في عامها الاول دوره الفاعل في زيادة هذا التفهّم.

رغم هذا التقدم الملموس في تخطي الصعوبات التي واجهت عملية جمع المعلومات سابقا ، الا ان أحد الصعوبات التي واجهتنا كانت في تحليل نتائج الاجابات الواردة من الوزارات والتي افتقرت للاجابة عن بعض الاسئلة الاساسية حول نشاط الوزارة في المجال المعني، أو الاجابة عن هذه الاسئلة بالنفي، مما يوحي بتلكوء الوزارات عن القيام ببعض أوجه عملها في هذا المجال. الا أن الاجابات الواردة في استمارات منظمات المجتمع المدني أظهرت صورة مغايرة، خاصة في ما يتعلق بتعاون وتنسيق بعض الوزارات معها، وشراكتها معها في بعض الانشطة، وحتى تقديم الدعم لها في بعض الاحيان. وأدى هذا التفاوت بالمعلومات الى ضرورة اتخاذ القرار حول ما اذا كان علينا ادراج ما ورد من معلومات من منظمات المجتمع المدني عن عمل الوزارات تحت عنوان «الوزارات والمؤسسات العامة»، أو نبقي عليها تحت عنوان «منظمات المجتمع المدني» في كل من المجالات ادناه. وبما ان الهدف الاساسي لهذا التقرير هو عرض المعلومات كما وردت من المعنيين بها وعلى مسؤوليتهم، جاء القرار لمصلحة الخيار الثاني اعلاه. ومن نقاط الضعف الاخرى التي أظهرتها عملية فرز الاجابات الواردة من الوزارات كان عدم قيام بعضها بتحويل الاستمارة الى مديريات معنية بالموضوع للاجابة عنها، أو عدم استقاء المعلومات المطلوبة من هذه المديريات من قبل المكلفين بتعبئة الاستمارة.

وفي ضوء المعرفة بأن تعبئة هذه الاستمارات قد تمّ في معظم الحالات من قبل نقاط الارتكاز الجندري في الوزارة أو المؤسسة العامة المعنية، تظهر جلية العقبات التي تعترض قيام هذه النقاط بمهامها، والتي سنشير اليها في خاتمة هذا التقرير.

القسم الثاني: مضمون خطة العمل الوطنية (٢٠١٣ - ٢٠١٦)

تشمل خطة العمل الوطنية اثنتا عشر خطة عمل فرعية، خُصص كل منها للعمل على تحقيق واحد من الاهداف الاثنتا عشر الواردة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١). وهكذا، أُدرجت خطط العمل الفرعية تحت العناوين التالية:

- المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي؛
- المجال التربوي؛
- مجال الصحة والصحة الانجابية؛
- مجال مكافحة الفقر لدى النساء؛
- المجال الاقتصادي؛
- المجال السياسي ومواقع القرار؛
- مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجّه ضد الفتاة والمرأة؛
- المجال الثقافي والاعلامي؛
- مجال البيئة؛
- قطاع بناء قدرات المؤسسات والجمعيات؛
- مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء، والنزاعات المسلحة والحروب، وفي حالات الكوارث الطبيعية؛
- مجال ادماج بعد النوع الاجتماعي في كافة المجالات.

وضعت كل من هذه الخطط الفرعية في جدول تضمّن تحديدا للهدف الاستراتيجي والنتائج المتوقعة، والاهداف العملانية المتفرعة من الهدف الاساسي، والتدخلات اللازمة لتحقيق كل من الاهداف العملانية، ومجموعة المؤشرات التي ستستخدم لقياس التقدم المحرز في العمل، ومصادر المعلومات حول ما تمّ انجازه، الى جانب تحديد المخاطر والمعوقات التي قد تعترض التنفيذ. كذلك تمّ تحديد مستويات التدخل في كل من خطط العمل الفرعية بأربع هي:

- مستوى السياسات والقوانين والتشريعات؛
- مستوى الاعلام والتعبئة والتوعية؛
- مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسساتية؛
- مستوى الدراسات والابحاث.

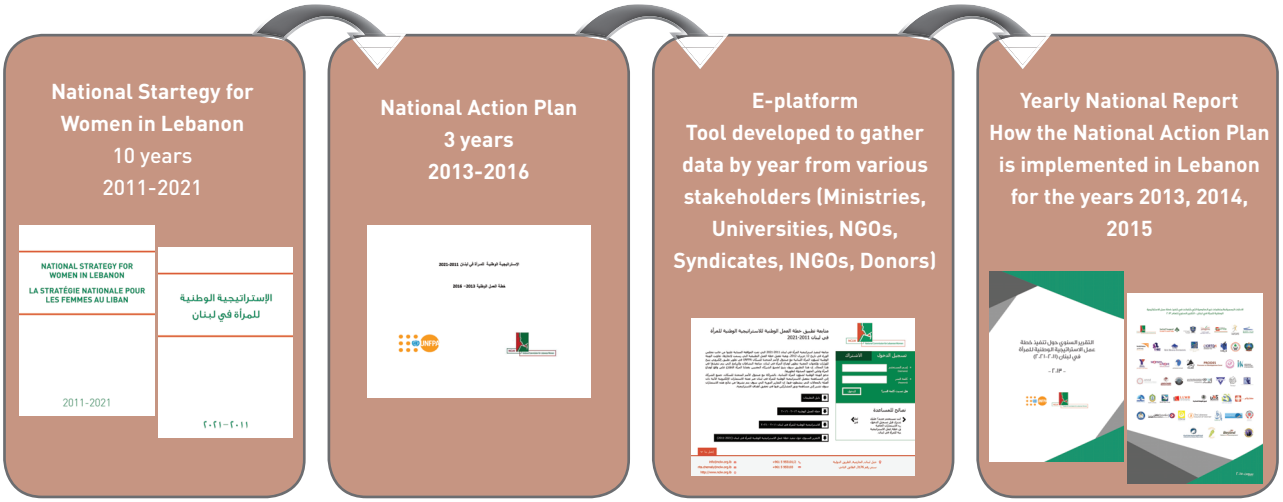

القسم الثالث: تقييم مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية

كما سبق وذكرنا في التقرير السابق حول تقييم مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية خلال العام ٢٠١٣، يفترض القيام بأية محاولة تقييم لمسار تنفيذ خطة عمل توفّر معطيات محددة وواضحة تتيح المقارنة بين الاوضاع السائدة قبل وبعد عملية التنفيذ من جهة، كما تسمح بتحديد ما تمّ القيام به ضمن اطار خطة العمل وبحسب توجيهاتها من جهة اخرى. ولقد أشرنا الى أن المراجعة لما هو متوفر من معلومات منشورة تظهر الافتقار لهكذا معطيات، على الاقل تلك التي تصح مقارنتها بالمعلومات التي تم جمعها على اسس علمية واحصائية سليمة. لذا، أملنا ان تشكل المعلومات التي تمّ جمعها حول عمل المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية خلال عامها الاول(٢٠١٣) معياراً، او قاعدة معلومات اساسية Baseline information، يمكن الانطلاق منها مستقبليا لتحديد مدى التقدم في تنفيذ هذه الخطة. ولقد خدمت المعلومات التي وردت في التقرير السابق هذا الهدف وشكّلت نقطة انطلاق مهمة لتقييم مدى التقدم في جهود وعمل الشركاء على تنفيذ خطة العمل الوطنية خلال العام ٢٠١٤. لكن تجدر الاشارة الى أنه، وبسبب مراجعة الاستمارات والتعديلات التي طرأت على صياغة بعض الاسئلة، كان من الصعب وضع جداول احصائية تقارن بين توزع عمل المنظمات على بعض المتغيرات خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، والتي نأمل أن يتضمنها تقرير العام ٢٠١٥.

١- المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة الهـدف الاسـتراتيجي لهـذا المحـور «بتحقيـق المواطنـة اللبنانيـة الكاملـة عـلى أسـاس المسـاواة التامـة بـين المـرأة والرجـل في الحقـوق والواجبـات في مختلـف الميادين».

وفي سـبيل تحقيـق هـذا الهـدف، نصت الخطـة عـلى عـدد مـن الاهـداف الفرعيـة (العملانيـة) هـي:

- إعطـاء الأولويـة لمشـاريع القوانـين التـي يتـمّ العمـل عليهـا بهـدف إقرارهـا
- العمل على تعديل مواد بعض القوانين
- العمـل عـلى تخطـي الموروثـات الثقافيـة والدينيـة لتحقيـق مسـاواة بـين المـرأة والرجـل
- تبسـيط مضمـون القوانـين وإصدارهـا بدليـل واضـح ومفهـوم وتوزيعـه عـلى نطـاق واسـع (وبخاصـة قانـون العمـل، قانـون الضـمان الإجتماعـي وقانـون العنـف ضـد المـرأة وقانـون التجـارة وقانـون الأحـوال الشـخصية).
- بنـاء قـدرات المـوارد البشريـة لـدى الجهات التي تنشـط في المجال الحقوقي
- إجـراء دراسـات وأبحـاث لتطويـر مختلـف القوانـين وتنزيههـا مـن التمييـز القائـم عـلى النـوع الإجتماعـي.

ونصّـت الخطـة عـلى القيـام بتدخـلات عـلى مسـتويات اربـع هـي:

التدخلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات والقوانـين والتشريعـات

- إقـرار مـشروع القانـون الرامـي الى حمايـة النسـاء مـن العنـف الأسري
- تعديـل قانـون الجنسـية بمـا يكفـل الحـق الكامـل للمـرأة في نقـل جنسـيتها الى أولادهـا اسـوة بالرجـل.
- متابعـة إقـرار مـشروع قانـون انتخابي (انتخابـات تشريعيـة ومحليـة) يعتمد الكوتـا النسـائية بمـا لا يقـلّ عـن ٣٠٪ مـن المقاعـد كحـد أدنى
- تعديـل المـادة ٥٠٣ مـن قانـون العقوبـات لضمان عـدم اسـتثناء الـزوج مـن تبعـات الإكـراه عـلى الجـماع
- تعديـل المـادة ٥٢٢ مـن قانـون العقوبـات والتـي تحـلّ المغتصب من جرمـه في حـال تـزوّج المجني عليها.
- إقـرار المـواد المقترح تعديلها في كل من قوانـين العمـل، والضـمان الاجتماعـي، والتجـارة والافـلاس، ونظـام موظفـي الدولـة (المسـاواة في معـاش التقاعـد الإرثي)، وإقـرار نظـام التقـاعـد لمسـتخدمي المؤسسـات العامـة اسـوة بموظفـي الإدارات العامة
- مراجعـة قوانـين وأنظمـة مختلـف نقابـات المهـن الحـرة وتعديلهـا بمـا يزيـل جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة
- تحضـير أرضيـة متينـة لقانـون مـدني مسـاو بـين المـرأة والرجـل مـن خـلال رفـع التحفظـات (٩و١٦) في اتفاقيـة سـيداو
- اقـتراح تعديـل قانـون العمـل بحيـث يشـمل العاملـين والعامـلات في الخدمـة المنزليـة والعاملـين والعامـلات في القطـاع الزراعـي
- اسـتحداث مـشروع قانـون لتجريـم التحـرّش الجنسي في بيئـة العمـل وفي المجتمع.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتعبئـة والتوعيـة

- العمـل عـلى اعتـماد قـراءة جديـدة لقوانـين الأحـوال الشـخصية من خلال علـماء دين منفتحـين، ويمكـن أن يتم التعـاون معهـم عـلى هـذا المسـتوى
- إدخـال البعـد التشريعـي والقانـوني في المناهـج التربويـة اصـدار دليـل يتضمـن تبسـيطا لـكل مـن قانـون العمـل، قانـون الضـمان لإجتماعـي، قانـون العنـف ضـد المـرأة، قانـون التجـارة والافـلاس.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى بنـاء قـدرات بشريـة ومؤسسـاتية

- تدريـب الجهـاز البـشري التابـع للمؤسسـات المدنيـة عـلى مضمـون القوانـين التـي اسـتحداثها أو تعديلهـا والآليـات التـي تسـمح بوضعهـا موضـع التنفيـذ.

التدخلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- تنقيـح النصـوص القانونيـة كافـة مـن كل تمييـز ضـد النسـاء (بما فيها قوانين النقابـات والهيئـات المسـتقلة...).

فإلى أي مـدى تطابـق عمـل الـشركاء المعنيين بتنفيـذ خطـة العمـل في هـذا المجـال مع بنودهـا وتوجيهاتهـا؟ وهـل طـرأ أي تقـدم خـلال العـام الثـاني مـن تنفيـذ خطـة العمـل الوطنيـة ؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

تظهرالمقارنـة بـين نتائـج عمـل العينـة مـن المنظمـات التـي اسـتجابت للدعـوة الى ملـء الاسـتمارة حـول انشـطتها خـلال العـام ٢٠١٣ (٤٠ منظمـة) وتلـك التـي اسـتجابت للدعـوة الى ملـء الاسـتمارة عـام ٢٠١٤ (٦٥ منظمـة) النقـاط التاليـة في الاجابـات عـن الاسـئلة التـي تضمنتهـا كل مـن الاسـتمارتين:

١- اظهـرت الزيـادة في حجـم العينة الاساسـية تراجعـاً في النسـبة المئويـة لعـدد المنظـمات الناشـطة في المجـال التشريعـي والقانـوني والتنظيمـي مـن ٤٧،٥٪ (١٩ مـن اصـل ٤٠ منظمـة) الى٣٨،٥٪ (٢٥ منظمـة مـن اصـل ٦٥).

٢- التفـاوت في عـدد المنظـمات لـدى توزيعها عـلى القوانـين المختلفـة المطلـوب تعديلهـا او تبنّيهـا وكـون معظمهـا يعمـل عـلى اكـثر مـن قانـون واحـد. وهـذا واقـع مهـم إذ يخفـف الى حـدّ مـا مـن المقاربـة المجتـزأة لتعديـل القوانـين، إن مـن قبـل المجتمـع المـدني او المـشرّع اللبنـاني.

كذلك أظهرت عينة عام ٢٠١٤ وجود منظمات تعمل على تعديل قوانين لم يتم التطرق لها من قبل المنظمات التي شملتها عينة عام ٢٠١٣(مثل قانون الجنسية، قانون الانتخاب، قانون التجارة والافلاس، نظام موظفي الدولة)، كما استمرار عدم قيام اية منظمة بالمطالبة بتعديل قوانين نقابات المهن الحرّة.

٣- وتشير نتائج العينة للعام ٢٠١٤ الى وجود منظمات تعمل على تبني او وضع قوانين لم يتم ذكرها تحت هذا المحور من قبل عينة ٢٠١٣(الا اذا كانت مقصودة تحت تسمية «غيره»)، ومنها نظام التقاعد لمستخدمي المؤسسات العامة اسوة بموظفي الادارات العامة، المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانية التعليم الابتدائي، قانون مدني للاحوال الشخصية، قانون زواج مدني اختياري.

٤- الى جانب هذا العمل على تعديل القوانين المرعية الاجراء، او لتبني قوانين جديدة لاحقاق مساواة المرأة بالرجل في حقوق وواجبات المواطنة، نشطت ٧ منظمات فقط في الدعوة الى رفع التحفظات التي وضعتها الدولة اللبنانية على المادتين ٩ و١٦ من اتفاقية السيداو: واحدة منها حصرت اهتمامها وانشطتها بالمادة ١٦ فقط(المتعلقة بالاحوال الشخصية)، و٦ منها عملت على المطالبة برفع التحفظات عن المادتين ٩و١٦ معاً. وفي ظل غياب أي مؤشرات حول نية صنّاع القرار في رفع هذه التحفظات كما في ضوء الزيادة في حجم العينة عن العام ٢٠١٣، تشكّل هذه الارقام تراجعاً مهما في اهتمام منظمات المجتمع المدني بهذا الموضوع كما يظهر الرسم البياني رقم ٢.

اما في ما يتعلق بالانشطة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني للدفع بمطالبها في مجال تعديل التشريعات النافذة او تبني تشريعات جديدة فتوزعت على مستويين. الاول استهدف صنّاع القرار حيث قامت ٦ منظمات بعقد لقاءات مع اعضاء في البرلمان، وعقدت ٤ منظمات لقاءات مع

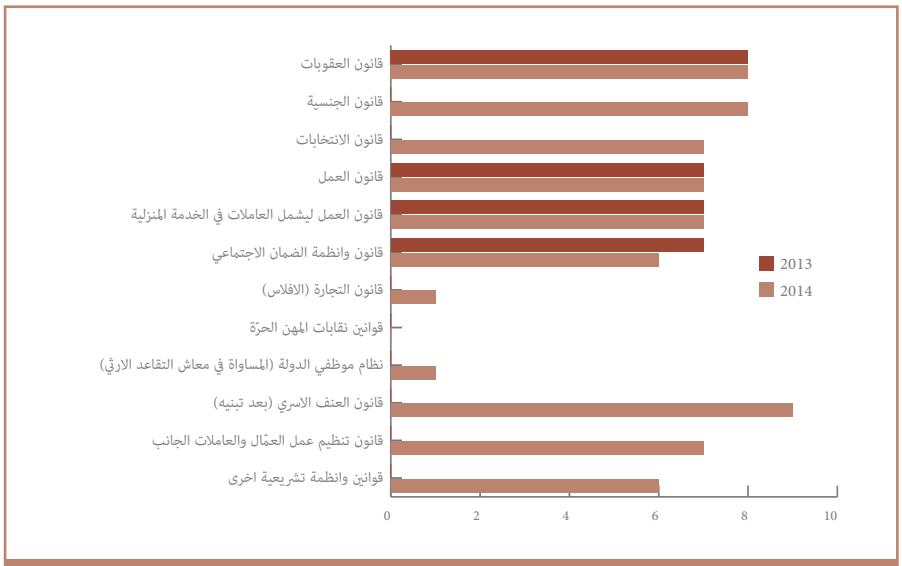

رسم بياني رقم ١:
عدد المنظمات التي طالبت بتعديل القوانين التي تميّز ضدّ المرأة (مقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤)

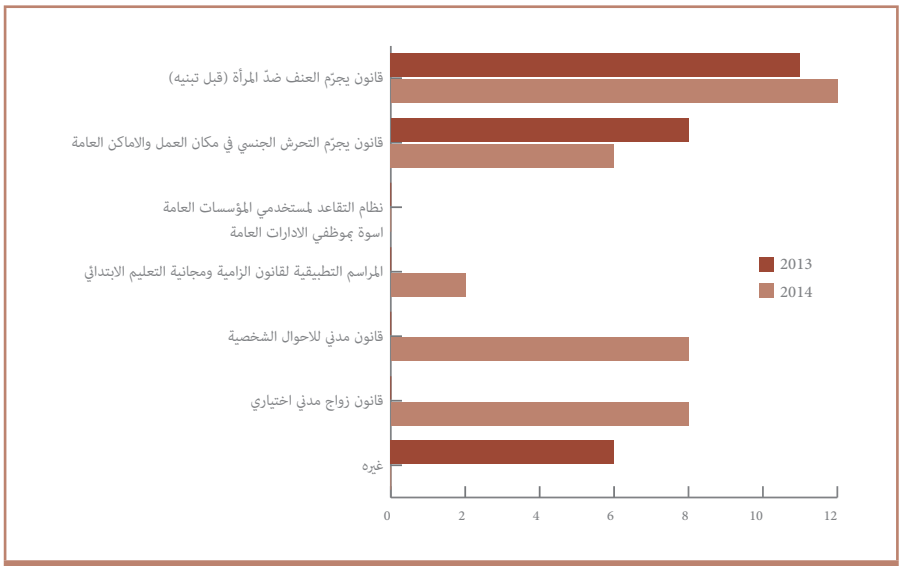

رسم بياني رقم ٢:
عدد المنظمات موزعة على القوانين المطلوب وضعها او تبنّيها (٢٠١٣ و٢٠١٤)

رؤساء كتل نيابية، وقدّمت منظمة واحدة شهادة امام لجان نيابية. كذلك عقدت ٦ منظمات لقاءات مع اعضاء في الحكومة، و٦ مع قيادات حزبية، و٦ مع قيادات روحية. واللافت، الى جانب التنوع في الاحزاب والقيادات الروحية التي تمّت مقاربتها وتمثيلها لشريحة واسعة من اللبنانيين، قيام ٨ منظمات بتنظيم وعقد لقاءات مع رجال دين من طوائف مختلفة بهدف التوصل الى مقاربة منفتحة لقضايا المرأة خاصة في مجال الاحوال الشخصية. وهذه مقاربة مهمة وخطوة اساسية لضمان فعالية الجهود في هذا المجال.

بالاضافة الى هذا، قامت ٥ منظمات بتقديم نصوص تعديلية للقوانين النافذة او نصوص للقوانين المطلوب تبنيها، وهذا جهد مهم وفاعل في تسهيل مهمة صانع القرار الداعم لمطالب المنظمات.

اما على المستوى الشعبي، اظهر تحليل نتائج الاستمارات قيام ١٤ منظمة بانشطة هدفت الى التوعية الشعبية على مضامين القوانين والتشريعات والحاجة الى تعديلها او تبني تشريعات جديدة ، كما قيام ١٨ منظمة بالعمل على توعية المرأة الى حقوقها التي نصّت عليها القوانين، وقيام

١٢ منظمة بانشطة اعلامية واعلانية للمطالبة بتعديل او تبني تشريعات جديدة. وقد شملت الانشطة الاعلامية والاعلانية لقاءات مع وسائل اعلام (٩ منظمات)، عقد مؤتمرات واصدار بيانات صحفية (١٠ منظمات)، اجراء لقاءات حوارية على وسائل الاعلام (٨ منظمات)، استخدام TV Spots (٦ منظمات)، ولوحات اعلانية (٧ منظمات).

لكن اللافت ان عمل معظم المنظمات لا زال يعاني اليوم، كما في العام ٢٠١٣، من تركّز انشطته في المدن على حساب المناطق الريفية، وتركّزه في محافظة بيروت تحديداً، على حساب باقي المحافظات. وهذا أمر يجب أخذه بعين الاعتبار لدى التخطيط لأي من هذه الانشطة مستقبلياً لضمان شمولية وفعالية جهود التوعية الشعبية وتحقيق اهداف الخطة الوطنية في هذا المجال.

وتجدر الاشارة الى ان ١٤ منظمة قد شملت الرجال في انشطتها الرامية الى التوعية الشعبية على مضامين القوانين وأهمية التعديلات المطلوبة، كما ان منظمتان اشركت الرجال في انشطتها الرامية الى توعية المرأة الى حقوقها التي نصّت عليها القوانين. كذلك تجدر الاشارة الى ان عدد المستفيدات والمستفيدين من كل من انشطة غالبية المنظمات قد فاق ٥٠ شخصاً.

ولقد اظهر تحليل نتائج الاستمارات ان ١٣ من اصل ٢٥ منظمة ناشطة في المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي قد تلقّت دعماً لانشطتها من مصادر مختلفة. فقد تلقت ٥ منظمات دعماً من منظمات دولية حكومية، و١٢ منظمة من منظمات دولية غير حكومية. كما تلقت ٥ منظمات دعماً من سفاراتي الولايات المتحدة والنروج ، و٤ منظمات من وزارات او مؤسسات عامة (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية الوطنية واالتعليم العالي، وزارة العمل وعدد من البلديات)، و٥ منظمات من مؤسسات القطاع الخاص، وتلقت ٦ منظمات مساعدات من افراد. ولقد تنوّع هذا الدعم ليشمل الدعم المادي والتقني والبشري.

بالاضافة الى هذا، قامت ١٢ منظمة بالتنسيق والتعاون مع منظمات غير حكومية محلية، ونسقت ٤ منظمات مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة واحدة مع وزارة الصحة العامة. ويظهر الرسم البياني رقم ٥ عدد المنظمات موزعة على درجة تنسيقها وتعاونها مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والذي يشير الى الحاجة الى العمل على بناء هذا التعاون بين الهيئة الوطنية واكبر شريحة ممكنة من منظمات المجتمع المدني، اذ أظهرت النتائج ان ٦٠٪ من افراد العينة الناشطة في هذا المجال لا زال يفتقر الى التنسيق والتعاون المطلوبين لتفعيل دور الهيئة والمجتمع المدني على حدّ سواء في تحقيق الاهداف التي نصّت عليها الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.

اما لجهة اجراء الدراسات والابحاث حول حقوق المرأة في القوانين والتشريعات

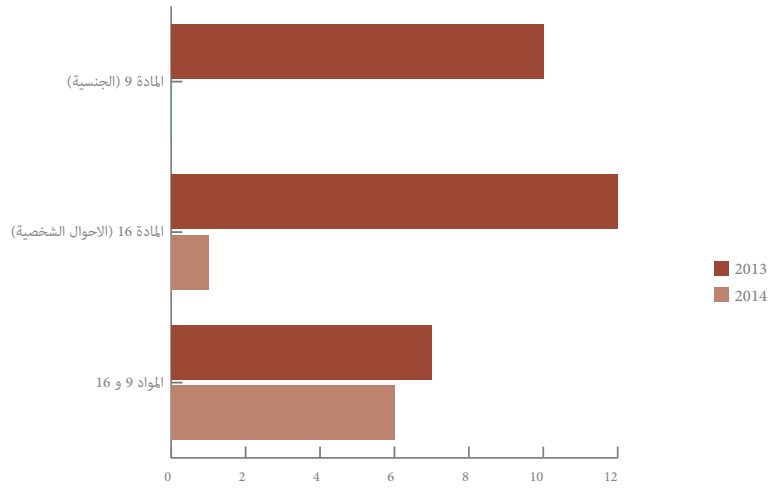

رسم بياني رقم ٣:
توزع المنظمات بحسب مواد اتفاقية السيداو التي تطالب برفع تحفّظ الدولة اللبنانية عنه

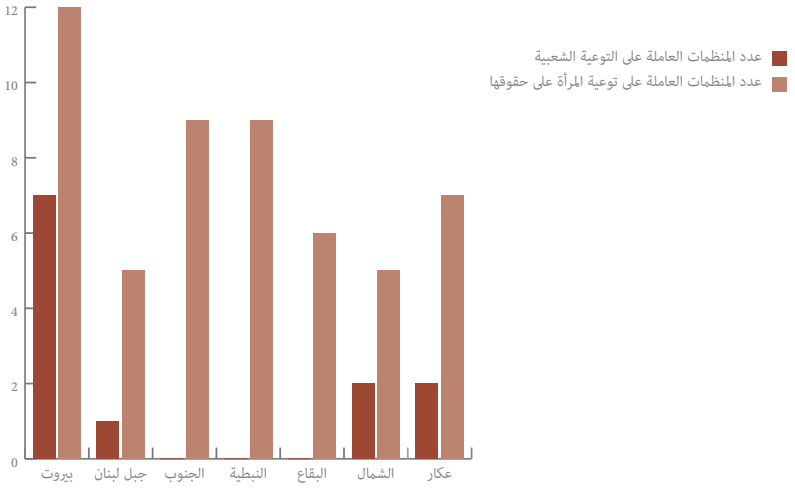

رسم بياني رقم ٤:
التوزع الجغرافي لانشطة المنظمات في مجال التوعية الشعبية على مضامين القوانين والتعديلات المطلوبة وعلى توعية المرأة الى حقوقها القانونية

اللبنانيـة، فقـد قامـت ١٢ منظمـة بهكـذا دراسـات وابحـاث، وقامـت ٧ منهـا بنـشر الدراسـات التـي اجرتهـا لتعميـم الفائـدة منهـا ، كـما عملـت ٦ منظـمات عـلى اعـداد واصـدار دليـل مبسّـط حـول النصـوص القانونيـة التـي تهـم المـرأة.

واخـيراً، أظهـرت النتائـج ان ١٥ منظمـة استرشـدت بخطـة العمل الوطنيـة في تحديدها لبرامجها وانشـطتها للعـام ٢٠١٤، خمـس منها استرشـدت بهـا بدرجـة كبـيرة، و٤ بدرجـة متوسـطة، ومنظمـة واحـدة استرشـدت بدرجة جـدّ محـدودة. وفي حـين لم تُجـب ٦ منظـمات عـن هـذا السـؤال، أعلنـت ٤ منظـمات فقـط انهـا لم تسترشـد بالخطـة بتاتـاً.

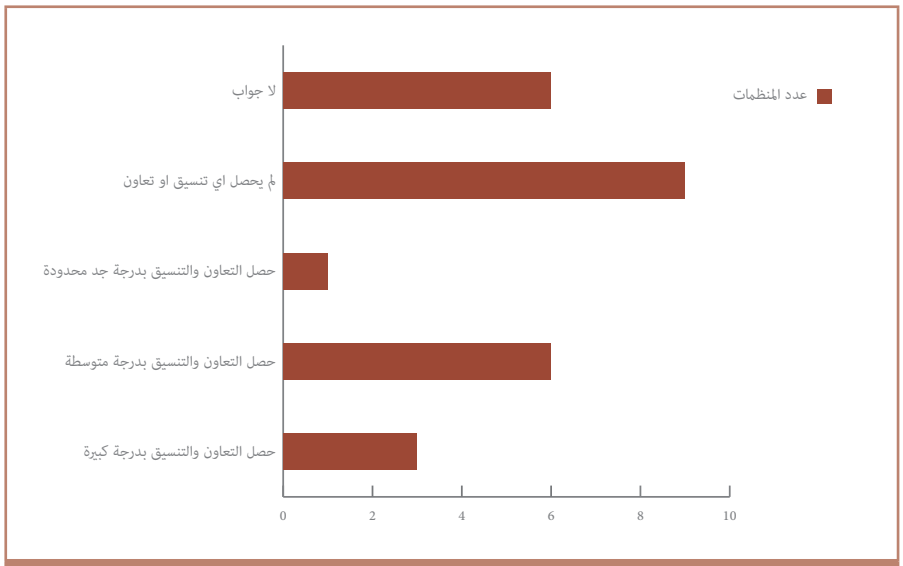

رسم بياني رقم ٥:
توزع المنظمات على متغير درجة التنسيق والتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

أظهـرت مراجعـة التقريـر السـنوي ٢٠١٤ الصـادر عـن الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة في لبنـان تنسـيقا وتكاملا بـين عملها وعمـل منظـمات المجتمـع المـدني في مجـال تنزيـه القوانـين والتشريعـات مـن التمييـز ضـدّ المـرأة. ورغـم أن مسـار تحقيـق هـذا الهـدف الاسـتراتيجي طويـل وشـائك، كان لهـذا التكامـل والتنسـيق أثـره الفاعـل في تحقيـق عـدد مـن الانجـازات عـلى هـذا الصعيـد خـلال العـام ٢٠١٤ . ومـن هـذه الانجـازات:

١- موافقـة مجلـس النـواب عـلى تعديـل المادتـين ٢٨ و٢٩ مـن قانـون العمـل. وقـضى التعديـل برفـع فـترة إجـازة الأمومـة للمـرأة العاملـة في القطـاع الخـاص إلى عـشرة أسـابيع مدفوعـة براتـب كامـل. (جريـدة رسـمية عـدد ١٧ تاريـخ ٢٠١٤/٤/٢٢ قانـون رقـم ٢٦٧).

٢- تعديـل المـادة ٣٨ مـن المرسـوم الإشـتراعي رقـم ١١٢(نظـام الموظفـين في القطـاع العـام) لجهـة رفـع إجـازة الأمومـة للموظفـة لتصبـح عـشرة أسـابيع مدفوعـة الراتـب بالكامـل. (جريـدة رسـمية عـدد ١٧ تاريـخ ٢٠١٤/٤/٢٢ قانـون رقـم ٢٦٦).

٣- أقـرار مجلـس النـواب قانـون حمايـة النسـاء وسـائر أفـراد الأسرة مـن العنـف الأسري (قانـون رقـم ٢٩٣ نـشر في الجريـدة الرسـمية عـدد ٢١ تاريـخ ٢٠١٤/٥/١٥). وتـمَ في إطـار هـذا القانـون تعديـل الجنـح المخلّـة بـالآداب العيليـة (أحـكام الـزنى المـواد ٤٨٧ إلى ٤٨٩ مـن قانـون العقوبـات).

٤- صـدور تعميـم عـن النيابـة التمييزيـة لقضـاة النيابـات العامـة عنـد ورود شـكاوى بحـق الزوجـة التـي تـترك منزلهـا الزوجـي بوجـوب اصـدار "بـلاغ بحـث وتحـرّ عـن مفقـودة" ولـس عـن "فـارّة مـن المنـزل الزوجـي" كـما كان في السـابق.

٥- إصـدار المديريـة العامـة للأمـن العـام قـراراً إداريـاً يقـضي بأخـذ موافقـة وتوقيـع الوالديـن إلزامياً عـلى طلـب إذن السـفر لكل قـاصر دون الثامنـة عـشرة مـن العمـر. وبـدأ العمـل بهـذا القـرار ابتـداء مـن ٢ كانـون الثـاني ٢٠١٤. علـماً انـه في السـابق كانـت تعليـمات الأمـن العـام تفـرض موافقـة الأم والأب للحصـول عـلى جـواز سـفر القاصريـن والقـاصرات دون السـابعة مـن العمـر فقـط.

وبالاسـتناد الى التوثيـق الدقيـق لكامـل القوانـين والمراسـيم ذات الصلـة بالمـرأة، والمتوفـر في الكتـاب المرجعـي الـذي سـبق ان اصدرتـه الهيئـة عـام ٢٠١٣ بعنـوان حقـوق المـرأة في التشريـع اللبنـاني: الاحـكام الجديـدة والاصلاحـات المرجـوة، قامـت الهيئـة، بالتعـاون والتنسـيق مـع منظـمات المجتمـع المـدني، بعـدد مـن الانشـطة للمطالبـة بازالـة التمييـز ضـدّ المـرأة مـن القوانـين والتشريعـات . ومـن هـذه الانشـطة:

- نظّمـت الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة وصنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان، في نطـاق المـشروع الـذي يهدف إلى متابعـة تنفيـذ خطـة العمـل الوطنيـة للاسـتراتيجية الوطنيـة للمـرأة في لبنـان (٢٠١١-٢٠٢١)، لقـاءً تشـاوريا جمـع أكـثر مـن ٥٢ ممثـل وممثلـة لجمعيـات المجتمـع المـدني التـي تعمـل مـن أجـل المسـاواة بـين المـرأة والرجـل وممثـلي بعـض الـوزارات والإدارات المعنيـة. هـدف اللقـاء إلى اعتـماد خطـة عمـل للتوصـل إلى تنزيـه القوانـين مـن الأحـكام ذات الأثـر الاقتصـادي والاجتماعـي التـي تميّـز ضـد المـرأة وذلـك بطريقـة تشـاركية (متابعـة للحملـة الوطنيـة «وين بعدنـا»).
- أعـدت الهيئـة الوطنيـة دراسـة قانونيـة واجتماعيـة حـول آثـار زواج القاصريـن والقـاصرات في لبنـان ومخاطـره عـلى حيـاة الفتـاة عـلى الصعيـد القانـوني والصحـي والتعليمـي والاجتماعـي والاقتصـادي.، ووثقـت الاثـار السـلبية

لـزواج القـصرات في فيلـم توعـوي قصـير.

- أطلقـت الهيئـة "الحملـة الوطنيـة لحمايـة القـاصرات مـن الـزواج المبكـر" بالتعـاون مـع الجامعـة اللبنانيـة الأميركيـة (L.A.U.) بمناسـبة يـوم المـرأة العالمـي. وتقدمـت ضمـن اطـار هـذه الحملـة بمـشروع قانـون إلى المجلـس النيـابي بالاشـتراك مـع النائـب غسـان مخيـبر يهـدف إلى "حمايـة القاصريـن مـن الـزواج المبكـر، وقـد وافقـت لجنـة حقـوق الإنسـان في المجلـس النيـابي عـلى أحكامـه وتـم رفعـه إلى لجنـة الإدارة والعـدل لمتابعـة درسـه.
- تابعـت الهيئـة المطالبـة بإقـرار قانـون للانتخابـات التشريعيـة يعتمـد التمثيـل النسـبي مـع لحـظ كوتـا نسـائية كتدبـير مرحـلي ومؤقـت وذلـك في إطـار الحملـة الوطنيـة لدعـم المـرأة في موقـع القـرار وصنـع السـلام التـي أطلقتهـا في العـام ٢٠١٢.
- تابعـت، في اللجـان النيابيـة او مـع الـوزارات المعنيـة، مسـارالتعديلات المطلوبـة في كل مـن قانـون العقوبـات، وقانـون الضـمان لاجتماعـي، وقانـون الجنسـية، وقانـون العمـل، وقانـون التجـارة والافـلاس، وقانـون تنظيـم الهيئـة التعليميـة في المعاهـد الخاصـة.
- تابعـت الهيئـة سـعيها لـدى المصـارف اللبنانيـة مـن أجـل توسـيع شـبكة المصـارف التـي توفّـر امكانيـة فتـح حسـاب ائتـماني للمـرأة اللبنانيـة فيهـا.

وفي عملهـا عـلى تنزيـه القوانـين مـن المييـز ضـد المـرأة، تلقـت الهيئـة الوطنيـة الدعـم عـلى انواعـه مـن منظمـة الامـم المتحـدة للسـكان. كذلـك نسّـقت وتعاونـت مـع عـدد مـن الـوزارات، وبخاصـة مـع منظـمات المجتمـع المـدني الناشـطة في هـذا المجـال.

ثالثاً : الـوزارات والمؤسسات العامة

لم تظهـر نتائـج الاسـتمارات التـي تمّـت الاجابـة عنهـا مـن قبـل الـوزارات اي نشـاط لغالبيتهـا في مجـال العمـل عـلى ضـمان تبنـي التشريعـات والقوانـين والتنظيـمات التـي تقع ضمـن اطـار عملهـا بهـدف تكريـس المسـاواة بـين المـرأة والرجـل. فقـط ثـلاث منهـا قامـت بنشـاط محـدود في هـذا المجـال وهـي:

وزارة العمل

عملـت وزارة العمـل عـلى حـثّ المعنيـين وصنّـاع القـرار عـلى تعديـل قانـون العمـل بحيـث يشـمل العاملـين والعامـلات في الخدمـة المنزليـة وفي القطـاع الزراعـي، وعـلى تعديـل قانـون الضـمان الاجتماعـي لاحقـاق المسـاواة بـين المـرأة والرجـل. كذلـك قامـت الـوزارة بوضـع واعتـماد آليـات واجـراءات للتبليـغ عـن حـوادث العنـف و/أو التحـرّش الجنـسي في اماكـن العمـل قابلـة للتنفيـذ والمراقبـة تحـت طائلـة القانـون. وتمـارس الـوزارة الاشراف عـلى تقيّـد المؤسسـات بتطبيـق بنـود القانـون ٢٢٠ الخـاص بـذوي الاحتياجـات الخاصـة لجهـة عـدم التمييـز ضدهـم في مجـال العمـل. لكـن لا زال عمـل وزارة العمـل مفتقـرا ايـلاء الاهتـمام الـلازم:

- لاعـداد مـشروع قانـون يجـرّم التحـرش الجنـسي في اماكـن العمـل؛
- لوضـع كتيّـب يبسّـط القوانـين التـي تعنـي المـرأة وبخاصـة قانـوني العمـل والضـمان الاجتماعـي؛
- لحـثّ النقابـات عـلى مراجعـة قوانينهـا وانظمتهـا وتعديلهـا لازالـة جميع اشـكال التمييـز ضـدّ المـرأة؛
- لاجـراء دراسـات احصائيـة حـول حاجـات سـوق العمـل والتركيـز عـلى المهـن التـي يمكـن للمـرأة امتهانهـا والعمـل بالتعـاون مـع مجالـس العمـل التحكيميـة عـلى توزيـع الشـكاوى العائـدة لخلافـات ومشـاكل العمـل عـلى متغـير الجنـدر لما لهـذا مـن اهميـة في سـنّ التشريعـات والقوانـين والتنظيـمات.

وزارة الداخلية والبلديات

عملـت عـلى حـثّ النقابـات عـلى انواعهـا عـلى مراجعـة قوانينهـا وانظمتهـا وتعديلهـا بشـكل يزيـل جميـع اشـكال التمييـز ضـدّ المـرأة. كذلـك قامـت الـوزارة بوضـع آليـات واجـراءات للتبليـغ عـن وقـوع العنـف ضـدّ المـرأة والفتـاة داخـل الاسرة قابلـة للتنفيـذ والمراقبـة تحـت طائلـة القانـون. في المقابـل، لم تقـم وزارة الداخليـة والبلديـات بـأي نشـاط يدفـع باتجـاه وضـع او تعديـل قانـون الانتخـاب او الجنسـية او قانـون مـدني للاحـوال الشـخصية اوغيرهـا مـن القوانـين والتنظيـمات التـي تقـع ضمـن اطـار عملهـا واختصاصهـا.

المركز التربوي للبحوث والانماء

يقـوم المركـز، عـبر الدراسـات والابحـاث التـي يجريهـا بتقديـم الدعـم لـوزارة التربيـة الوطنيـة والتعليـم العـالي لتسريـع عمليـة وضـع المراسـيم التطبيقيـة لقانـون الزاميـة ومجانيـة التعليـم الابتـدائي.

رابعاً: المنظمات الدولية

منظمتـان فقـط مـن اصـل ١٩ منظمـة دوليـة حكوميـة وغـير حكوميـة شـملتها العينـة قامـت ببرامـج وانشـطة لدعـم منظـمات المجتمـع المـدني في عملهـا عـلى المطالبـة بتعديـل القوانـين النافـذة وتحضـير النصـوص للتعديلالـت او النصـوص المطلوبـة للقوانـين الجديـدة بهـدف تحقيـق المسـاواة بـين المـرأة والرجـل. وهـذه المنظـمات هـي:

منظمة العمل الدولية

عملـت بالتعـاون مـع مؤسسـات وطنيـة ومنظـمات المجتمـع المـدني ومـن ضمـن برنامـج «تعزيـز حقـوق المهاجـرات العاملات في الخدمـة المنزليـة في لبنـان» عـلى مراجعـة القوانـين التـي تحكـم عمـل العامـلات في

الخدمة المنزلية لضمان احترامها للمعايير الدولية للعمل في هذا المجال. واستهدف هذا البرنامج صنّاع القرار والشعب عامة وقدّم المساعدة التقنية والمادية والبشرية.

اما المنظمات الدولية الحكومية او غير الحكومية التي قامت بتقديم الدعم المادي و/أو التقني و/أو البشري لمنظمة او اكثر من المنظمات الناشطة في هذا المجال فتظهر اسماؤها في الجدول ادناه.

منظمة الاسكوا

في اطار دراستها الاقليمية حول «المرأة العربية والوصول الى العدالة» قامت المنظمة بتقييم المعوقات القانونية والمؤسساتية والهيكلية التي تعترض وصول المرأة العربية الى العدالة وقدمت تحليلا لمدى احترام الاطر القانونية الوطنية لما تفرضه المعاهدات الدولية حول حقوق الانسان، وقدّمت مراجعة للاجراءات المعتمدة من قبل حكومات الدول العربية لتحسين توفر وامكانية وكلفة وصول المرأة الى العدالة، كما تقدّمت بتوصيات لصياغة السياسات التي تضمن عدم بقاء حق المرأة في الوصول الى العدالة مجرد حقّ تنص عليه الاتفاقيات الدولية.

اسم المنظمة الداعمة
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية
صندوق الامم المتحدة للسكان
منظمة العمل الدولية
المنظمة الدولية للهجرة
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
مؤسسة هانس زيدل
منظمة رصد العمل الدولي من اجل حقوق المرأة- آسيا/الباسيفيك
كاريتاس
منظمة البحث عن ارضية مشتركة
مؤسسة وستمنستر للديمقراطية
نساء بلا حدود
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمروالهلال الاحمر

لائحة باسماء المنظمات الدولية التي قدّمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني

خـلاصــة المحـور

تظهـر النتائـج اعـلاه وجـود تطابـق بـين مـا دعـت خطـة العمـل الوطنيـة للقيـام بـه في هـذا المجـال، ومـا قامـت بـه منظـمات المجتمـع المـدني وباقـي المعنيـين بتنفيذهـا. كـما اظهـرت المقارنـة بـين الاجابـات عـن الاسـئلة المشـتركة التـي تضمنتهـا اسـتمارة العـام ٢٠١٣ واسـتمارة عـام ٢٠١٤ توزعـاً اكـثر تسـاوياً في عمـل مختلـف المنظـمات الناشـطة في هـذا المجـال عـلى مختلـف الانشـطة والمواضيـع المطلـوب العمـل عليهـا.

كذلـك اظهـرت الاجابـات ان نسـبة كبـيرة مـن المنظـمات الناشـطة في هـذا المجـال قـد استرشـدت بالخطـة الوطنيـة وتعاونـت ونسّـقت مـع الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة، وان بدرجـات مختلفـة. وبالتـالي نأمـل ان تحمـل نتائـج العمـل في السـنة القادمـة زيـادة أكـبر عـلى هذيـن الصعيديـن.

بالمقابـل يلفتنـا بعـض الثغـرات في العمـل عـلى تحقيـق الاهـداف الاسـتراتيجية والعملانيـة لهـذا المجـال. تتجـلى اولى هـذه الثغـرات في اسـتمرار المقاربـة المجتـزأة لتعديـل القوانـين والتشريعـات والانظمـة إن مـن قبـل المجتمـع المـدني او المشرّع اللبناني. مثـلاً، يلفتنا اهتـمام المجتمـع المـدني بتعديـل المـادة ٥٠٣ مـن قانـون العقوبـات التـي تسـتثني الاغتصـاب الزوجـي مـن جرائـم الاغتصـاب، (والتـي تتناقـض مـع احـكام المـادة ٧-أ مـن قانـون حمايـة النسـاء وسـائر أفـراد الأسرة مـن العنـف الأسري*).

في المقابـل لا نجـد اهتمامـا كافيـاً أو مطالبـة فاعلـة بإلغـاء المـادة ٢٥٢ مـن قانـون العقوبـات التـي تنـصّ عـلى أنـه «يسـتفيد مـن العـذر المخفـف فاعـل الجريمـة الـذي أقـدم عليهـا بثـورة غضـب شـديد ناتـج عـن عمـل غـير محـقّ وعـلى جانـب مـن الخطـورة أتـاه المجنـي عليـه» والتـي يشـكّل الابقـاء عليهـا اطاحـة بانجـاز الغـاء المـادة ٥٦٢ التـي نصـت عـلى تخفيـف العقوبـة لمرتكـب جريمـة الـشرف. لـذا نـرى مـن الـضروري ان تتوحـد جهـود كافـة المعنيـين للمطالبـة باصـلاح شـامل لـكل مـن القوانـين التـي تميّـز ضـدّ المـرأة وضـمان عـدم التناقـض بـين احكامهـا او الابقـاء عـلى مـواد تطيـح بصـورة مبـاشرة او غـير مبـاشرة بـأي انجـاز يتحقـق. باختصـار نـرى مـن الـضروري عـدم هـدر الجهـد والوقـت والمـال عـلى المطالبـة بتعديـل مـواد محـددة مـن هـذه القوانـين والتشريعـات بقـدر مـا هـو مطلـوب مراجعـة شـاملة لهـا وضـمان خلوهـا مـن التمييـز المعلـن او المبطـن كـما ضـمان كونهـا حساسـة جندريـا.

امـا الثغـرة الثانيـة فتظهـر في ضعـف مـا تـمّ انجـازه في مجـال تنزيـه القوانـين مـن التمييـز ضدّالمـرأة منـذ اطـلاق الخطـة الوطنيـة. ويكمـن سـبب هـذا الضعـف الحـدّ في كـون التعـاون والتنسـيق بـين المجتمـع المـدني والهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة لا يـزال دون المرتجـى وحائـلا دون تشـكيلهم لكتلـة ضغـط فاعلـة قـادرة عـلى احقـاق التغيـير المطلـوب. ولكـن السـبب الاسـاس يكمـن في ضعـف المـوارد وفي غيـاب الارادة السياسـية الجديـة لاحقـاق هـذا المطلـب بفعـل تداخـل مجموعـة مـن العوامـل السياسـية،والثقافية والدينيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة الفاعلـة في عمليـة صنـع القـرار.

* القانـون رقـم ٢٩٣ تاريـخ ٢٠١٤/٥/٧. تنـص المـادة ٧أ عـلى أنـه « مـن أقـدم بقصـد إسـتيفائه الحقـوق الزوجيـة في الجـماع أو بسـببه عـلى ضرب زوجـه أو إيذائـه عوقـب بإحـدى العقوبـات المنصـوص عليهـا في المـواد ٥٤٤ الى ٥٥٩ مـن قانـون العقوبـات».

٢- المجال التربوي

ينص الهدف الاستراتيجي الموضوع لخطة العمل في المجال التربوي على «تعزيز فرص الفتاة والمرأة في مجالي التربية والتعليم». وفي سبيل تحقيق هذا الهدف نصّت خطة العمل على مجموعة من الاهداف العملانية هي:

- تفعيل تطبيق الزامية ومجانية التعليم الابتدائي
- معالجة مشكلة التسرب المدرسي للفتيات
- تخفيض نسبة الامية بين الكبار
- تمهين الاختصاصات الأدبية والإنسانية واستحداث اختصاصات جديدة
- استجابة مضمون المناهج المدرسية والجامعية لمفهوم النوع الاجتماعي؛
- دمج ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة في مختلف انواع التعليم
- بناء قدرات الجهاز التعليمي في المدارس الرسمية والخاصة حول مفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة بين المرأة والرجل
- تعميق المعرفة بواقع سوق العمل واحتياجاته من اجل استحداث اختصاصات جديدة وتوجيه النساء اليها.

وقد نصّت الخطة على عدد من التدخلات الهادفة الى تحقيق هذه الاهداف موزعة على مستويات ثلاث وهي:

التدخلات المطلوبة على مستوى السياسات والقوانين والتشريعات:

- إصدار المراسيم التطبيقية لقانون إلزامية ومجّانية التعليم الابتدائي
- وضع الآليات الهادفة الى ضمان تطبيق قانون إلزامية ومجّانية التعليم الابتدائي
- وضع برامج استلحاق مدرسي ومهني موجَّهة للمتسرّبات من المدارس تمكّنهن من متابعة تحصيلهن العلمي او تخصّصهن المهني
- تدريب الأساتذة لاكتشاف الصعوبات التعليمية لدى الفتيات والفتيان في مرحلة مبكرة
- تنفيذ حملات توعية للأهل حول ضرورة الاستلحاق المدرسي للفتيات المتسرّبات
- وضع برامج محو أمّية للنساء الراشدات في الأرياف والمدن
- استحداث اختصاصات جديدة متفرّعة من الاختصاصات الأخرى (ترويس / تفريع الاختصاصات)
- استحداث اختصاصات جامعية في مجال النوع الإجتماعي
- تعديل مضمون مناهج الاختصاصات الأدبية والإنسانية بإضافة مقرّرات تسمح بتمهينها
- إدماج مفهوم النوع الإجتماعي في المناهج التربوية الصفيّة واللاصفيّة من أجل ترسيخ مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة
- تصميم برامج للتوجيه المهني ولإرشاد الفتيات حول إمكاناتهن غير الخاضعة للتنميط القائم على النوع الإجتماعي
- تضمين المناهج التربوية المبادئ المدرجة في المواثيق الدولية والمتعلقة بحقوق المرأة
- إدماج مفاهيم مناهضة العنف في مناهج التعليم المدرسي والجامعي وفي كليّات الإعلام، بهدف التأسيس لتربية لاعنفية والترويج لطرق التواصل اللاعنفي وحلّ النزاعات
- مواكبة دمج منهج المهارات الحياتية الخاص بالتربية على الصحة الانجابية في مناهج التعليم وتدريب المعلّمين على كيفية تطبيقه
- تعزيز مبادئ المواطنة في المناهج المدرسية مع التركيز على مبدأ المساواة والعمل على أمثلة تطبيقية
- تأهيل المباني المدرسية والجامعية بما يستجيب لمتطلّبات ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة
- وضع برامج محو أمّية للنساء الراشدات في الأرياف والمدن.

التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات

- تدريب الجهاز التعليمي على كيفية ايصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في مختلف ممارساتهم التعليمية الصفيّة واللاصفيّة.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث

- توفير دراسات إحصائية حول طبيعة المهن التي يحتاجها سوق العمل والتي يمكن للمرأة امتهانها.

فما الذي تمّ القيام به من قبل الشركاء المعنيين والى اي مدى تطابقت انشطتهم مع ما نصّت عليه خطة العمل الوطنية؟ وهل شهد العام ٢٠١٤ تقدماً في تنفيذ ما نصّت عليه هذه الخطة؟

اولاً: منظمات المجتمع المدني

اظهر فرز نتائج العينة الاجمالية لمنظمات المجتمع المدني(٦٥ منظمة) ان ٣١ منظمة تعمل في المجال التربوي اي بنسبة ٤٧،٦٩٪ منها، في مقابل ٥٢،٣٪ من عينة ٢٠١٣. وقد اعلنت ٤ منها انها تعمل في المجال التربوي حصراً، بينما الباقي يعمل في اكثر من مجال. وتوزع عمل المنظمات الناشطة في هذا المجال على جوانب تربوية عدة هي: محو امية النساء الراشدات(١٢ منظمة)، ومحو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات(١١ منظمة)، والتدريب على المهارات الحياتية(١٩ منظمة) ، وتأمين دروس خصوصية لتلامذة محتاجين(١١ منظمة)، تأمين دروس خصوصية لذوي وذوات الاحتياجات الخاصة(٨ منظمات)، وأنشطة لا صفيّة(١٨ منظمة)، وأنشطة تستهدف اهل التلامذة لتوعيتهم على ضرورة الاستلحاق المدرسي للفتيات والفتيان المتسربين (١١ منظمة)، وأنشطة لتوجيه وتدريب الفتيات على مهن خارج التنميط القائم على النوع الاجتماعي (١١ منظمة)، وأنشطة لتدريب الجهاز التعليمي على كيفية ايصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضدّ المرأة عبر عملهم التربوي (٨ منظمات)، وأنشطة ترتبط بسبل

الحل السلمي للنزاعات وتفادي العنف في العلاقات الاجتماعية(١٥ منظمة). ويظهر الرسم البياني رقم ١ وجود فروقات طفيفة في النسب المئوية لعدد المنظمات العاملة على كل نوع من الانشطة من اجمالي عينتي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ الناشطة في المجال التربوي. ويشير هذا، في ضوء الزيادة في حجم عينة ٢٠١٤، الى تطابق أكبر بين عمل منظمات المجتمع المدني من جهة، وما نصّت عليه خطة العمل الوطنية من أهداف عملانية وأنشطة مطلوب القيام بها في المجال التربوي من جهة أخرى.

ملاحظة: إن السبب وراء غياب الاحصاءات لبعض الانشطة للعام ٢٠١٣ هو عدم وجود سؤال حول هذا النشاط في استمارة ٢٠١٣.

بالاضافة الى هذا، يظهر تحليل النتائج أن معظم المنظمات قد استهدفت الاناث والذكور بأنشطتها. ويظهر الجدولين رقم ١ و ٢ الواردين في الملحق رقم ٢، تماما كما في العام ٢٠١٣ ، ان عدد المنظمات التي يفوق عدد المستفيدات والمستفيدين من أنشطتها ٤٠ شخصا هو اكبر بكثير من عدد تلك التي لا يتجاوز عدد المستفيدين/ات من انشطتها ٤٠ شخصاً. كذلك، تشير الاحصاءات الواردة في الجدولين، انه رغم الزيادة في حجم العينة وتوزعها أكثر جغرافياً بالمقارنة مع عينة العام ٢٠١٣، لا زال عمل هذه المنظمات يعكس نشاطا أكبر في المدن على حساب الريف، كما تركيزاً على ثلاث محافظات (بيروت، جبل لبنان، والشمال) على حساب المحافظات الباقية . وهذه امور اساسية يفترض التنبّه لها لدى وضع الخطط والبرامج للسنوات المقبلة لزيادة جدوى وفعالية عمل هذه المنظمات.

اما على مستوى المطالبة بتحسين الاوضاع التربوية وازالة التمييز ضدّ المرأة والفتاة في هذا المجال، فقد قامت منظمات المجتمع المدني بانشطة مختلفة لحثّ صنّاع القرار والمعنيين بالشأن التربوي على اصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانية التعليم الابتدائي، وازالة جميع انواع التمييز ضدّ المرأة في الكتب المدرسية، كما لادماج النوع الاجتماعي في المناهج التربوية. وشملت انشطتها على هذا الصعيد لقاءات مع اعضاء في الحكومة ومجلس النواب ومسؤولين في وزارة التربية ومركز البحوث التربوي واختصاصيين. وارفقت بعض هذه المنظمات تحركاتها هذه بحملات توعية حول أهمية هذه المواضيع، وتوقيع عرائض. اما اللجوء الى سياسات الاحتجاج (تظاهرات، مسيرات واعتصامات) كأداة لزيادة الضغط على المسؤولين، فقد تمّ اعتماده من قبل منظمة واحدة فقط.

كذلك أظهر تحليل النتائج ومقارنتها بنتائج عينة العام ٢٠١٣ ان اعداداً أكبر من المنظمات قد نسّقت وتعاونت مع معنيين آخرين بالشأن التربوي. ويعتبر هذا مؤشراً مهماً على جدية العمل على زيادة فعالية الانشطة التي تقوم بها، بالاضافة الى كونه مطلوباً في الخطة الوطنية. فقد نسّقت وتعاونت ٩ منظمات مع وزارة التربية والتعليم العالي، و٥ مع وزارة الشؤون

رسم بياني رقم ١:
النسبة المئوية لعدد المنظمات موزعة على متغير نوع النشاط (مقارنة بين عيّنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٤)

رسم بياني رقم ٢:
عدد المنظمات موزع على نوعية النشاط الذي قامت به لحثّ المسؤولين على ازالة التمييز ضد الاناث في المجال التربوي

الاجتماعية، و ٢ مع وزارة الصحة العامة، و منظمة واحدة مع كل من وزارة العمل، ووزارة البيئة على التوالي، ومنظمتان مع المركز التربوي للبحوث والانماء، و ٧ منظمات مع بلديات، ومنظمة واحدة مع المكتب الوطني للاستخدام، ومنظمة مع روابط المعلمين والاساتذة. وبالاضافة الى هذا، قامت ١٤ منظمة بالتنسيق والتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى، و ١٣ مع ادارات المدارس، و ٥ منظمات مع القطاع الخاص.

ويلفتنا في الاجابات عن مستوى التعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان أن هذا المستوى لا زال دون المرتجى. ففي حين اعلنت ٣ منظمات فقط انها نسّقت وتعاونت مع الهيئة بدرجة متوسطة و٨ منظمات بدرجة جدّ محدودة، أعلنت ١٣ منظمة انها لم تقم بالتنسيق والتعاون مع الهيئة بتاتا ولم تعط ٧ منظمات اجابة عن هذا السؤال. كما يلفتنا ادراج احدى المنظمات للهيئة الوطنية لشؤون المرأة تحت عنوان القطاع الخاص وليس تحت عنوان المؤسسات الحكومية.

أما في ما يتعلق بدرجة استرشاد المنظمات الناشطة في المجال التربوي بخطة العمل الوطنية في تحديدها لبرامجها وأنشطتها، اعلنت ٥ منظمات انها استرشدت بها بدرجة متوسطة، و٨ منظمات بدرجة محدودة، في مقابل ٨ منظمات أعلنت عدم استرشادها بالخطة بتاتا، وعدم اجابة ١٠ منظمات عن هذا السؤال.

وأظهرت النتائج ان ١٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال التربوي قد تلقت دعماً مادياً (١٣ منظمة) أو تقنياً (١٠ منظمات) أو بشرياً (٩ منظمات) من مصادر متعددة يأتي في طليعتها عدد من المنظمات الدولية او الاقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية، والتي سنورد لائحة باسمائها في القسم المتعلق بالمنظمات الدولية ادناه. كما تلقّت منظمة واحدة دعماً من السفارة الاميركية، ومنظمة من السفارة الاسترالية، واثنتان من السفارة الالمانية. كذلك تلقّت ٧ منظمات دعماً من وزارات ومؤسسات عامة، و٦ منظمات من مؤسسات في القطاع الخاص(مدارس خاصة، البنك الفرنسي، مؤسسة حنا يواكيم، مؤسسة العزم والسعادة)، وتلقّت ٧ منظمات مساهمات فردية مادية وتقنية وبشرية.

وأخيراً، أعلنت ٩ منظمات عن اجراء دراسات وأبحاث حول مواضيع تتعلق بوضع الاناث على الصعيد التربوي، كما اعلنت ٧ منظمات عن اجراء دراسات وأبحاث حول حاجات السوق لمهن يمكن أن تقوم بها المرأة. والدراسات التي تمّ نشرها هي:

- دراسة حول وضع الاناث على الصعيد التربوي من ضمن ورقة عمل شاملة حول وضع المرأة بعد عشرين سنة على مؤتمر بيجين، تمّ عرضها خلال ورشة عمل نظّمتها منظمة الاسكوا خلال شهر آب ٢٠١٤.
- Shattered dreams, children of migrant workers in Lebanon, Unprotected childhood; the experiences of Lebanese and non-Lebanese children in abuse maltreatment & discrimination Published at www.insanassociation.org

ثانياً: الوزارات والمؤسسات العامة

كما سبق وأشرنا أعلاه، أظهر تحليل اجابات منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال التربوي وجود تنسيق وتعاون بينها وبين بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية، كما أظهر أن بعض الوزارات قد قدّمت الدعم لبرامج وانشطة هذه المنظمات. فقد تلقّت ٣ منظمات دعماً من وزارة التربية والتعليم العالي، و٣ من وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمة واحدة من كل من وزارة الثقافة وبلديتي بعقلين وزحلة على التوالي. ويلفتنا هذا التعاون وبخاصة مع البلديات لما له من انعكاسات ايجابية على فعالية البرامج والانشطة، وحبذا لو يمتد ليشمل بلديات ومؤسسات اخرى.

في المقابل أظهر تحليل اجابات الوزارات والمؤسسات العامة على الاستمارات الخاصة بها أنه، وباستثناء وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والانماء، لم يكن لها اي نشاط في المجال التربوي.

وزارة التربية والتعليم العالي

لم يشهد عمل وزارة التربية والتعليم العالي العام ٢٠١٤ اي جديد او اضافة على ما كانت تقوم به في العام ٢٠١٣. فعملها خلال العام ٢٠١٤ هو بمعظمه استمراراً او استكمالاً لما تم العمل عليه في العام ٢٠١٣، والذي انحصر في وضع برامج لتدريب الجهاز التعليمي على اكتشاف الصعوبات التعليمية لدى الفتيات والفتيان في سن مبكرة، وعلى كيفية ايصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضدّ المرأة في مختلف ممارساتهم الصفية واللاصفية، وذلك بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والانماء ودار المعلمين. كذلك عملت على تأهيل المباني المدرسية والجامعية بما يستجيب لمتطلبات ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة. وفي حين اعطت الوزارة اجابة عن عدد المستفيدين/ات من برامجها خلال العام ٢٠١٣، الا انها لم تعط اجابة عن هذا السؤال في استمارة العام ٢٠١٤.

وفي حين اعلنت الوزارة انها كلّفت اختصاصيين للقيام بدراسات حول جدوى وامكانية استحداث اختصاصات جديدة من الاختصاصات الاخرى(ترويس/تفريع الاختصاصات) لفتح مجالات مهنية أكثر امام الخريجات والخريجين، الا انها لم تستند الى هذه الدراسات لحثّ الجامعات ومعاهد التدريب التقني والمهني على

استحداث هكذا اختصاصات. كذلك لم تبحث الوزارة في امكانية استحداث اختصاصات في مجال النوع الاجتماعي في الجامعة اللبنانية.

بالاضافة الى هذا، اظهرت نتائج الاستمارة ان الوزارة لم تعمل خلال العام ٢٠١٤ على عدد من المواضيع التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية ومنها تسريع عملية وضع واصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانية التعليم الابتدائي، وضع برامج استلحاق مدرسي ومهني للمتسربات من المدارس لتمكينهن من متابعة تحصيلهن العلمي او تخصصهن المهني وتوعية الاهل على اهمية هذا الاستلحاق وغيرها من المواضيع الاساسية لاحقاق المساواة الجندرية في المجال التربوي.

المركز التربوي للبحوث والانماء

يظهر تحليل اجابات المركز التربوي للبحوث والانماء ان نشاطه خلال العام ٢٠١٤ انه عمل على تقديم الدعم لوزارة التربية والتعليم العالي لتسريع عملية وضع واصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانية التعليم الابتدائي، وذلك عبر الدراسات والابحاث التي قام بها. كذلك وضع المركز برامج استلحاق مدرسي ومهني للمتسربات من المدارس لتمكينهن من متابعة تحصيلهن العلمي او تخصصهن المهني، وعمل على ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في المناهج التربوية، الصفيَة واللاصفيّة ، وتقدم بتوصيات لوزارة التربية والتعليم العالي حول هذا الادماج. بالاضافة الى هذا، قام المركز بتطوير برامج لاصفيّة للطلاب والطالبات حول اشكال العنف وبخاصة العنف المبني على النوع الاجتماعي بما يشمل التحرّش الجنسي، وكيفية مقاومته وواجب التبليغ عنه.

وأعلن المركز انه، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي ودار المعلمين والمسؤولين في المدارس الرسمية والخاصة، قد عمل على برامج لتدريب الجهاز التعليمي على كيفية ايصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضدّ المرأة في مختلف ممارساتهم الصفية واللاصفية، وعلى اكتشاف الصعوبات التعليمية لدى الفتيات والفتيان في سن مبكرة، لكن دون تحديد عدد المستفيدات/ين من هذه البرامج. كذلك قام المركز بدراسات لتحديد الحاجات وضمان تأهيل المباني المدرسية والجامعية بما يستجيب لمتطلبات ذوات وذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي حين تفتقر وزارة التربية والتعليم العالي الى اختصاصيين/ات في مجال ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التربوية، أعلن المركز عن توفر الاختصاصيين/ات في هذا المجال لديه. وفي حين أعلنت الوزارة عن تعاونها وتنسيقها مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية دون غيرها من الوزارات والمؤسسات العامة، اعلن المركز عن تعاونه وتنسيقه مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بدرجة محدودة، ومع وزارة الشؤون الاجتماعية، و منظمتي الاونسكو وصندوق الامم المتحدة للسكان.

ويلاحظ من اجابات كل من وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والانماء عن اسئلة الاستمارة ان اياً منهما لم يسترشد بخطة العمل الوطنية لدى تحديده لاولويات عمله في العام ٢٠١٤. وتظهر الاجابات ايضاً عدم توفّر المخصصات المالية الكافية لأي منهما لادماج النوع الاجتماعي في سياساته وبرامجه، وإن أياً منهما لا يراعي مفهوم النوع الاجتماعي لدى وضع موازنته. وأخيرا، يلفتنا في هذه الاجابات انه، رغم تعيين نقاط ارتكاز جندري في كل منها، لم تقم اي منها بتعميم قرار تعيين ومهام وصلاحيات نقطة/نقاط الارتكاز الجندري على مختلف المصالح والدوائر فيها. وهذا عائق مهم يحدّ من قدرة وفعالية هذه النقاط في القيام بالمهام الموكلة اليها.

ثالثاً: المنظمات الدولية

أظهر تحليل الاستمارات الواردة من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، ان منظمة الاونيسكو هي الوحيدة التي قامت بانشطة في المجال التربوي. وشكّل نشاط الاونيسكو جزءاً في اطار مشاريع اقليمية هي:

- «دراسة اقليمية حول العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي في المدارس في العالم العربي» بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية . هدف الى زيادة المعرفة حول العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي في المدارس بشكل عام وفي العالم العربي بشكل خاص. استهدف هذا المشروع صنّاع القرار،المعلمين/ات في المدارس، والمدربين/ات. مدّته سنة.
- «تعزيز سياسات وممارسات المعلمين/ات في الدول العربية». نُفّذ بالشراكة مع وزارة الصحة العامة. هدف الى وضع دليل لتطوير سياسة التعليم ويتضمن النسخة العربية من دليل الاونسكو حول المساواة الجندرية للمعلمين/ات. إستهدف هذا المشروع صنّاع القرار، والمعلمين/ات في المدارس، والمدربين/ات . مدّته سنة.

أما المنظمات الدولية التي قامت بتقديم نوع او اكثر من انواع الدعم لمنظمات المجتمع المدني فهي:

المنظمات الدولية الداعمة	عدد منظمات المجتمع المدني التي تلقت الدعم
الاونيسكو	٢
يونيسف	٢
الاتحاد الاوروبي	١
هيئة المساعدات النروجية	٢
الصندوق العالمي للمرأة	١
مكتب التعاون الايطالي	١
البنك الدولي	١
الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	٢
برنامج الخليج العربي للتنمية	١
مؤسسة فريدريتش ايبرت	١
المجلس الدانمركي للاجئين	١
منظمة إنقاذ الطفولة	٢
طفل الحرب	١
منظمة الرؤية العالمية	١

المنظمات الدولية الداعمة لانشطة منظمات المجتمع المدني في المجال التربوي موزعة على عدد منظمات المجتمع المدني التي تلقت الدعم منها

خـلاصــة المحـور

تشـير المعلومـات اعـلاه، وفي ضـوء مقارنتهـا بنتائـج التقريـر حـول مسـار تنفيـذ خطـة العمـل الوطنيـة خـلال العـام ٢٠١٣، أن الزيـادة في حجـم عينـة منظـمات المجتمـع المـدني قـد أظهـرت تغطيـة أشـمل مـن قبـل منظـمات المجتمـع المـدني لمجموعـة التدخـلات التـي تنـص عليهـا خطـة العمـل الوطنيـة، كـما توزعـاً جغرافيـا أكـبر لعمـل هـذه المنظـمات. إلا أن التـوزع الجغـرافي هـذا لا زال يشـير الى ارتفـاع في عـدد المنظـمات الناشـطة في المـدن عـلى حسـاب الريـف، وفي بعـض المحافظـات عـلى حسـاب بعضهـا الآخـر. وفي حـين يمكـن ردّ سـبب هـذا التفـاوت النسـبي الى الاختـلاف بـين المناطـق عـلى متغـير الكثافـة السـكانية، يبقـى مطلوبـاً التأكـد مـن كونـه السـبب الاسـاس.

كذلـك أشـارت المعلومـات الى اسـتمرار الحاجـة الى العمـل عـلى الربـط بـين حاجـات سـوق العمـل مـن جهـة، وضرورة تفعيـل مشـاركة المـرأة فيـه مـن جهـة أخـرى. ويتـم هـذا عـبر التنسـيق والتعـاون بـين الـوزارات والمؤسسـات المعنيـة والقطـاع الخـاص ومنظـمات المجتمـع المـدني. والهـدف هـو الاسـتفادة مـن الدراسـات المتوافـرة حـول حاجـات سـوق العمـل، و/أو القيـام بالدراسـات والابحـاث اللازمـة، والاسـتناد الى نتائجهـا في وضـع خطـط لمراجعـة مناهـج الاختصاصـات المهنيـة والجامعيـة، وبخاصـة منهـا الاختصاصلـت الادبيـة والانسـانية، وتعديـل مضمونهـا، و/أوتفريعهـا/ترويسـها لتمهينهـا بمـا يتوافـق مـع حاجـات سـوق العمـل وزيـادة فـرص العمـل المتوفـرة للانـاث. وعـلى هـذا الجهـد ان ينصـب عـلى الخـروج مـن اطـار التنميـط الجنـدري لمجـالي الاختصاص والعمـل الـذي لا يـزال سـائدا.

بالاضافـة الى هـذا، المطلـوب مـن وزارة التربيـة الوطنيـة والتعليـم العـالي الاسراع في وضـع المراسـيم التطبيقيـة لقانـون الزاميـة ومجانيـة التعليـم الابتـدائي والآليـات اللازمـة لتطبيقـه، خاصـة في ضـوء توفـر الدراسـات والابحـاث التـي قـام بهـا المركـز التربـوي للبحـوث لدعـم عمـل الـوزارة في هـذا الاطـار. كذلـك المطلـوب مـن مختلـف المعنيـين العمـل عـلى اسـتحداث اختصاصـات في مجـال النـوع الاجتماعـي، وبخاصـة في الجامعـة اللبنانيـة.

ولضـمان دمـج مفهـوم النـوع الاجتماعـي في السياسـات والبرامـج التربويـة لا بـد مـن ان يشـكّل تمكـين الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة ونقـاط الارتـكاز الجنـدري، وتعميـم قـرار تعيينهـم/ن ومهامهـم/ن وصلاحياتهـم/ن عـلى مختلـف المديريـات والمصالـح والدوائـر داخـل الـوزارة او المؤسسـة العامـة، كـما تعيـين اختصاصيـين/ات في دمـج النـوع الاجتماعـي في السياسـات والبرامـج وجنـدرة الموازنـة، خطـوات اساسـية نحـو تنفيـذ خطـة العمـل الوطنيـة وتحقيـق الأهـداف التـي وضعتهـا الاسـتراتيجية الوطنيـة للمـرأة في لبنـان في المجـال التربـوي وغـيره مـن المجـالات.

٣- مجال الصحة بما في ذلك الصحة الانجابية

حـددت خطـة العمـل هدفهـا الاسـتراتيجي في هـذا المجـال «بتحقيـق المسـاواة التامـة بـين الجنسـين في فـرص الحمايـة الصحيـة مـن خـلال توفـير الخدمـات والرعايـة الصحيـة للفتـاة والمـرأة بمـا في ذلـك خدمـات الصحـة الإنجابيـة». وفي سـبيل تحقيـق هـذا الهـدف نصّـت خطـة العمـل عـلى مجموعـة مـن الاهـداف العملانيـة هـي:

- تأمـين خدمـات رعايـة صحيـة للنسـاء ذات جـودة وفعاليّـة في كل المناطـق اللبنانيـة، لا سـيّما في الأريـاف
- تعزيـز سـبل الوقايـة المتعلقـة بالصحـة بشـكل عـام مـع التركيـز عـلى الصحـة النفسـية للمـرأة والفتـاة
- زيـادة المعرفـة حـول صحـة المـرأة والفتـاة وأهميـة فهـم حاجاتهـا الصحيـة، بمـا في ذلـك الصحـة الإنجابيـة وتعميـم ذلـك في الأسرة والمجتمـع
- بنـاء قـدرات العاملـين الصحيّـين في مجـال صحـة المـرأة وصحتهـا الإنجابيـة وتطويـر مهاراتهـم وكفاءتهـم في ممارسـة أدائهـم المهنـي
- اجـراء دراسـات وابحـاث حـول صحـة المـرأة والفتـاة تسـاهم في زيـادة المعرفـة بشـأن حاجاتهـا الصحيـة.

وقـد نصّـت الخطـة عـلى عـدد مـن التدخلات الهادفـة الى تحقيـق هـذه الاهـداف موزعـة عـلى مسـتويات اربـع هـي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الخدمـات

- تأهيـل المسـتوصفات والمستشـفيات الحكوميـة وتلـك القائمـة في المناطـق الريفيـة لـكي تتماشى مـع مختلـف حاجـات المـرأة الصحيـة (life cycle approach)
- زيـادة العيـادات النقالـة / الاختصاصـات لتغطيـة كافـة حاجـات المـرأة الصحيـة الخاصـة في المناطـق النائيـة (النفسـية، الغذائيـة، وسـائل تنظيـم الأسرة وغيرهـا)
- التشـبيك مـع مختلـف المسـتوصفات والمراكـز الصحيـة في مـا يخـصّ تغطيـة مختلـف الخدمـات الصحيـة المتعلقـة بالمـرأة في جميـع المناطـق، لاسـيّما الريفيـة والنائيـة
- خدمـات صحيـة ذات جـودة تشـمل الفئـات الأكثـر هشاشـة وفقـراً وحاجـة للعنايـة، ومنهـا المسـنّات، عاملـات الجنـس، العاملـات الأجنبيـات، اللاجئـات...
- زيـادة العيـادات النقالـة في المناطـق الريفيـة لتوفـير كافـة الكشـوفات المبكـرة حـول الأمـراض التـي تتعـرّض لهـا المـرأة، منهـا عـلى سـبيل المثـال: Mamography, osteodensitometry, papsmear.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة

- مواكبـة دمج منهـج المهـارات الحياتيـة الخـاص بالتربيـة عـلى الصحـة الإنجابيـة في مناهـج التعليـم في لبنـان وتدريـب المعلمـين عـلى كيفيـة تطبيقـه
- اسـتخدام الإعـلام بمختلـف أشـكاله لرفـع الوعـي الصحـي لـدى السـكان حـول صحـة المـرأة
- توحيـد المفاهيـم الصحيـة حـول صحـة المـرأة بشـكل عـام وصحتهـا الإنجابيـة بشـكل خـاص، وتعميمهـا في المجتمعـات المحليـة ولـدى الجمعيّـات والمؤسّسـات الوطنيـة
- تنظيـم حمـلات وطنيـة للتوعيـة عـلى بعـض الأمـراض الشـائعة لـدى المـرأة: سرطـان الثـدي، ترقـق العظـام، سرطان عنـق الرحـم، الإكتئـاب...
- توعيـة عـلى الأمـراض النفسـية وضرورة معالجتهـا ومتابعتهـا من قبل أخصائيّـين
- تعديـل السـجلّ الصحـي المعتمـد بحيـث يتضمّـن معلومـات خاصـة بالصحـة الإنجابيـة للفتـاة.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى تمكين وبنـاء قـدرات بشرية ومؤسسـاتية

- بنـاء قـدرات العاملـين الصحيّـين في مجـال صحـة المـرأة وصحتهـا الإنجابيـة وتطويـر مهاراتهـم وكفاءتهـم في ممارسـة أدائهـم المهنـي.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- إجـراء دراسـات وأبحـاث حـول صحـة المـرأة والفتـاة تسـاهم في زيـادة المعرفـة بشـأن حاجاتهـا الصحيـة.

فـما الـذي تـمّ القيـام بـه مـن قبـل الـشركاء المعنيـين والى اي مـدى تطابقـت انشـطتهم مـع مـا نصّـت عليـه خطـة العمـل الوطنيـة؟ وهـل شـهد العـام ٢٠١٤ تقدمـاً في العمـل عـلى تنفيـذ هـذه الخطـة مـن قبـل الاطـراف المعنيـة بهـا؟

اولا : منظمات المجتمع المدني

أظهـر تحليـل نتائـج اسـتمارات عينـة منظـمات المجتمـع المـدني للعـام ٢٠١٤ (٦٥ منظمـة)، أن ٢٨ منهـا ناشـطة في مجال الصحة بشـكل عـام والصحـة الانجابيـة بشـكل خـاص، بزيـادة ٨ منظـمات عـن عينـة العـام ٢٠١٣(٢٠ منظمـة). ويشـير تحليـل الاجابـات عـن الاسـئلة المتعلقـة بنوعيـة الانشـطة، ومقارنتهـا مـع نتائـج عينـة العـام ٢٠١٣، الى تقـدم ملمـوس في الاسـتجابة الى مجموعـة التدخـلات التـي نصّـت عليهـا خطـة العمـل الوطنيـة ، ان عـلى صعيـد نوعيـة الانشـطة أو تنوعهـا، لتغطـي مجمـل الحاجـات في هـذا المجـال، أو عـلى صعيـد الزيـادة في عـدد المنظـمات التـي تقـوم بمختلـف انـواع هـذه الانشـطة، أو عـلى صعيـد الامتـداد الجغـرافي لعمـل منظـمات المجتمـع المـدني الناشـطة في هـذا المجـال.

ففـي مـا يتعلـق بمسـاهمة منظـمات المجتمع المـدني في تأهيـل/ تجهيـز مسـتوصفات أو مستشـفيات حكوميـة أو مراكـز رعايـة صحيـة، يشـير التدقيـق في تـوزع عملهـا جغرافيـاً الى غيـاب للفروقـات الكبـيرة في عـدد المنظـمات العاملـة في كل مـن المحافظـات الـذي ظهـر في تحليـل نتائـج عينـة العـام ٢٠١٣. إذ جـاء التـوزع لعينـة العـام ٢٠١٤ عـلى الشـكل

التالي: ٥ منظمات قدّمت هذه الخدمة في محافظة الجنوب، ٤ منظمات في كل من محافظة بيروت، وجبل لبنان، والبقاع، و٣ منظمات في كل من محافظة النبطية وعكار، ومنظمتان في محافظة الشمال. بالاضافة الى هذا، تظهر النتائج، وبعكس نتائج العام ٢٠١٣ ايضا، ان عدد المنظمات التي قامت بهذا النشاط في الريف (٧ منظمات) قد تجاوز عدد تلك التي قامت به في المدن(٥ منظمات).

وبالنظر الى توزع منظمات المجتمع المدني على متغير عدد المستوصفات و/أو المستشفيات الحكومية أو مراكز الرعاية الصحية التي استفادت من مساهمة هذه المنظمات في تأهيلها/تجهيزها نجد تفاوتا في عدد المراكز التي استفادت من هذه الخدمات كما يظهر الجدول رقم ٢ الوارد في الملحق رقم ٢. وقد يكون هذا نتيجة الاختلاف بين المنظمات على صعيد الامكانيات المادية والبشرية والتقنية،. كما نتيجة التفاوت في حجم كل من هذه المراكز وحاجاتها.

كذلك، يعكس توزع المنظمات التي تقوم بأنشطة لبناء قدرات العاملين/ات الصحيين/ات في المستوصفات و/أو المستشفيات الحكومية، و/أو مراكز الرعاية الصحية على المحافظات شبه تساوٍ بين اعداد المنظمات الناشطة في الريف(١١منظمة) وتلك الناشطة في المدن (١٠)، كما بين المنظمات الناشطة في مختلف المحافظات. فقد قامت ٩ منظمات بتقديم هذه الانشطة في محافظة الجنوب، وسبع منها في كل من محافظتي الشمال والبقاع، و٦ منظمات في كل من محافظتي بيروت وجبل لبنان، و٥ منظمات في عكار، و٣ منظمات في النبطية. وفي حين قام عدد من المنظات بتدريب وبناء قدرات العاملين/ات في مركز او مركزين صحيين، الا أن عمل ٥ منظمات قد شمل ما يزيد عن ٢٠ مركز صحّي. كما تجاوز متوسط عدد المستفيدين/ات من انشطة كل من ٩ منظمات ٧٠ مستفيد/ة.

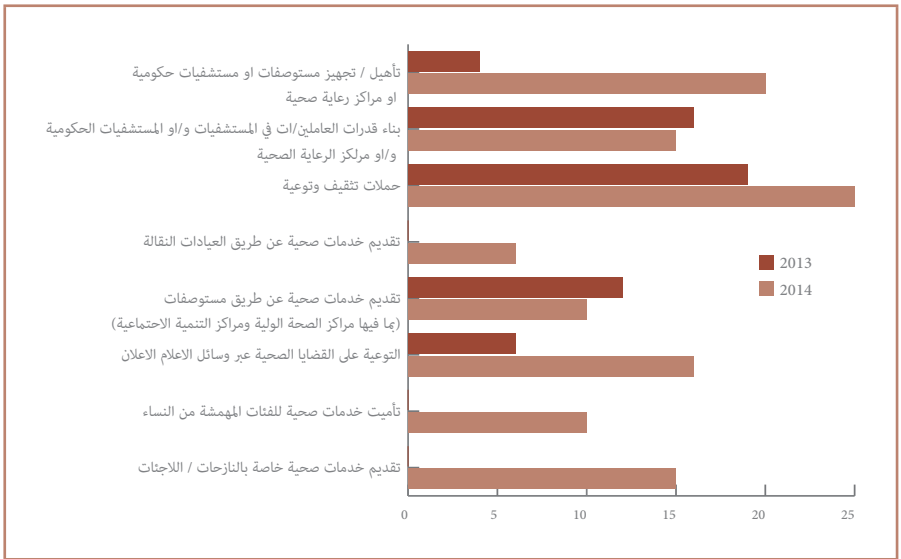

رسم بياني رقم ١:
توزّع المنظمات على نوعية الانشطة التي تقوم بها (مقارنة بين ٢٠١٣ و ٢٠١٤)

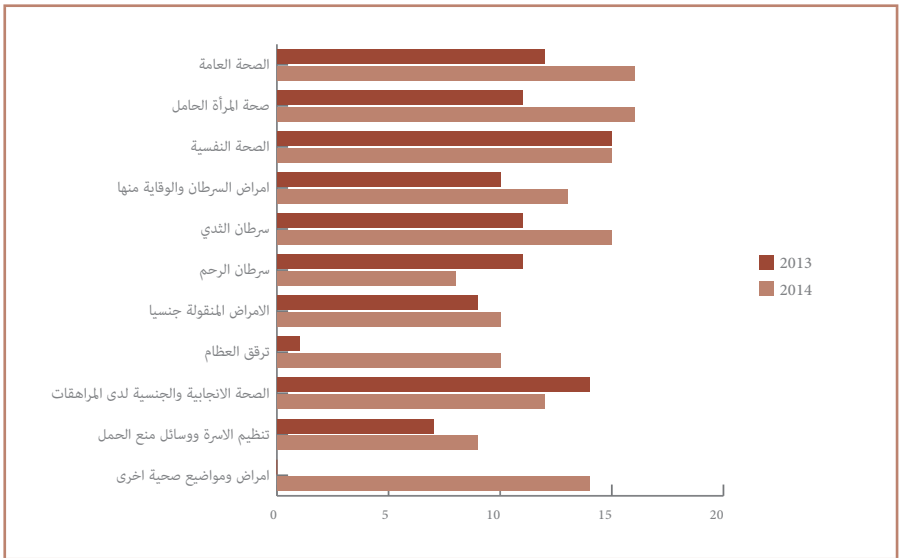

رسم بياني رقم ٢:
توزع منظمات المجتمع المدني على المواضيع الصحية التي شملتها أنشطة التوعية والتثقيف/ مقارنة بين ٢٠١٣ و٢٠١٤

وفي ما يتعلق بانشطة التوعية والتثقيف على عدد من الامراض والمواضيع الصحية الواردة في الجدول رقم ٣، أظهرت النتائج ان عدد المنظمات التي تجاوز معدّل عدد المستفيدين/ات من انشطتها ٧٠ مستفيد/ة قد تراوح بين ٩ و١١ منظمة، وأن المنظمة الواحدة قد عملت خلال العام ٢٠١٤ على التوعية على أكثر من موضوع صحي. كما اشارت هذه النتائج الى عدم وجود فروقات مهمة بين عدد المنظمات الناشطة في الريف (١٨) وتلك الناشطة في المدن (١٦). ولقد شملت انشطة التوعية هذه ٩ مدارس رسمية، و١٠ مدارس خاصة، و٣ مدارس مهنية.

بالاضافة الى هذا، أعلنت ٩ منظمات أنها قامت بإصدار دليل/كتيّب للتوعية على القضايا الصحية. أمّا في ما يتعلق باستخدام وسائل الاعلام والاعلان للتوعية على القضايا الصحية، أعلنت ٨ منظمات أنها استخدمت اللوحات الاعلانية، و٨ البرامج الحوارية، كما قامت منظمتان باستخدام TV SPOTS.

وعلى صعيد آخر، أظهرت النتائج ان ٦ منظمات فقط قدّمت خدمات صحية عبر العيادات النقّالة و١٠عبر المستوصفات، بما فيها مراكز الصحة الاولية ومراكز التنمية الاجتماعية. وتوزعت العيادات النقالة جغرافيا على الشكل التالي: واحدة في محافظة بيروت، ٢ في محافظة النبطية، و٣ في كل من محافظتي الجنوب وجبل لبنان، و٤ في محافظة البقاع. اما المستوصفات التي قدمت المنظمات خدماتها عبرها فقد توزعت على المحافظات كما يلي: محافظة بيروت ١٥ مستوصف،جبل لبنان ٢١، الشمال ٣، البقاع ١١، الجنوب ١١، النبطية ٥، وعكار ١١ مستوصف. ويظهر الجدول رقم : ادناه توزع المنظمات على متغير الخدمات الصحية التي قدمتها عبر العيادات النقالة والمستوصفات.

أمّا بالنسبة للسؤال حول ما إذا كان العاملون/ات في العيادات النقّالة والمستوصفات يخضعون للاشراف والتدريب، اعلنت ٩ منظمات عن قناعتها بأنهم يخضعون للتدريب والاشراف من قبل وزارة الصحة العامة، في حين اعلنت ٤ منظمات عن اعتقادها بخضوع هؤلاء العاملين/ات للتدريب من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. لكن إجابات كل من وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المتعلق بهذا الموضوع لا تقدّم دعما لهذه القناعات.

وأظهر تحليل الاجابات عن السؤال حول نوعية فئات النساء المهمشات اللواتي شملتهن الخدمات الصحية التي قدمتها منظمات المجتمع المدني أن ٣ منظمات قدّمت هذه الخدمات للسجينات، و٦ للمسنّات في بيوت الراحة، و٤ للعاملات الاجنبيات، و٣ لذوات الاحتياجات الخاصة. وقد تجاوز عدد المستفيدات من الخدمات التي قدمتها غالبية هذه المنظمات ٧٠ مستفيدة.

في المقابل، أظهرت الاجابات عن السؤال حول التوزع الجغرافي لعمل المنظمات في مجال تقديم الخدمات الصحية الخاصة بالنازحات/ اللاجئات أن ٨ منظمات قدّ قدّمت هذه الخدمات في محافظة الجنوب، و٧ في كل من محافظتي جبل لبنان والبقاع، و٥ منظمات في محافظة بيروت، و٤ في محافظة الشمال، و٣ في كل من النبطية وعكار. ولقد تجاوز عدد المستفيدات من الخدمات التي قدّمتها كل من هذه المنظمات ٧٠ مستفيدة.

امّا لجهة توفر الدعم لانشطة منظمات المجتمع المدني، فقد أظهرت النتائج تلقي ١٧ منها الدعم على مختلف انواعه، ومن مصادر مختلفة. فقد تلقّت ١٥ منها دعما ماديا، و١٠ دعما تقنياً، و٧ دعماً بشرياً. وتلقت ٥ منها دعما من منظمات دولية حكومية، و١١ من منظمات دولية غير حكومية، و٥ من دول /سفارات، و١٢ من وزارات/مؤسسات عامة وهي وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية ومستشفى بيروت الحكومي، و٤ من قطاع خاص، وفي حين تلقّت ٩ منظمات مساهمات فردية.

أمّا على صعيد التنسيق والتعاون مع معنيين آخرين بالشأن الصحي، أعلنت ١٨ منظمة عن تعاونها وتنسيقها مع وزارات ومؤسسات عامة (وهي وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية وبلدية برج حمود)، و١٤ مع منظمات غير حكومية أخرى.وتظهر مقارنة هذه الارقام مع تلك التي وردت في عينة ٢٠١٣، كما بين لوائح اسماء الجهات التي تمّ التنسيق

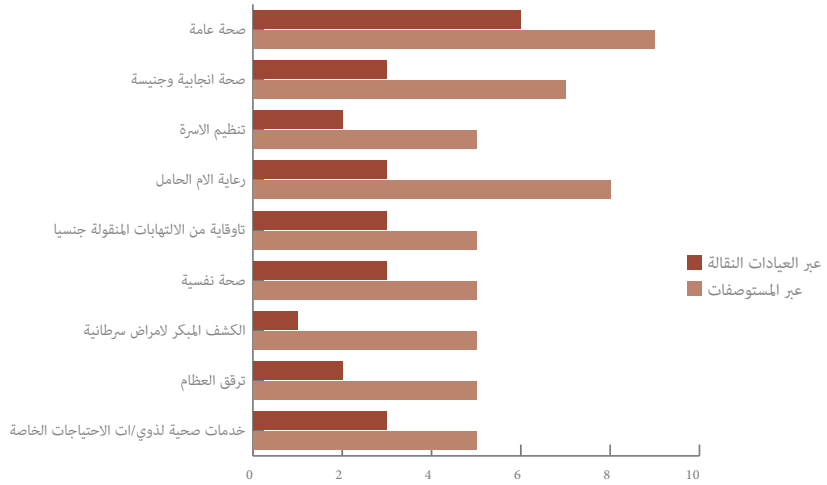

رسم بياني رقم ٣:
توزّع المنظمات على متغير الخدمات الصحية التي قدمتها عبر العيادات النقّالة والمستوصفات بما فيها مراكز الصحة الاولية ومراكز التنمية الاجتماعية

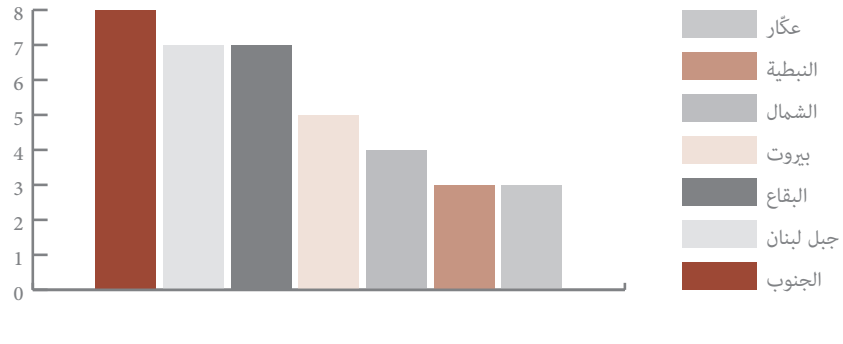

رسم بياني رقم ٤:
توزع المنظمات التي تقدم خدمات للنازحات/اللاجئات على المحافظات

معها، تقدماً في مجال التنسيق والتعاون بين الناشطين في مجال الصحة والصحة الانجابية، بما فيه التعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (٨ منظمات).

وتظهر النتائج إعلان ٢٠ منظمة عن استرشادها بخطة العمل الوطنية، وإن بدرجات متفاوتة، في تحديدها لبرامجها وأنشطتها للعام ٢٠١٤. وهذا مؤشر جيد باتجاه دعم والتزام منظمات المجتمع المدني لخطة العمل الوطنية والاهداف الاستراتيجية التي ترمي الى تحقيقها خاصة في ضوء مشاركة المجتمع المدني الفاعلة في وضعها.

وأخيراً، قامت منظمتان باجراء دراسات وابحاث حول المواضيع الصحية التي لها علاقة بالمرأة، وقامت منظمة واحدة بنشر الدراسة/ات التي أعدّتها، لكن لم يرد أي ذكر لعنوان الدراسة/ات هذه.

ثانياً: الوزارات والمؤسسات العامة

أظهر تحليل الاجابات الواردة من الوزارات إقتصار المساهمة في هذا المجال خلال العام ٢٠١٤ على وزارة الصحة العامة وبدرجة أقل وزارة الشؤون الاجتماعية. ولم يظهر اي نشاط مهم لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، أو مركز البحوث التربوي للبحوث والانماء كذلك الذي شهده العام ٢٠١٣. الا انه، واستنادا الى اجابات منظمات المجتمع المدني،شهد العام ٢٠١٤ تنسيقاً وتعاونا بين كل من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، وبلدية برج حمود من جهة وبعض هذه المنظمات من جهة أخرى.

وزارة الصحة العامة

أعلنت وزارة الصحة العامة انها استرشدت بخطة العمل الوطنية في تحديدها لبرامجها وانشطتها للعام ٢٠١٤ . وقامت الوزارة خلال هذا العام بالاشراف على العاملين/ات الصحيين في المراكز الصحية التابعة لها، ولكنها لم تقدّم لهم/ن التدريب او التأهيل. كذلك ساهمت بتقديم خدمات صحية عبر هذه المراكز في المجالات التالية: الصحة العامة، الصحة النفسية، امراض السرطان بما فيها سرطان الثدي والرحم، والامراض المنقولة جنسياً، وترقق العظام، وتنظيم الاسرة ووسائل منع الحمل. وقد تجاوز عدد المستفيدات من هذه الخدمات ٧٠ مستفيدة.من كل من الفئات التالية: النساء والفتيات اللبنانيات، والعاملات الاجنبيات، وعاملات الجنس، واللاجئات الفلسطينيات، والمهاجرات السوريات.

كذلك قامت الوزارة بحملات تثقيف وتوعية حول الصحة العامة، والصحة النفسية، وامراض السرطان وسرطان الثدي، والامراض المنقولة جنسيا. وكان لوسائل الاعلام والاعلان حصتها بين الوسائل التي اعتمدتها الوزارة في هذه الحملات وذلك عبر استخدام TV SPOTS، واللوحات الاعلانية، والبرامج الحوارية، ووسائل التواصل الاجتماعي. كذلك أصدرت الوزارة دليلاً بالمصطلحات في المجال الصحي بهدف توحيد المفاهيم الصحية حول صحة المرأة وبخاصة صحتها الانجابية.

بالاضافة الى هذا، عملت وزارة الصحة العامة على تعديل السجل الصحي المعتمد بحيث يتضمن معلومات خاصة بالصحة الانجابية للفتاة، وأمّنت الضمان الصحي لمسنّين ومسنّات ليس لهم دخل، وتلقّت الشكاوى حول حالات العنف عبر الخط الساخن الذي خصصته لتقديم هذه الخدمة. وقد وفّرت لضحايا العنف خدمات الاستماع والرعاية الصحية والنفسية. الا ان اجابات الوزارة افتقرت الى اعطاء معلومات عن عدد المستفيدات من هذه الخدمات. وفي هذا الاطار نرى من الضروري توثيق واحصاء هذه الحالات لما لذلك من أهمية في تحديد حجم مشكلة العنف ضد المرأة.

وفي معرض تقديمها للخدمات المذكورة اعلاه، تعاونت وزارة الصحة العامة مع منظمة الصحة العالمية، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة اليونيسف، لكنها لم تتلق دعماً لانشطتها من منظمات دولية حكومية او غير حكومية أو من دول. كذلك تعاونت الوزارة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية والبلديات، وبلديات في المدن والمناطق الريفية، وعدد من منظمات المجتمع المدني الناشطة في قضايا المرأة.

في المقابل، اعلنت وزارة الصحة العامة عدم تعميم قرار تعيين ومهام وصلاحيات نقطة/اط الارتكاز الجندري على مختلف المديريات والمصالح داخل الوزارة، كما أعلنت عدم مراعاتها لمفهوم النوع الاجتماعي لدى وضع موازنتها. ولهذا نتائج سلبية على امكانية دمج هذا المفهوم في البرامج والمشاريع التي تعنى بتحسين اوضاع المرأة على الصعيد الصحي، كما على امكانية توفير وتخصيص الموارد المادية والتقنية والبشرية الضرورية لاعداد وتنفيذ هذه البرامج والمشاريع. وربما كان هذا أحد اهم العوامل وراء عدم قيام الوزارة بعدد من التدخلات الاخرى التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية كاعداد برامج لتدريب واعادة تأهيل العاملين/ات في المراكز الصحية التابعة لها.

وزارة الشؤون الاجتماعية

عملت وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة الصحة العامة ومنظمات دولية على اعداد، وإصدار، وتوزيع خريطة تُظهر المستوصفات ومراكز الرعاية الصحية ونوعية الخدمات التي تقدّمها. كذلك قامت الوزارة بالعمل على تعريف المراهقين/ات بوجود صفحة على موقعها الالكتروني للتوعية على الصحة الانجابية والجنسية. الا ان اجابات الوزارة افتقرت الى تحديد الوسائل المعتمدة للقيام بهذا التعريف. وأخيرا، أعلنت الوزارة عن قيامها بتقديم خدمات الرعاية الصحية

والاستماع والارشاد لضحايا العنف، مباشرة او عبر تحويلهن الى الجمعيات الاهلية المتخصصة التي تتعاون معها، ولكن دون ذكر عدد المستفيدات من هذه الخدمة.

باختصار، وبعكس عمل منظمات المجتمع المدني، يشير عمل الوزارات الى مكامن نقص في مدى مساهمتها في تنفيذ ما يندرج ضمن اختصاصها وصلاحياتها مما هو مطلوب في خطة العمل الوطنية، خاصة لدى مقارنة العمل الذي قامت به عام ٢٠١٤ بما قامت به عام ٢٠١٣. ومن أهم مكامن النقص عدم توفير التدريب/التأهيل المطلوب للعاملين/ات في المراكز الصحية والمراقبة لضمان جودة الخدمات المقدمة.

ثالثاً: المنظمات الدولية

بالاضافة الى اللائحة الطويلة من المنظمات الدولية ، الحكومية وغير الحكومية، التي قدّمت الدعم على انواعه والواردة اسماؤها في الجدول ادناه، قامت منظمة الصحة العالمية بتنفيذ مشروع "مبادرة صحة الأم والطفل". شمل هذا المشروع مناطق بيروت وطرابلس والبقاع الغربي، وهدف الى ضمان حصول النساء على الجودة في طب الولادة والرعاية في مجال الصحة الانجابية . مدته سنة ونصف، واستهدف ٦٠٠ من النساء في سن الانجاب.

صندوق الامم المتحدة للسكان	MEDICO
صندوق الامم المتحدة الانمائي	MDM
منظمة الصحة العالمية	Help Age
مفوضية شؤون اللاجئين	Amadilla
الاتحاد الاوروبي	IMC
الوكالة الفرنسية للتنمية	YMCA
السفارة الاميركية	IOCC
السفارة الفرنسية	NORWAC
الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	The Jinishian Memorial Program of the Presbyterian Church USA
فرسان مالطا ذات السيادة	

لائحة بأسماء الجهات الدولية التي قدّمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني

خـلاصـة المحـور

تشـير مقارنـة نتائـج اسـتطلاع الـشركاء في تنفيـذ خطـة العمـل الوطنيـة للعامـين٢٠١٣ و٢٠١٤ الى تقـدم ملمـوس في اسـتجابة منظـمات المجتمـع المـدني الناشـطة في هـذا المجـال الى مجموعـة التدخـلات التـي نصّـت عليهـا خطـة العمـل الوطنيـة. وتجلّـت هـذه الاسـتجابة في نوعيـة وتنـوّع الانشـطة التـي قامـت بهـا هـذه المنظـمات، وتغطيتهـا لمجمـل الحاجـات في هـذا المجـال، كـما في الزيـادة في عـدد المنظـمات التـي تقـوم بمختلـف انـواع هـذه الانشـطة، والامتـداد الجغـرافي لعملهـا، وعـدد المسـتفيدات منـه.

كذلـك تشـير هـذه المقارنـة الى اسـتمرار النقـص في الدراسـات والاحصـاءات حـول صحـة المـرأة وحاجاتهـا الصحيـة، وشـبه غيـاب لآليـات المراقبـة والمتابعـة والتقييـم والتدريـب لضـمان جـودة وفعاليـة الخدمـات المقدمـة والتزامهـا بالمعايـير الدوليـة. وبالتـالي يصبـح العمـل عـلى تأمـين هـذه الآليـات، وضـمان فعاليتهـا واسـتمرارها، أمـراً ملحـاً. بالاضافـة الى هـذا، هنـاك حاجـة لقيـام وزارة الصحـة العامـة بالتشـبيك مـع مختلـف المسـتوصفات والمراكـز الصحيـة في جميـع المناطـق، وبخاصـة الريفيـة والنائيـة منهـا، لضـمان تغطيـة كافـة الحاجـات الصحيـة للمـرأة. كـما تـبرز الحاجـة الى ضرورة ايـلاء موضـوع توفـير ضـمان صحـي للعائـلات تحـت خـط الفقـر، خاصـة تلـك التـي تعيلهـا نسـاء، يسـمح لهـا بتأمـين سـبل الوقايـة والعـلاج مـن الامـراض.

وأخـيرا تبقـى الحاجـة الى تمكـين نقـاط الارتـكاز الجنـدري في الـوزارات وتعميـم المعرفـة بوجودهـن ومهامهـن وصلاحياتهـن، كـما ضـمان مراعـاة مفهـوم النـوع الاجتماعـي لـدى وضـع موازنـة وزارة الصحـة العامـة وغيرهـا مـن الـوزارات والمؤسسـات العامـة المعنيـة بالشـأن الصحـي، امـراً ملحـاً لتحقيـق الاهـداف الاسـتراتيجية الخاصـة بمجـال الصحـة والصحـة الانجابيـة.

٤- مجال مكافحة الفقر لدى النساء

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة الهـدف الاستراتيجي في هـذا المجال «بمكافحة الفقر بـين النسـاء وإيـلاء مكافحـة الفقـر عمومـا اهتمامـاً خاصـا». امـا الاهـداف العملانيـة الواجـب العمـل عـلى تنفيذهـا لتحقيـق الهـدف الاستراتيجي فقـد تـم تحديدهـا عـلى الشـكل التـالي:

- تأمـين برامـج حمايـة لكبـار السـن والمتقاعـدات مـن دون دخـل
- تأمـين برامـج حمايـة للعائـلات ذات الاوضـاع الهشّـة التـي تعيلهـا المـرأة؛
- تأمـين برامـج حمايـة لـذوي وذوات الاحتياجـات الخاصـة
- بنـاء قـدرات النسـاء في المجـال الاقتصادي والمهني
- اجـراء دراسـات وابحـاث حـول خـط الفقـر.

وقـد نصّـت الخطـة عـلى عـدد مـن التدخـلات المطلوبـة لتحقيـق هـذه الاهـداف موزعـة عـلى مسـتويات ثـلاث هـي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات والقوانـين والتشريعـات

- السـعي مـن ضمـن الخطـة الوطنيـة لمكافحـة الفقـر الى تأمـين معـاش تقاعـدي للمسـنّات والمسـنّين الذيـن ليـس لديهـم أيّ دخـل وتوفـير تأمـين صحـي لهـم
- إيجـاد برامـج ترفيهيـة وثقافيـة للمسـنّات والمسـنّين
- وضـع برامج تسـمح بتوظيـف مهارات المسـنّات وخبراتهـنّ في المجتمع المحلي
- توفير مسـاعدات ماليـة للعائلات التي تعيلهـا نسـاء مصنّفـات تحـت خـط ا لفقر
- تخصيـص برنامـج منـح مدرسـية وجامعيـة للفتيـات المتفوّقـات اللـواتي ينتمـين الى عائـلات فقـيرة يمكّنهـن من تحصيـل اختصاصـات علميّـة ومهنيّـة
- توفـير ضـمان صحـي للعائـلات تحـت خـط الفقـر يسـمح لهـا بتأمـين سـبل الوقايـة والعـلاج مـن الأمـراض
- إشراك القطـاع الخـاص ونقابـات المهـن الحـرة في برامـج حمايـة اجتماعيـة كجـزء مـن المسـؤولية الإجتماعيّـة Corporate Social Responsibility
- تطبيـق مختلـف بنـود القانـون ٢٢٠ الخـاص بـذوي وذوات الإحتياجـات الخاصـة بمـا فيـه تأمـين خدمـات الاستشـفاء والعمـل
- تعديـل القانـون ٢٢٠ بحيـث يشـمل مجمـل الإعاقـات (الأمـراض النفسـية التي تسـبّب إعاقة لصاحبهـا) المحدّدة مـن قبـل منظمـة الصحـة العالميـة
- أيجـاد محترفـات محميّة (تؤمّـن إدارة العمـل واسـتمراريّته) تسـمح بتشـغيل ذوات الإحتياجـات الخاصـة وتأمـين مدخـول لهـن.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى بنـاء قـدرات بشريـة ومؤسسـاتية

- إجـراء برامـج متابعـة وتدريـب وتمكين اقتصادي يسـمح للمـرأة التي لا تعمل بالدخول الى سـوق العمل
- برامـج تدريـب وتأهيـل مهني تسـمح بانخـراط ذوي وذوات الاحتياجـات الخاصـة في سـوق العمـل.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- إجـراء دراسـات حـول نسـبة النسـاء اللـواتي تُعتبـرن تحـت خـطّ الفقـر وأماكـن توزّعهـن الجغرافي.

فـما الـذي تـم تنفيـذه مـن التدخـلات المقترحـة، والى اي مـدى يتطابـق العمـل عـلى ارض الواقـع مـع مـا تمليـه خطـة العمـل في هـذا المجـال؟ وهـل حصـل تقـدم في عمـل الاطـراف المعنيـة بتنفيـذ الخطـة خـلال العـام ٢٠١٤؟

اولاً: منظمات المجتمع المدني

بلـغ عـدد منظمـات المجتمـع المـدني الناشـطة في مجـال مكافحـة الفقـر لـدى النسـاء ٢٠ منظمـة. ويشـكّل هـذا العـدد ٣٠،٧٪ مـن اجـمالي عينـة المنظمـات في مقابـل ٣٧،٥٪ مـن عينـة العـام ٢٠١٣.وقـد أعلنـت ١٢ منهـا عـن استرشـادها بمـا نصّـت عليـه خطـة العمـل الوطنيـة مـن تدخـلات مطلوبـة في هـذا المجـال، كـما أعلنـت ١٦ منهـا عـن وجـود برامـج وانشـطة لديهـا ترمـي الى المسـاهمة في تأمـين الحمايـة الاجتماعيـة للنسـاء والفتيـات. وقـد شـملت هـذه البرامـج والانشـطة تأمـين مسـاعدات ماليـة (٧ منظـمات)، وتأمـين مسـاعدات عينيـة (١٠ منظـمات)، وتقديـم خدمـات (١٢ منظمـة). ويعـرض الجـدول رقـم ١ الـوارد في الملحـق رقـم ٢ مقارنـة بـين توزّع المنظـمات عـلى نـوع الخدمـات التـي قدّمتهـا خـلال العامـين ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وتشـير هـذه الارقـام والنسـب المئويـة الى ارتفـاع ملمـوس فيهـا خـلال العـام ٢٠١٤، والـذي قـد يكـون نتيجـة الزيـادة في حجـم وتمثيليـة العينـة، أو نتيجـة ارتفـاع مسـتوى اهتـمام منظـمات المجتمـع المـدني بموضـوع الفقـر لـدى النسـاء في ظـلّ الاوضـاع الاقتصاديـة المتأزمـة في البلـد.

ويظهـر الجـدول رقـم ٢ الـوارد في الملحـق رقـم ٢ توزعـاً متسـاوياً بـين عـدد المنظـمات التـي تقـدّم هـذه الخدمـات في الريـف وتلـك التـي تقدّمهـا في المـدن، باسـتثناء تأمـين القـروض الماليـة المسـهّلة، والتـي جـاءت الزيـادة فيهـا لصالـح الريـف، بمـا يحملـه هـذا مـن مدلـولات ايجابيـة بالنسـبة لتمكين المـرأة في هـذه المناطـق. كذلـك تعكـس الاحصـاءات الـواردة في هـذا الجـدول تقاربا في تـوزع المنظـمات التـي تقـدّم الخدمـات عـلى محافظـات بـيروت وجبـل لبنـان والشـمال، لكـن اعدادهـا تتراجـع في كل مـن الجنـوب والنبطيـة وعـكّار. وإذ يمكـن تفسـير هـذا التفـاوت بالعـودة الى الكثافـة السـكانية في كل مـن هـذه المناطـق، أو الى الاختـلاف في توفـر المـوارد للمنظـمات، أو باختـلاف الحاجـات في هـذه المناطـق، يبقـى ايـلاء هـذا التفـاوت واسـبابه الاهتـمام الـلازم امـراً ضروريـاً لاحقـاق التنميـة المتوازنـة.

وتجـدر الاشـارة الى اعـلان غالبيـة المنظـمات العاملـة عـلى تقديـم هـذه الخدمـات ان عـدد المسـتفيدات مـن كل منهـا قـد

تجاوز ٧٠ مستفيدة في كل من المحافظات، باستثناء منطقة عكّار التي لم تستفد من أي خدمات تربوية، والتي لم يتجاوز عدد المستفيدات من القروض فيها ١٠ مستفيدات. وفي حين تراوح عمر غالبية المستفيدات من خدمتي القروض المسهلة وبناء القدرات بين ٢٠ و٤٠ سنة، شملت الخدمات التربوية والصحية غالبية الفئات العمرية، واستهدفت الانشطة التثقيفية والترفيهية بغالبيتها فئة المسنين/ات.

وتجدر الاشارة الى أن ٦ منظمات شملت بخدماتها الاناث من ذوات الاحتياجات الخاصة. فقد وفّرت ٥ منظمات قروضاً لهذه الفئة من الإناث، ٢ منها قدّمت هذه الخدمة في المناطق الريفية و٣ في المدن. وفي حين توزعت المنظمات التي قدّمت هذه الخدمة والمستفيدات منها على محافظات بيروت، وجبل لبنان، والشمال والبقاع، غِبَّ كلياً عن مناطق الجنوب والنبطية وعكّار. كذلك، قامت، منظمتان بتأمين وظائف لإناث من ذوات الاحتياجات الخاصة، بينما قامت منظمة واحدة بدورات تدريب/تمكين اقتصادي لهن، وتراوح عدد المستفيدات من هذا التدريب بين ٦١ و٧٠ مستفيدة. في المقابل، أظهرت النتائج انه ليس لدى اي من المنظمات محترف/ات محمية لتشغيل هذه الفئة من الإناث، وأن منظمة واحدة فقط عملت على المطالبة بوضع المراسيم التطبيقية للقانون رقم ٢٢٠ الخاص بذوي/ات الاحتياجات الخاصة وتطبيقه، ولم تطالب اي منها بتعديل مواده لتشمل جميع الإعاقات المحدّدة من قبل منظمة الصحة العالمية.

على صعيد آخر، قامت ١١ منظمة بتقديم خدمات طبية و/أو تربوية لعائلات تعيلها نساء، ٨ منها قدّمت هذه الخدمة في مناطق ريفية و٩ في المدن. وقد قدّمت ٥ منظمات هذه الخدمات في كل من محافظة بيروت وجبل لبنان والبقاع، و٣ قدّمتها في الشمال، و٢ في الجنوب، ومنظمة واحدة في النبطية، في حين لم يتم تقديم اي من هذه الخدمات في عكّار.

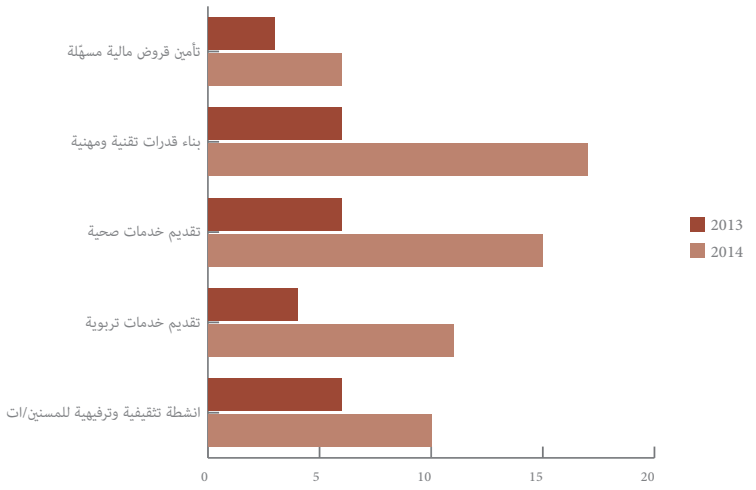

رسم بياني رقم ١:
توزّع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال محاربة الفقر لدى النساء على نوع الخدمات التي قدّمتها (مقارنة بين العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤)

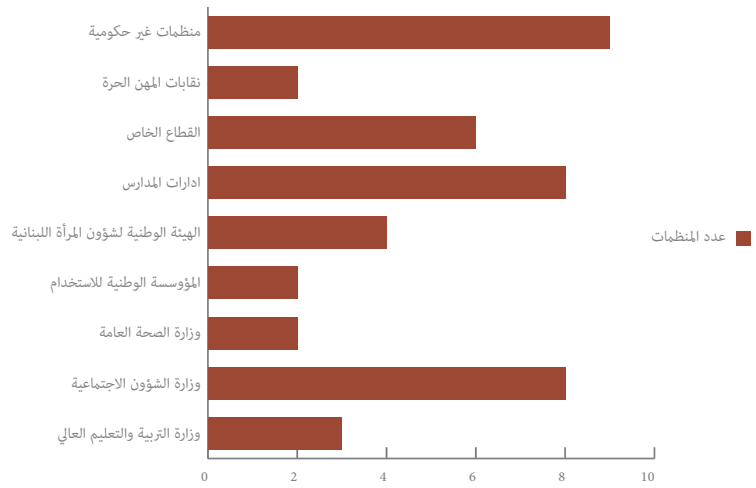

رسم بياني رقم ٢:
توزع المنظمات على الجهات المحلية التي تعاونت ونسّقت معها

وأظهرت النتائج قيام ١٣ منظمة بتقديم مساعدات مالية أو عينية لعائلات تعيلها نساء. وقد قدّمت ١٠ منظمات هذه الخدمة في مناطق ريفية، و١٠ في المدن. وهنا ايضاً نجد غيابا كاملا للمنظمات التي تقدّم هذه الخدمة في منطقة عكّار في حين قدمتها ٤ منظمات في كل من محافظة بيروت والبقاع والجنوب، و٥ في جبل لبنان، و٣ في كل من الشمال والنبطية. بالاضافة الى هذا، قامت ٥ منظمات بتخصيص منح مدرسية وجامعية للفتيات المتفوقات من الطبقة الفقيرة، كما نظّمت ١٤ منظمة دورات تمكين اقتصادي للنساء العاطلات عن العمل. ولقد تخطّى عدد المستفيدات من الدورات التي اقامتها معظم المنظمات في كل من المحافظات ٧٠ امرأة.

وفي معرض قيامها بانشطتها عملت غالبية المنظمات على التعاون والتنسيق مع عدد من الجهات نوردها في الرسم البياني رقم ٢. ولدى مقارنة هذه النتائج بنتائج العام ٢٠١٣ حول هذا الموضوع، نرى ارتفاعا ملحوظا في عدد منظمات المجتمع المدني التي نسّقت وتعاونت مع شركاء محليين

آخرين معنيين بمكافحة الفقر لدى النساء.

امّا لجهة توفّر الدعم لانشطتها المختلفة، أعلنت ١١ منظمة انها تلقت هذا الدعم ، منها ٨ حصلت على دعم مادي، و٣ على دعم تقني، و٤ على دعم بشري. وتوزعت المنظمات على متغيّر مصادر الدعم على الشكل التالي: تلقّت منظمتان دعما من منظمات دولية حكومية ، و٥ من منظمات دولية غير حكومية، و٢ من سفارات/ دول، و٥ من وزارات/مؤسسات عامة، ومنظمة واحدة من القطاع الخاص، و٢ من مساهمات فردية.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

أقامت الهيئة الوطنية بالتعاون مع «الشركة اللبنانية للتنمية - المجموعة» سلسلة ورش عمل حول التمكين الاقتصادي للمرأة في ثلاثة مراكز تدريب في المناطق (بعقلين، الشياح، وحدث بعلبك) استفادت منها ٩٠ سيّدة. تمّ خلال ورش العمل عرض ومناقشة سبل الادّخار والديون في المؤسسات الصغيرة التي تديرها نساء.

هدفت هذه الورش الى تقييم الحاجات الاقتصادية للمشاركات في المناطق تمهيداً لتوفير القروض لهنّ، كما وتقديم خدمات تقنية وتدريب لإطلاق أو توسيع أعمالهن الاقتصادية. وتمّ خلالها تقديم «قرض نجاح» الذي اطلقته الهيئة الوطنية والذي يؤمّن قروضاً صغيرة ومتوسطة الحجم بفائدة متدنية للسيدات.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

وزارة الشؤون الاجتماعية

تظهر نتائج الاستمارات الواردة من الوزارات ان وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بتنفيذ البرنامج الوطني لاستهداف الاسر الأكثر فقراً، والذي تمّ التخطيط له بالاستناد الى احصاءات وطنية تشمل نسبة الاسر الأكثر فقراً التي تعيلها نساء. وقد أجرت الوزارة دراسات واستندت الى دراسات اجرتها منظمات المجتمع المدني أو جهات أخرى، حول النساء اللواتي يعتبرن تحت خطّ الفقر واماكن توزعهن الجغرافي.

ففي اطار هذا البرنامج، أمّنت وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات مالية للعائلات التي تعيلها نساء مصنّفات تحت خطّ الفقر. وتجاوز عدد المستفيدات من هذه المساعدات، التي تمّ تأمينها عبر التعاون مع منظمات دولية، ٧٠ امرأة في كل من المحافظات. كذلك عملت الوزارة على حثّ القطاعين العام والخاص على توفير خدمات مساندة (كالحضانات، وخدمات شيخوخة، وخدمات للحالات الخاصة) تُسهم في تفعيل دور المرأة الاقتصادي.

وسبق للوزارة ان نفّذت مشروع تشجيع وتطوير الحرف والصناعات اليدوية عام ٢٠١١ في مركز تكريت العكّارية(حرفة الكليم، حياكة السجاد)، الا أن عدد المستفيدات منه لم يشهد اية زيادة خلال ٢٠١٤ عن السنوات السابقة، وما زال لا يتعدى ١٠ نساء. واعلنت الوزارة عن وجود محترفات محمية لديها لتشغيل ذوات الاحتياجات الخاصة التي يتجاوز عدد المستفيدات منها ٧٠ مستفيدة. الا انها لا تعمل على تسويق منتجات هذه المحترفات رغم امكانية تشكيلها جزءاً من مصادر التمويل لهذه المحترفات وتطويرها.

كذلك قامت الوزارة بتوفير برامج ترفيهية وثقافية للمسنين/ات، وتجاوز عدد المستفيدين/ات منها ٧٠ مسنّاً/ة في كل من المحافظات. الا أن الوزارة لم تؤمّن اية مساعدات مالية أو معاش تقاعدي للمسنّين/ات الذين ليس لهم اي دخل.

على صعيد آخر، وفي إطار الخطة الوطنية لحماية الاطفال والنساء، نظّمت الوزارة ١٠ دورات لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للنساء والاولاد في مخيمات النازحين السوريين. وتجاوز عدد كل من الفتيات والنساء اللواتي استفدن من هذه الدورات ٧٠ مستفيدة. وشارك في تنظيم هذه الدورات ١٠ مراكز وجمعيات.

وفي معرض قيامها بانشطتها اعلاه تعاونت الوزارة مع القطاع الخاص وتلقّت دعما من منظمات دولية، حكومية وغير حكومية، ومن دول وسفارات وهي: منظمة اليونيسف، صندوق الامم المتحدة الانمائي، منظمة المراة في الامم المتحدة(UN Women)، و IMC، والسفارتين الايطالية والبريطانية. كذلك استرشدت الوزارة بخطة العمل الوطنية بدرجة متوسطة لدى تحديد برامجها وانشطتها في هذا المجال، ونسّقت وتعاونت ايضاً بدرجة متوسطة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

رابعاً: المنظمات الدولية

أظهرت نتائج الاستمارات الموجهة للمنظمات الدولية ، الحكومية منها وغير الحكومية، ان العمل في مجال مكافحة الفقر لدى النساء خلال العام ٢٠١٤ اقتصر على منظمة الاغذية والزراعة، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمتي اوكسفام و CHF.

منظمة الاغذية والزراعة

قامت هذه المنظمة بخمسة مشاريع تهدف الى تحسين الاوضاع المعيشية والامن الغذائي للفئات المستهدفة. والمشاريع هي:

- مشروع" تحليل وضع الأمن الغذائي والاوضاع المعيشية لدى الجماعات المضيفة". هدف هذا المشروع الى التوصل الى فهم أفضل لانعكاسات الازمة السورية على الامن الغذائي والمعيشي للجماعات المضيفة وحاجات

هذه الجماعات عبر تقييم لوضع الامن الغذائي والمعيشي فيها، وتحليل القضايا والمشاكل في هذين المجالين التي لم تلق بعد الاهتمام اللازم، ومدلولاتها بالنسبة لوضع البرامج المستقبلية. استغرق تنفيذ هذا المشروع ٧ أشهر، ونُفِّذ بالشراكة مع وزارة الزراعة ومؤسسة REACH ، واستهدف عامة الشعب على كامل الاراضي اللبنانية.

- المرحلة الثانية من مشروع "انعاش واعادة تأهيل قطاع الالبان في سهل البقاع ومنطقة هرمل- عكّار العليا". هدف الى تكريس منجزات المرحلة الاولى وتوسيع الدعم ليشمل الفقراء من مالكي مزارع الالبان الصغيرة الحجم في مناطق الهرمل وعكّار ، ومزارعي الماعز والغنم في مناطق عكّار والهرمل العليا. مدة المشروع ٣٤ شهراً، وتمّ تنفيذه بالشراكة مع وزارة الزراعة، وجمعيات منتجي الالبان في الضيع، ومديرية التعاونيات. يتوقع ان يبلغ عدد المستفيدين/ات من المشروع ٢٠٠٠ مزارع و٣٧ جمعية منتجي الالبان في الضيع. ومن اهم المعايير التي استندت اليها عملية اختيار المستفيدين التأكد من انها تشمل المزارعات والعاملات في مجال الانتاج الزراعي من النساء المعيلات لعائلاتهن .
- مشروع تلقيح الماشية على الحدود السورية اللبنانية وتعزيز وضع الامن الغذائي للجماعات المتأثّرة بالازمة السورية(اصحاب الماشية والعائلات اللبنانية الفقيرة الاكثر تأثرا بالازمة السورية). مدة المشروع سنتان ويغطي كامل الاراضي اللبنانية. ويتوقع ان يستفيد منه جميع مربّي الماشية وعائلاتهم/ن و١٥٠٠ اسرة (٧٥٠٠ مستفيد) من مربّي الدواجن. وشكّلت النساء ٤٠٪ من اجمالي المستفيدين. وقدّم هذا المشروع المعدات والدعم التقني.
- مشروع التخفيف من معاناة العائدين والجماعات في الريف التي تستضيف العائدين واللاجئين السوريين. مدة المشروع ٧ أشهر ويغطي مناطق بعلبك وبعلبك- الهرمل. تم تنفيذه بالشراكة مع وزارة الزراعة والمنظمة الدولية للهجرة. ويتوقع ان يبلغ عدد المستفيدين منه ٤٥٠ اسرة(٢٢٥٠ مستفيد) ٣٠٪ منهم من النساء.
- مشروع "تحديث نظام الاحصاء الزراعي في وزارة الزراعة" الذي يضمن توزيع الاحصاءات جندرياً وينعكس ايجابا على المزارعين/ات وان بصورة غير مباشرة.

مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

نفّذت المفوضية عددا من المشاريع استهدفت اللاجئين/ات السوريين/ات والجماعات المضيفة. المشاريع التي تتعلق بمكافحة الفقر لدى النساء هي:

- مشروع تأمين الحاجيات الاساسية. مدته سنة واستهدف اللاجئين والجماعات المضيفة على كامل الاراضي اللبنانية، وهدف الى ضمان حصولهم على مايكفي من الحاجيات الاساسية.
- لجان اللاجئين (من النساء)، مدته سنة وهدف الى تقوية وتوسيع التعبئة المجتمعية وغطّى كامل الاراضي اللبنانية.
- تطوير المهارات الحياتية للنساء. مدته سنة وغطّى كامل الاراضي اللبنانية وهدف الى توفير الفرص لبناء قدرات اللاجئات.

منظمة اوكسفام

نفّذت هذه المنظمة مشروع «وصول النساء الى العدالة» الذي هدف الى تمكين النساء الفقيرات من المطالبة بحقوقهن عبر وسائل العدالة الرسمية وغير الرسمية. مدة المشروع ٤ سنوات(٢٠١٤-٢٠١٧) ويقدّم الدعم المادي والتقني. يستهدف هذا المشروع النساء الفقيرات، قادة الجماعات، وأعضاء الجماعات من الذكور والإناث، والمحامين وطلاب الحقوق، ومحاكم المناطق وبخاصة محاكم العائلة، ووزارة العدل، واللجان النيابية المعنية، ومنظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا المرأة، ونقابة المحامين. يتم تنفيذه بالشراكة مع منظمة عدالة دون حدود في جبل لبنان، ومع المجلس اللبناني لمناهضة العنف ضدّ المرأة في طرابلس.

منظمة CHF

قامت هذه المنظمة بتنفيذ مشروع MENA-YES الذي هدف الى توفير العرض والطلب للعمالة الماهرة. مدة المشروع ٣ سنوات ويتم تنفيذه بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات التدريب. يستهدف هذا المشروع الشباب والشابات العاطلين/ات عن العمل، ويقدّم الدعم التقني، ويجري تنفيذه في بيروت وجبل لبنان.

بالاضافة الى انشطة المنظمات اعلاه، اظهرت نتائج استمارات الوزارات ومنظمات المجتمع المدني حصولها على مختلف أنواع الدعم من المنظمات الدولية والسفارات الواردة اسماؤها في الجدول ادناه.

المنظمات الدولية الحكومية والسفارات	المنظمات الدولية غير الحكومية
الاتحاد الاوروبي	Caritas Luxembourg
منظمة الامم المتحدة للسكان	Caritas Austria
صندوق الامم المتحدة الانمائي	IMC
منظمة اليونيسف	Hanns Seidel Foundation
وكالة التنمية الفرنسية	Oxfam Novib
وكالة التنمية السويسرية	Jinishian Memorial Program of the Presbyterian Church (U.S.A)
صندوق المرأة في الامم المتحدة للمساواة الجندرية	
السفارة الاميركية	
السفارة الدانمركية	
السفارة السويسرية	
السفارة الايطالية/ مكتب التعاون الايطالي	
الدولة البريطانية/ المجلس الثقافي البريطاني	

لائحة بأسماء المنظمات الدولية والسفارات التي قدّمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني

خـلاصـة المحـور

تظهـر مقارنـة النتائـج الـواردة اعـلاه مـع مـا نصّـت عليـه خطـة العمـل الوطنيـة مـن تدخـلات مطلوبـة لمكافحـة الفقـر لـدى النسـاء ان عمـل منظـمات المجتمـع المـدني قـد شـمل جميـع التدخـلات المطلوبـة منـه، كـما شـهد ارتفاعـا ملحوظـا في نسـب المنظـمات العاملـة عـلى كل نـوع مـن الانشـطة المطلوبـة. ويعكـس هـذا وعيـاً متزايـداً للانعكاسـات السـلبية للفقـر عـلى الجوانـب المختلفـة مـن حيـاة المـرأة ودورهـا، إن عـلى صعيـد العائلـة او المجتمـع ككل.

كذلـك تظهـر المعلومـات الـواردة وعـي المجتمـع المـدني، كـما باقـي المعنيـين بمكافحـة الفقـر لـدى النسـاء، للانعكاسـات السـلبية للنـزوح السـوري الى لبنـان عـلى المـرأة السـورية واللبنانيـة عـلى حـدّ سـواء، والعمـل الجـاد عـلى الحـدّ منهـا ضمـن الامكانيـات والمـوارد المتاحـة. وتشـير هـذه المعلومـات الى ضرورة العمـل عـلى زيـادة مـوارد وامكانيـات جميـع العاملـين في هـذا الاطـار، بمـا فيهـا الاجهـزة الرسـمية، لتتـوازى مـع حجـم المشـاكل التـي تهـدف الى معالجتهـا.

ويبقـى العمـل مطلوبـاً عـلى ضـمان التـوازن في الاسـتفادة مـن الانشـطة والخدمـات بـين جميـع المناطـق، وتأمـين منـح مدرسـية وجامعيـة للفتيـات المتفوقـات مـن الطبقـة الفقـيرة، كـما العمـل عـلى تعديـل القانـون ٢٢٠، المتعلـق بـذوي/ات الاحتياجـات الخاصـة، ليشـمل جميـع الامـراض التـي حددتهـا منظمـة الصحـة العالميـة، واصـدار المراسـيم اللازمـة لتطبيقـه. أمـا العمـل الاهـم المطلـوب القيـام بـه فهـو بنـاء وتعزيزالتعـاون والتنسـيق بـين المعنيـين بمكافحـة الفقـر لـدى النسـاء مـن جهـة، والمديريـة العامـة للاحصـاء المركـزي مـن جهـة أخـرى، لتأمـين الاحصـاءات الضروريـة لتحديـد حجـم المشـكلة والمشـاكل المتفرعـة منهـا وتوزّعهـا الجغـرافي بدقـة، والتـي تشـكّل حجـر الاسـاس في ضـمان صحـة وفعاليـة السياسـات البرامـج والانشـطة في تحقيـق هـدف الحـد مـن انتشـار هـذه الظاهـرة وانعكاسـاتها السـلبية عـلى المـرأة والمجتمـع.

٥- المجال الاقتصادي

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة هدفهـا الاسـتراتيجي في المجـال الاقتصـاد بتعزيـز مشـاركة المـرأة في الحيـاة الاقتصاديـة، ووضعـت تسـع اهـداف عملانيـة لتنفيذهـا بـين ٢٠١٣ و٢٠١٦ وهـي:

- متابعـة إقـرار القوانـين المتعلقـة بعمـل المـرأة والتـي يتـمّ العمـل عليهـا واتّخـاذ التدابـير الضروريـة لإنجازهـا
- العمـل عـلى تعديـل مـواد بعـض القوانين واسـتحداث قوانـين جديـدة تزيـل كافـة أنـواع التمييـز ضـد المـرأة
- زيـادة المعرفـة بالقوانـين التـي لهـا علاقـة بعمـل المـرأة
- إزالـة العوائـق الاجتماعيّـة التـي تحـدّ مـن المشـاركة الاقتصاديـة للمـرأة
- زيادة نسـبة مشـاركة النسـاء في الأنشـطة الإقتصادية
- دعـم المـرأة العاملـة وتقديـم استشـارات لإيصالهـا الى مواقـع قياديـة
- زيـادة معرفـة النسـاء حـول أدوار ومهـام بعـض الإدارت والمؤسّسـات المرتبطـة بالأعـمال الإقتصاديـة
- بنـاء قـدرات النسـاء المهنيّـة وفي مجـال المبـادرات الإقتصاديـة
- إجـراء دراسـات حـول سـوق العمـل وإحصـاءات حـول مـدى انخـراط النسـاء في الأنشـطة الإقتصاديـة.

وفي سـبيل تحقيـق هـذه الاهـداف نصّـت خطـة العمـل عـلى عـدد مـن التدخـلات موزعـة عـلى مسـتويات اربـع هـي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات والقوانـين والتشريعـات

- إقـرار المـواد المقـترح تعديلهـا في كل مـن قانـون العمـل والضمـان الإجتماعـي وقانـون التجـارة ونظـام موظفـي الدولـة
- مراجعـة قوانـين وأنظمـة مختلـف نقابـات المهـن الحـرّة وتعديلهـا بمـا يزيـل جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة
- اقـتراح تعديـل نظـام التقاعـد لموظفي الدولـة لـكي تكـون للمـرأة حقـوق مسـاوية لحقـوق الرجـل (التسـاوي مـع الرجـل في حـق انتقـال معاشـها التقاعـدي الى زوجهـا في حـال وفاتهـا)
- اقـتراح تعديـل قانـون العمـل بحيـث يشـمل العاملين والعاملات في الخدمة المنزليـة والعاملـين والعاملات في القطـاع الزراعـي
- اسـتحداث نـصّ قانـوني يجـرّم التحرّش الجنسـي في أماكـن العمـل مـع مـا يترتّـب عليـه مـن نتائـج
- إصـدار دليـل مبسّـط حـول قانـون العمـل و قانـون الضـمان الإجتماعي و قانـون التجـارة.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة

- الترويـج لتوفـير خدمـات مسـاندة (حضانـات، خدمـات الشـيخوخة، خدمـات للحالات الخاصة) تسـاهم في تفعيـل دور المـرأة الاقتصـادي
- تفعيـل دور البلديـات والجمعيّـات الأهليّـة للمسـاهمة في تقديـم تسـهيلات تحفّز المرأة للقيام بمشـاريع اقتصاديـة
- تعميـم تجـارب ناجحة لنسـاء رائدات في مجـال الأعمال
- تحفيـز المؤسسـات الاقتصاديـة الكبرى التـي يزيـد عـدد موظفيهـا عـلى المئـة عـلى إنشـاء حضانـات للأطفـال أو التعاقـد مـع حضانـات موجـودة بأسـعار تشـجيعيّة لموظفيهـا
- تأمـين خدمـات توجيه مهنـي للفتيات والنسـاء يتـماشى مع سـوق العمل
- تأمـين خدمـات متنوعـة تقـدّم اسـتشـارات بـشروط متاحـة وتسـهّل إطـلاق المبـادرات الاقتصاديـة للنسـاء
- توفـير قـروض ميـسّرة تسـهّل حصـول النسـاء عليهـا للقيـام بمشـاريع اقتصاديـة
- تفعيـل دور المؤسّسـة الوطنيـة للإسـتخدام للتوجيه المهني، والتدريب والتأهيـل الموجّهـين للنسـاء والفتيات، لاسـيّما في مجـالات غـير تقليديـة
- تشـجيع قيـام فـرص عمـل جديـدة للفتيـات والنسـاء في الأريـاف والضواحـي
- تفعيـل آليـة تلقّـي الشـكاوى في وزارة العمـل للتعاطـي مـع حـالات التمييـز ضـد المـرأة في مواقـع العمـل
- حـثّ النقابـات عـلى إيجـاد آليّـات تسـهّل انخـراط المـرأة فيهـا ووصولهـا الى مواقـع القـرار
- نـشر معلومـات عـن دور ومهـام غرف التجـارة والصناعـة والزراعـة، مؤسّسـة ليبنـور، مؤسّسـة إيـدال (المؤسسـة اللبنانيـة لتشـجيع الاسـتثمارات)، جمعيّـة الصناعيـين وغيرهـا وسـبل الإسـتفادة مـن خدماتهـا.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى بنـاء قـدرات بشريـة ومؤسسـاتية

- تنفيـذ برامـج تدريـب تقنـي ومهنـي عـلى إعـداد المشـاريع الإقتصاديـة وإدارتهـا ومتابعـة النسـاء لإطـلاق مشـاريع اقتصاديـة
- برامـج تأهيـل وتدريب للنسـاء اللواتي انقطعـن عـن العمل
- إيجـاد خدمـات استشـارية وتدريبيـة بشروط متاحة تسـمح للنسـاء بتطوير أعمالهـن الإقتصادية.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- إعـداد دراسـات حـول حاجـات سـوق العمـل في مختلف المجـالات وتوصيف أنـواع الاختصاصـات المطلوبة.

فـما هـو التقـدم الحاصـل عـام ٢٠١٤ في تنفيـذ الانشـطة والتدخـلات المطلوبـة مـن قبـل المعنيـين بتنفيذهـا؟

أولا: منظمات المجتمع المدني

بلـغ عـدد المنظـمات الناشـطة في المجـال الاقتصـادي ٢٢ منظمـة بنسـبة ٣٣،٨٪ مـن اجـمالي عينـة منظـمات المجتمـع المـدني (٦٥ منظمـة) للعـام ٢٠١٤. ويظهـر هـذا تراجعـاً في عـدد هـذه المنظـمات عـن العـام ٢٠١٣ حيـث بلـغ عددهـا ٢٦ منظمـة، كـما تراجعـاً كبـيرا في النسـبة المئويـة مـن اجـمالي

العينة، والتي كانت ٦٥٪ عام ٢٠١٣. وتظهر الاجابات التي وردت من هذه المنظمات توزّع انشطتها واهدافها على مختلف التدخلات المطلوبة في خطة العمل الوطنية التي استرشد بها ١٤ منظمة، وإن بدرجات متفاوتة.

فعلى صعيد المطالبة بتعديل او تبني قوانين تضمن المساواة في الحقوق والواجبات والفرص، عملت ٦ منظمات على المطالبة بتعديل قانون العمل، و٨ على تعديل قانون الضمان الاجتماعي، و٢ على قانون التجارة، ومنظمة واحدة على تعديل نظام موظفي الدولة. وطالبت ٥ منظمات بمراجعة قوانين وأنظمة نقابات المهن الحرة، و ٤ بتبني قانون يجرّم التحرش الجنسي في أماكن العمل.

ولقد اعتمدت هذه المنظمات وسائل متعددة للدفع بمطالبها هذه. فقد عقدت منظمتان لقاءات مع نواب، ومنظمتان مع وزراء، وعقدت ٤منظمات لقاءات مع قيادات حزبية و٥ مع قيادات روحية. وقدمت منظمة واحدة مشاريع تعديلية للقوانين/الانظمة، في حين لجأت ١٢ منها الى مختلف انواع سياسات الاحتجاج (توقيع عرائض، وتنظيم و/أو المشاركة في تظاهرات ومسيرات واعتصامات).

بالاضافة الى هذا، طالبت ٦ منظمات بتوفير خدمات مساندة لتفعيل دور المرأة الاقتصادي كتوفير حضانات باسعار تشجيعية للموظفات (٣ منظمات)، وتوفير خدمات للشيخوخة (٤ منظمات)، وتوفير خدمات للحالات الخاصة (٣ منظمات). وبهدف تعريف المرأة العاملة بحقوقها في العمل، ساهمت منظمتان باصدار كتيب لتبسيط قانون العمل، كما ساهمت ٥ منظمات باصدار كتيّب يبسط قانون الضمان الاجتماعي.

كذلك، قامت ١١منظمة بدراسات حول حاجات سوق العمل الى المهن التي يمكن ان تقوم بها النساء. وقد أُجريت هذه الدراسات بالتعاون مع القطاع الخاص (٦ منظمات)، والبلديات (٦ منظمات)، والجامعات (منظمة واحدة)، ومراكز ابحاث (منظمتان)، والمدارس المهنية (منظمة واحدة)، ووزارة الصناعة (منظمة واحدة). كما أجرت ٦ منظمات دراسات حول مواضيع لها علاقة بمستوى ومدى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، وعملت ٤ منها على نشر هذه الدراسات بهدف تعميم الفائدة منها.

وفي معرض تنفيذها للانشطة هذه، قامت ١٣ منظمة بالتنسيق والتعاون مع البلديات لتقديم تسهيلات تُحفّز المرأة على القيام بمشاريع اقتصادية، ١٠ منها نسّقت مع بلديات في الريف، و٥ مع بلديات في المدن. كما قدمت ٨ منظمات استشارات بشروط متاحة لتسهيل اطلاق مبادرات اقتصادية للنساء، منها ٦ منظمات قدمت هذه الخدمة في مناطق ريفية و٤منظمات قدمتها في المدن. بالاضافة الى هذا، قامت ٩ منظمات بتوفير قروض ميسرة للنساء

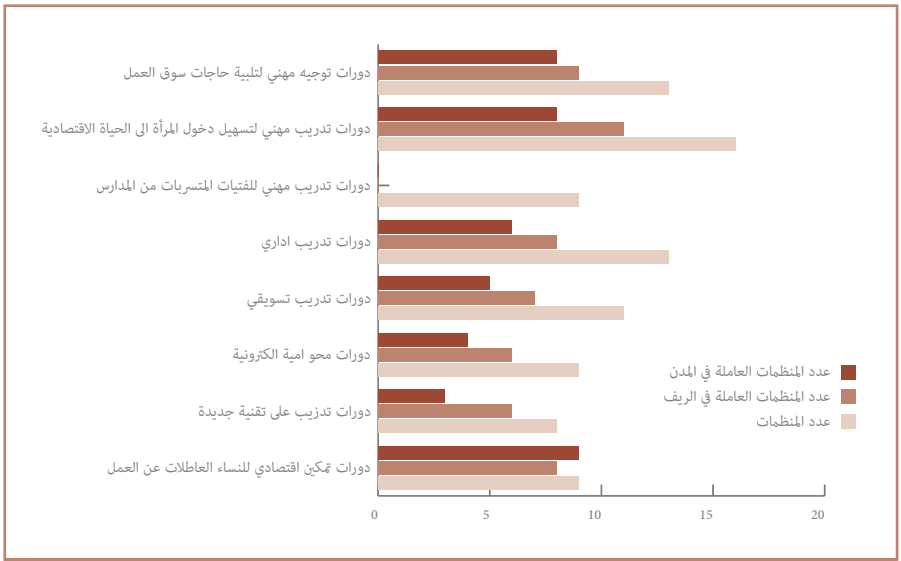

رسم بياني رقم ١:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغيّر الانشطة التي قامت بها في المجال الاقتصادي وعلى متغير المناطق

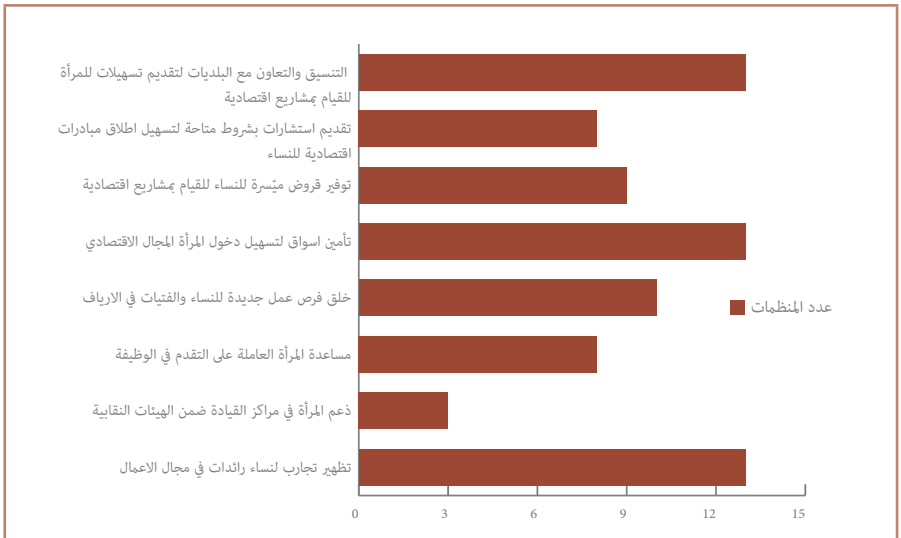

رسم بياني رقم ٢:
منظمات المجتمع المدني موزعة على متغيرالبرامج والانشطة الهادفة الى تحفيز المرأة على دخول المرأة المجال الاقتصادي

للقيام بمشاريع اقتصادية، وذلك عبر التعاون مع القطاع الخاص (منظمتان)، وقطاع المصارف (منظمتان)، ومؤسسات اقراضية (٣ منظمات)، ومانحين دوليين (٤ منظمات). ولم يقتصر عمل المنظمات على التدريب التسويقي، إذ عملت ١٣ منظمة على تأمين أسواق لتسهيل دخول المرأة في الحياة الاقتصادية.

كذلك، عملت ١٠ منظمات على خلق فرص عمل جديدة للنساء والفتيات في الارياف. وتجاوز عدد المستفيدات من نشاط كل من ٦ منظمات ٧٠ مستفيدة. وفي اطار العمل على تحقيق هذا الهدف، تعاونت المنظمات مع القطاع الخاص (٦ منظمات)، والبلديات (٨ منظمات)، ومع منظمات غير حكومية أخرى (٧ منظمات)، ومع مانحين دوليين (٥ منظمات) ومع غرف التجارة والصناعة والزراعة (منظمتان).

بالاضافة الى هذا، قامت ٨ منظمات بانشطة لمساعدة المرأة العاملة على التقدم في الوظيفة. وشملت هذه الانشطة التدريب وإعادة التأهيل (٨ منظمات)، والتعريف بحقوق العمل (٥ منظمات)، وتأمين خدمات اللجوء الى القضاء (منظمة واحدة)، والتدريب على تقنيات جديدة (٤ منظمات)، وتشجيع المرأة على الانخراط في النقابات (منظمتان). ورغم التفاوت في عدد المستفيدات من انشطة كل منظمة في مجال مساعدة المرأة العاملة على التقدم في الوظيفة، الا أن عدد المستفيدات من انشطة غالبيتها تجاوز ٤٠ مستفيدة.

وأعلنت ٣ منظمات عن وجود برامج لديها لدعم المرأة في مراكز القيادة ضمن الهيئات النقابية، كما عملت ١٣ منظمة على تظهير تجارب لنساء رائدات في مجال الاعمال وذلك عبر وسائل الاعلام (٤ منظمات)، وعبر ندوات وورش عمل (١٠ منظمات)، وعبر اصدار كتيّبات (٥ منظمات)، وافلام وثائقية (٤ منظمات).

وأظهرت النتائج حصول ١١ منظمة على أنواع عدة من الدعم للقيام بانشطتها الهادفة الى تفعيل دور المرأة في الحياة الاقتصادية، ومن مصادر مختلفة. فقد تلقى ٩ منها دعماً مادياً، و٤ دعماً تقنياً، و٥ دعماً بشرياً. أما بالنسبة لمصادر الدعم، تلقت ٨ منظمات الدعم لانشطتها من منظمات دولية غير حكومية، و٣ من سفارات/دول، و٥ من وزارات ومؤسسات عامة هي وزارة الشؤون الاجتماعية (منظمتان)، ووزارة الصحة العامة (منظمة واحدة)، ووزارة الزراعة (منظمة واحدة). كما تلقت ٣ منظمات دعماً من قطاع خاص (أسواق بيروت، و Spinneys ، ومصرف BLC)، وتلقت ٤ منظمات دعماً من مساهمات فردية تراوحت بين الدعم المادي (٣ منظمات)، والتقني (٣ منظمات)، والبشري (٤ منظمات).

وللقيام بأنشطتها المختلفة في هذا المجال، عمدت منظمات المجتمع المدني الى التعاون والتنسيق مع عدد من الجهات المحلية، الرسمية وغير الرسمية منها، كما يظهر في الجدول رقم ٣ الوارد في الملحق رقم ٢.

ويظهر التدقيق في النتائج تنوعاً في الوزارات والمؤسسات العامة التي تعاونت ونسقّت مع المجتمع المدني. ولم يسبق لهذا التنوع ان ظهر في نتائج العام ٢٠١٣، وبالتالي يمكن اعتباره تطوراً ايجابياً. وشمل هذا التعاون والتنسيق وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الزراعة، ووزارة السياحة، ووزارة التربية، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، والمؤسسة الوطنية للاستخدام، وعدد من البلديات في مناطق ريفية ومدن.

وأخيراً، قامت ٦ منظمات باجراء دراسات وابحاث حول مواضيع لها علاقة بمستوى ومدى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. وقد نشرت ٤ منظمات الدراسات التي أجرتها لتعميم فائدتها.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

أقامت الهيئة الوطنية بالتعاون مع «الشركة اللبنانية للتنمية - المجموعة» سلسلة ورش عمل حول التمكين الاقتصادي للمرأة في ثلاثة مراكز تدريب في المناطق (بعقلين، الشياح، وحدث بعلبك) استفادت منها ٩٠ سيّدة. تمّ خلال ورش العمل عرض ومناقشة سبل الادّخار والديون في المؤسسات الصغيرة التي تديرها نساء.

هدفت هذه الورش الى تقييم الحاجات الاقتصادية للمشاركات في المناطق تمهيداً لتوفير القروض لهنّ، كما وتقديم خدمات تقنية وتدريب لإطلاق أو توسيع أعمالهن الاقتصادية. وتمّ خلالها تقديم «قرض نجاح» الذي اطلقته الهيئة الوطنية والذي يؤمّن قروضاً صغيرة ومتوسطة الحجم بفائدة متدنية للسيدات.

ثالثاً : الوزارات والمؤسسات العامة

الى جانب الوزارات التي تعاونت ونسّقت مع منظمات المجتمع المدني، والتي ورد ذكرها أعلاه، أظهر تحليل الاجابات التي وردت في استمارات الوزارات ان عملها في مجال حثّ وتمكين المرأة على ولوج المجال الاقتصادي كان ضعيفا بالمقارنة مع عمل منظمات المجتمع المدني.

وزارة العمل

عملت الوزارة خلال العام ٢٠١٤ على حثّ المعنيين وصنّاع القرار على تعديل قانون العمل ليشمل العاملين والعاملات في القطاع الزراعي وفي الخدمة المنزلية من جهة، وعلى تعديل قانون الضمان الاجتماعي لاحقاق المساواة بين المرأة والرجل. كذلك مارست الوزارة الاشراف على تقيّد المؤسسات بتطبيق بنود القانون

٢٢٠ لضمان عدم التمييز ضد ذوي/ات الحاجات الخاصة في مجال العمل.

ويبقى المطلوب ان تعمل على حثّ المعنيين وصنّاع القرارعلى تبني قانون يجرّم التحرش الجنسي، وعلى اجراء دراسات احصائية حول حاجات سوق العمل مع التركيز على المهن التي يمكن ان تمتهنها المرأة، وعلى حثّ النقابات على مراجعة وتعديل قوانينها وانظمتها لضمان خلوّها من أي شكل من اشكال التمييز ضد المرأة. كذلك المطلوب من وزارة العمل ان تعمل على توزيع الشكاوى العائدة لخلافات ومشاكل العمل على متغير الجندر، كما وحثّ مجالس العمل التحكيمية على القيام بهذا التوزيع للشكاوى التي تتلقاها وتبت بها.

وزارة الشؤون الاجتماعية

عملت الوزارة على حثّ القطاعين العام والخاص على توفير خدمات مساندة (حضانات، خدمات شيخوخة، خدمات للحالات الخاصة) للاسهام في تفعيل دور المرأة الاقتصادي. كذلك قامت الوزارة بالعمل على توفير برامج تمكين اقتصادي واجتماعي للنساء في مراكز الخدمات الانمائية.

في المقابل، ورغم ان لدى وزارة الشؤون الاجتماعية محترفات محمية لتشغيل ذوات الاحياجات الخاصة، يبقى المطلوب عملها على ضمان تسويق هذه المنتجات. كذلك، رغم الانطلاق بمشروع تشجيع وتطوير الحرف والصناعات اليدوية عام ٢٠١١ في مركز تكريت العكّارية (حرفة الكليم: اي حياكة السجاد)، لم يشهد العام ٢٠١٤ زيادة في عدد المستفيدات منه واللواتي لا يتجاوز عددهن ١٠ مستفيدات. لذا المطلوب تظهير اكبر لهذا المركز وما يمكن ان يقدّم للمرأة لجهة تعزيز دورها في المجال الاقتصادي. وأخيراً، المطلوب من وزارة الشؤون الاجتماعية، بحكم كونها سلطة الوصاية على المؤسسة الوطنية للاسكان، أن تعمل على تشجيع المؤسسة والمصارف على اعطاء قروض سكنية للنساء.

كذلك، يبقى المطلوب:

- من وزارة الداخلية (مديرية البلديات) ان تقوم بحثّ البلديات ومساعدتها على المساهمة في تقديم تسهيلات تحفّز المرأة على القيام بمشاريع اقتصادية،
- ومن وزارة الاعلام ان تعمل على ان تشمل برامجها، بخاصة المرئية والمسموعة، برامج حول المرأة والاقتصاد،
- ومن وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والانماء أن يعملا على ان تلبي المناهج والاختصاصات الجامعية والمهنية حاجات سوق العمل والحاجة الى تعزيز وجود المرأة فيه،
- ومن المؤسّسة الوطنية للإستخدام ان تعمل على وضع خطط وبرامج للتوجيه المهني، والتدريب والتأهيل الموجّهين للنساء والفتيات، لاسيّما في مجالات غير تقليدية.

رابعاً: المنظمات الدولية

أظهر تحليل الاجابات التي وردت من المنظمات الدولية قيام بعضها ببرامج وأنشطة تهدف الى تمكين المرأة اقتصاديا وتعزيز دورها ومساهمتها في المجال الاقتصادي. وتجدر الاشارة الى ان بعض البرامج والانشطة يمكن ادراجها تحت عنوان مكافحة الفقر او تحت المجال الاقتصادي. لذا سنقوم هنا بذكر هذه المشاريع بشقها المتعلق بالمجال الاقتصادي. وفي ما يلي عرض لما قامت به كل منها.

منظمة العمل الدولية

- تحت عنوان احقاق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، نفّذت منظمة العمل الدولية مشروع " تعزيز المرونة في العمل وحماية شروط العمل اللائقة في مناطق شمال لبنان الريفية المتأثرة بالازمة السورية". هدف المشروع الى تحسين الوساطة في سوق العمل وتوظيف الفئات الضعيفة التي تبحث عن عمل، وزيادة امكانية خلق الوظائف وتأمين المداخيل في القطاع الزراعي عبر التنمية الاقتصادية المحلية، وبناء قدرات موفري الخدمات لخلق فرص تنمية اقتصادية محلية. مدة المشروع ٤ سنوات ويستهدف الجماعات الريفية بما فيها النساء.

منظمة الاغذية والزراعة

- تحت عنوان انتاج الالبان والانتاج الزراعي نفّذت المنظمة المرحلة الثانية من مشروع "انعاش واعادة تأهيل قطاع الالبان في سهل البقاع ومنطقة هرمل- عكّار العليا". هدف الى تكريس منجزات المرحلة الاولى وتوسيع الدعم ليشمل الفقراء من مالكي مزارع الالبان الصغيرة الحجم في مناطق الهرمل وعكّار ، ومزارعي الماعز والغنم في مناطق عكّار والهرمل العليا. مدة المشروع ٣٤ شهراً، وتمّ تنفيذه بالشراكة مع وزارة الزراعة، وجمعيات منتجي الالبان في الضيع، ومديرية التعاونيات. يتوقع ان يبلغ عدد المستفيدين/ات من المشروع ٢٠٠٠ مزارع و٣٧ جمعية منتجي الالبان في الضيع. ومن اهم المعايير التي استندت اليها عملية اختيار المستفيدين التأكد من انها تشمل المزارعات والعاملات في مجال الانتاج الزراعي من النساء المعيلات لعائلاتهن . يغطي المشروع مناطق.
- المشاريع الهادفة الى ضمان الامن الغذائي والزراعة والتي سبق ذكرها في مجال مكافحة الفقر. منظمة البحث عن ارضية مشتركة (SFGG).
- مشروع " الجميع يربح: تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في لبنان". هدف المشروع الى تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة على حقوق المرأة للتعاون على القيام بحملات غير متضاربة للمطالبة باصلاح

القوانين وزيادة التعاون بين المعنيين بتقليل الضوابط الاقتصادية على المرأة. نفّذ بالشراكة مع منظمة آليف- لنعمل من أجل حقوق الانسان.مدته سنتان واستهدف منظمات المجتمع المدني والاعلاميين والمعنيين في المجتمع.

منظمة AMIDEAST

- برنامج الرائدات العربيات في مجال الاعمال. مدته سنة، وهدف الى بناء قدرات ٢٠ امرأة في ريادة الاعمال ومساعدتهن على افتتاح اعمالهن الخاصة. نفّذ المشروع بالشراكة مع مؤسسة سيتي، واستهدف النساء المحرومات، وقدّم المساعدة التقنية وغطّى كامل الاراضي اللبنانية.

منظمة CHF

قامت هذه المنظمة بتنفيذ مشروع MENA-YES الذي هدف الى توفير العرض والطلب للعمالة الماهرة. مدة المشروع ٣ سنوات ويتم تنفيذه بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات التدريب. يستهدف هذا المشروع الشباب والشابات العاطلين/ات عن العمل، ويقدّم الدعم التقني، ويجري تنفيذه في بيروت وجبل لبنان.

بالاضافة الى انشطة المنظمات اعلاه، اظهرت نتائج استمارات الوزارات ومنظمات المجتمع المدني حصولها على مختلف أنواع الدعم من المنظمات الدولية والسفارات الواردة اسماؤها في الجدول ادناه.

Hanns Seidel Foundation	UN Women Fund for Gender Equality
SFCG	European Union
French Development Agency	UNHCR
American Development Agency/USAID	Oxfam
US embassy	INTERCULTURE FONDACIONTERZIO PILASTRO
Dutch Embassy	Caritas Luxembourg
Swiss Embassy	Caritas Austria
Embassy of Finland	DRC
	UNDP

لائحة بالجهات الدولية الداعمة لعمل منظمات المجتمع المدني في المجال الاقتصادي

خـلاصــة المحـور

أظهـرت الزيـادة في حجـم عينـة منظـمات المجتمـع المـدني للعـام ٢٠١٤ تراجعـاً في عـدد المنظـمات الناشـطة في المجـال الاقتصـادي وفي نسـبتها المئويـة مـن اجـالي العينـة بالمقارنـة مـع العـام ٢٠١٣. رغـم هـذا، اشـارت النتائـج الى تغطيـة هـذه المنظـمات لجميـع التدخـلات التـي نصّـت عليهـا خطـة العمـل الوطنيـة، كـما اشـارت الى توزيـع عـادل في انشـطة هـذه المنظـمات بـين الريـف والمـدن، وبـين المحافظـات. كذلـك أظهـرت النتائـج ارتفاعـا ملموسـاً في عـدد الجهـات الرسـمية وغـير الرسـمية التـي تتعـاون وتنسّـق مـع منظـمات المجتمـع المـدني وتدعمهـا للقيـام بانشـطتها وضـمان فعاليتهـا في هـذا المجـال.

كذلـك، اظهـرت المعلومـات الـواردة اعـلاه تطابـق عمـل عـدد مـن المنظـمات الدوليـة المهتمـة بـدور المـرأة في المجـال الاقتصـادي مـع بعـض التدخـلات الاساسـية المطلوبـة في خطـة العمـل الوطنيـة، كـما اشـارت الى الدعـم المقـدّم مـن عـدد مهـم منهـا لانشـطة وعمـل المعنيـين المحليـين بتنفيـذ هـذه الخطـة.

في المقابـل، اشـارت النتائـج العائـدة لعمـل الـوزارات والمؤسسـات العامـة الى ضعـف في تعاملهـا مـع الاهـداف والتدخـلات الاساسـية التـي نصّـت عليهـا الخطـة. ويعكـس هـذا غيابـاً لـلارادة السياسـية مـن جهـة، وضعفـاً في المـوارد عـلى انواعهـا لوضـع الخطـط والبرامـج لتحقيـق الاهـداف المطلوبـة وضـمان تنفيذهـا مـن جهـة أخـرى.

٦- المجال السياسي ومواقع القرار

حددت خطة العمل الوطنية الهدف الاستراتيجي في هذا المجال «بتحقيق المساواة التامة بين الجنسين في مختلف مواقع القرار وفي كل الميادين». ونصت على الاهداف العملانية التالية:

- اقرار الكوتا النسائية في المجالس التمثيلية الوطنية والمحلية
- التثقيف السياسي للشابات والشباب وتدريبهم على المقاربة الموضوعية للقضايا السياسية
- زيادة مشاركة المرأة في مختلف المواقع القيادية في النقابات والاحزاب بنسبة ٣٠٪ على الاقل
- تمكين المرأة ودعمها للوصول الى المجالس البلدية والى البرلمان اللبناني؛
- وضع دراسات وابحاث لفهم المعوقات الاساسية التي تحدّ من المشاركة السياسية للمرأة.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف نصّت الخطة على مجموعة من التدخلات موزعة على مستويات اربع هي:

التدخلات المطلوبة على مستوى السياسات والقوانين والتشريعات

- متابعة إقرار مشروع قانون انتخابي (انتخابات تشريعية ومحلية) يعتمد الكوتا النسائية بما لا يقلّ عن ٣٠٪ من المقاعد كحدّ أدنى
- تنظيم برامج كسب التأييد لتمثيل المرأة بصورة دائمة وبما لا يقلّ عن ٣٠٪ في السلطة التنفيذية ومواقع القرار في الإدارات العامة.

التدخلات المطلوبة على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة

- إدماج مواضيع في المناهج التربوية تعزّز مفهوم المساواة في تولّي المناصب القيادية، مع أمثلة تطبيقية (تدريب الفتيات على القيادة ضمن أنشطة لا صفية)
- مراجعة الأنظمة والممارسات الخاصة للهيئات الطلابية وتعديلها لجهة الترشّح والانتخاب والقيادة بما يراعي المصلحة الطلابية العامة والمساواة بين الجنسين
- زيادة عدد الحوارات بين الشابات والشباب وفي مختلف الأندية الرياضية والثقافية حول النظم السياسية القائمة وكيفية تطويرها بهدف بناء مجتمع مدني أكثر تماسكاً
- تطوير نشاطات كسب التأييد لحمل الأحزاب والنقابات على اعتماد كوتا نسائية في المواقع القيادية بنسبة لا تقلّ عن ٣٠٪
- الترويج لترشّح المرأة وانتخابها في المواقع القيادية في الأحزاب والنقابات بنسبة ٣٠ ٪ على الاقلّ
- الترويج لإنشاء تجمّعات او شبكات نسائية قطاعية بهدف تعزيز القدرات وتطوير المهارات وتبادل الخبرات (مثلاً هيئة النساء العضوات في المجالس البلدية، هيئة البرلمانيّات اللبنانيّات) ودعمها
- توفير برامج تدريبية للنساء حول مهارات مختلفة تدعم فوزهنّ في الإنتخابات النقابية والحزبية.

التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسساتية

- توفير برامج تدريبية للنساء حول مهارات مختلفة تدعم فوزهنَ في الإنتخابات النيابية والبلدية.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث

- إجراء دراسة حول المعوقات الأساسية التي تحدّ من مشاركة المرأة في العمل السياسي وتحديد الآليات التي تسمح بتذليلها
- إجراء دراسة ميدانية حول نظرة المرأة لدورها في الشأن العام والسياسي
- إجراء دراسة ميدانية حول مفهوم السلطة لدى الرجال والنساء.

فالى اي مدى تطابقت انشطة المعنيين مع ما نصّت عليه خطة العمل الوطنية وهل حصل تقدّم خلال العام ٢٠١٤؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

عملت ١٩ منظمة من منظمات المجتمع المدني التي شملتها العينة عام ٢٠١٤ لتعزيز تواجد المرأة ومشاركتها الفاعلة في المجال السياسي ومواقع القرار. ويشكل هذا ٢٩،٣٪ من اجمالي العينة في مقابل ٣٠٪ للعام ٢٠١٣ ، ما يشير الى غياب أي تراجع مهم في نسب المنظمات الناشطة في هذا المجال.

قامت ١٤ من هذه المنظمات باتشطة للمطالبة بتعديل قانون الانتخابات النيابية لاعتماد كوتا نسائية في مجلس النواب. وطالبت ١٢ منها باعتماد كوتا نسائية تبلغ ٣٠٪ ومنظمة واحدة طالبت بكوتا ٦٠٪. وفي حين طالبت ٩ منظمات بأن تكون الكوتا المطلوبة من عدد المقاعد النيابية، طالبت ١٠ منها بإعتماد الكوتا على لوائح الترشيح للانتخابات.

كذلك، قامت ١٠ منظمات بانشطة للمطالبة بتعديل قانون الانتخابات المحلية لاعتماد كوتا نسائية في المجالس البلدية والاختيارية. وطالبت ٨ منها باعتماد كوتا ٣٠٪ ،في حين كان هناك مطالبة من منظمة واحدة باعتماد ٣٥٪ ،ومن منظمة أخرى باعتماد ٦٠٪. وقد طالبت ٨ منظمات بأن تكون الكوتا المطلوبة من عدد مقاعد المجالس البلدية، مقابل ٥ منظمات طالبت بها على لوائح الترشيح للانتخابات.

بالاضافة الى المطالبة بتعديل قانوني الانتخابات النيابية والمحلية لرفع مستوى تمثيل المرأة في هذه المؤسسات التمثيلية، قام عدد من المنظمات بانشطة للمطالبة بتعديل القوانين والانظمة لضمان تمثيل المرأة في الحكومة(١٢ منظمة)، وفي المجالس القضائية العليا (٥ منظمات)، وفي الوظائف العليا في الادارات والمؤسسات

العامة (٧منظمات)، و في المراكز القيادية في الاحزاب السياسية (١٣ منظمة)، و في المراكز القيادية في النقابات المهنية (٧منظمات)، وفي الهيئات الطلابية في الجامعات(٨ منظمات).

ويظهر الجدول رقم ١ الوارد في الملحق رقم ٢ تنوّع الاساليب التي لجأت اليها منظمات المجتمع المدني للدفع بمطالبها هذه، كما اعتماد المنظمة الواحدة لأكثر من اسلوب . واستهدفت الانشطة الهادفة الى تعزيز وجود المرأة في المجال السياسي ومواقع صنع القرار صنّاع القرار، والفاعلين في هذا المجال على اختلاف مستوياتهم ومواقعهم، كما استهدفت القاعدة الشعبية وبخاصة النساء.

لدى مقارنة الاعداد والنسب المئوية الواردة في الجدول رقم ١ المذكور أعلاه مع الارقام العائدة للعام ٢٠١٣، يلفتنا الزيادة الملموسة في الاعداد والنسب المئوية التي شهدها العام ٢٠١٤. ويشير هذا الى ارتفاع مستوى الاهتمام بالموضوع مع اقتراب موعد الانتخابات المحلية، كما الى ارتفاع في مستوى الوعي لاهمية اقناع صنّاع القرار بأهمية توفير الضمان القانوني لمشاركة المرأة في المجال السياسي وعلى مختلف مستوياته.

ويظهر التدقيق في اجابات المنظمات عن الاسئلة العائدة لتحديد عدد صانعي القرار الذين تم اللقاء بهم وعدد اللقاءات التي أجريت تفاوتاً ملحوظاً بين المنظمات. إذ تراوح عدد النواب الذين التقت بهم كل من المنظمات بين ٤ و٢٠ نائب، باستثناء منظمة واحدة اعلنت عقد لقاءات مع ٤٠ نائب. كما تراوح عدد رؤساء الكتل النيابية الذين تمّ اللقاء بهم بين رئيس كتلة واحدة و١٠ رؤساء كتل نيابية. ونجد تفاوتاً مشابهاً في عدد الوزراء الذين عقدت اللقاءات معهم، والذي تراوح بين وزير واحد و٨ وزراء. وينطبق الامر عينه على القيادات الحزبية التي تراوحت اعدادها بين ٦ و١٨قيادة حزبية، كما على القيادات الروحية الي تمّ عقد لقاءات معها، والذي تراوح عددها بين ١و ٣، مع اعلان واحدة من المنظمات عقدها للقاءات مع ١٥ قيادة روحية تمثل ١٥ طائفة من الطوائف اللبنانية. والجدير بالذكر اعلان المنظمات التي التقت القيادات الحزبية مطالبتها اياهم باعتماد الكوتا النسائية في مجالسهم القيادية (٩ منظمات) وفي لوائحهم الانتخابية (٦ منظمات).

وفي حين قامت المنظمة الواحدة بتقديم نصوص تعديلية لأكثر من قانون (١-٣ قوانين)، لم تقدم اي منها اقتراح نص لأكثر من قانون واحد مطلوب تبنّيه. كذلك، لم تتجاوز عدد الشهادات التي قدمتها المنظمات امام لجنة/لجان نيابية الشهادتان.

وبالاضافة الى الاساليب هذه، لجأ عدد من المنظمات الى سياسات الاحتجاج للدفع بمطالبه. فقد قامت ٤ منظمات بتنظيم أو المشاركة في تظاهرات، و٦ في اعتصامات، و ٦ في مسيرات، كما قامت ٧ منها بتنظيم او المشاركة في توقيع عرائض.

امّا في مجال العمل على التوعية الشعبية، فقد أظهرت النتائج توزعاً للانشطة على جميع المحافظات، كما عمل المنظمات في

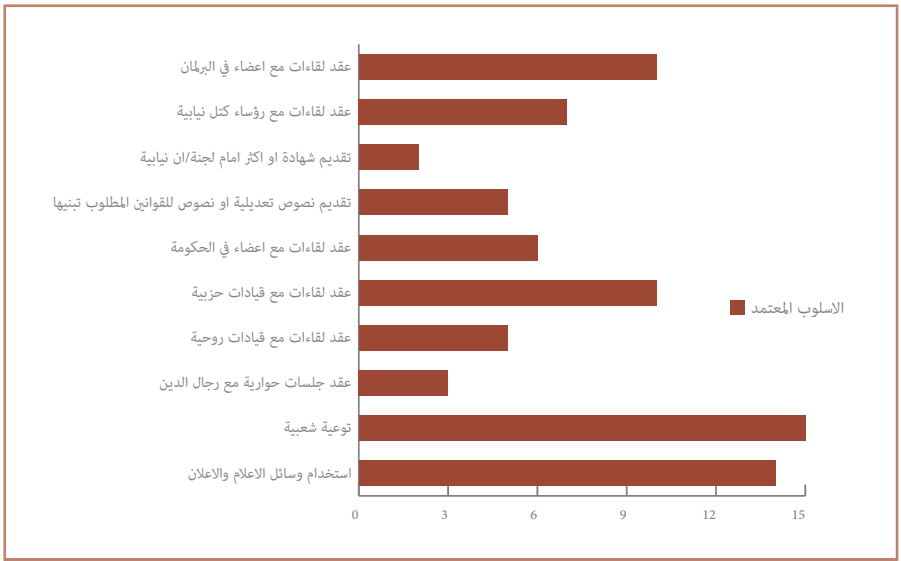

رسم بياني رقم ١:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغيّر الاساليب المعتمدة للدفع بمطالبها

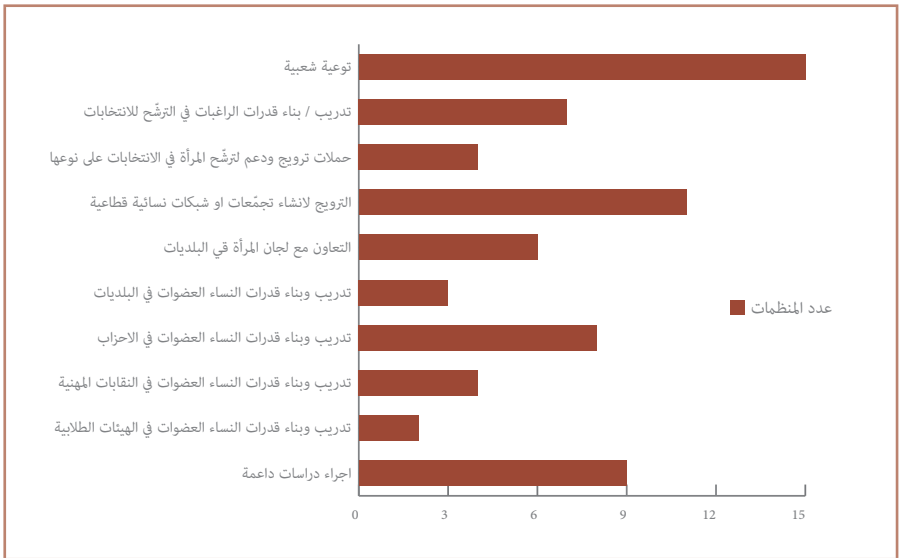

رسم بياني رقم ٢:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغير الانشطة التي قامت بها لدعم وصول المرأة الى مواقع القرار

الريف(٨ منظمات) والمدن (١٣ منظمة). كذلك، أظهرت النتائج تفاوتا في نسب المستفيدين/ات من انشطة كل من المنظمات. وفي حين حصرت ١٢ منظمة أنشطتها الهادفة للتوعية الشعبية بالاناث فقط، اشركت منظمتان فقط الذكور في هذه الانشطة. وهذا امر يجب التنبه له مستقبلياً لما لإشراك الذكور من أهمية في ضمان فعالية هذه الأنشطة في تحقيق أهدافها المرجوة.

وفي استخدامها لوسائل الاعلام والاعلان بهدف التوعية الشعبية على أهمية مشاركة المرأة في المجال السياسي وصنع القرار، استعملت ١٤ منظمة وسائل التواصل الاجتماعي، و١٠ المقالات واللقاءات الصحفية، و٨ منظمات البرامج الحوارية، و٣ استعملت TV Spots ، ومنظمتان اللوحات الاعلانية. اما العمل على المطالبة بادراج موضوع مشاركة المرأة في المجال السياسي ومواقع القرار في المناهج المدرسية لتوعية الجيل الصاعد على اهمية هذه المشاركة فلم تقم به سوى منظمة واحدة فقط.

بالاضافة الى عمل منظمات المجتمع المدني على المطالبة بالضمانة القانونية لمشاركة المرأة في المجال السياسي ومواقع القرار على قدم المساواة مع الرجل، كما على التوعية الشعبية لاهمية هذه المشاركة، قامت ٧ من هذه المنظمات بتنظيم دورات تدريب/بناء قدرات للنساء الراغبات في الترشح للانتخابات شملت المرشحات في الانتخابات الوطنية (٣ منظمات)، وفي الانتخابات المحلية (٧ منظمات)، وفي الانتخابات النقابية (٣ منظمات)، والمرشحات في الانتخابات الحزبية (٤ منظمات). وقد اقيمت هذه الدورات في المناطق الريفية (٥ منظمات)، وفي المدن (٦ منظمات)، وتراوح عدد المستفيدات من انشطة كل من المنظمات بين ٢٠ و٥٠ امرأة.

وفي إطار عمل منظمات المجتمع المدني على دعم وصول المرأة الى مواقع القرار وتفعيل دورها في هذا المجال، قامت ٤ منظمات بحملات ترويج ودعم لترشح المرأة في الانتخابات على انواعها، وأقيمت هذه الحملات في الريف (٣ منظمات) وفي المدن (منظمتان). وعملت ٤ منظمات على التعاون والتنسيق مع منظمات غير حكومية أخرى، و ٦ منظمات مع لجان المرأة في بلديات مناطق ريفية(٥ منظمات) وبلديات في المدن (٤ منظمات) لتعزيز دور المرأة على الصعيد المحلي. كذلك روّجت ١١ منظمة لإنشاء تجمعات أو شبكات نسائية قطاعية،. كما عمل عدد من المنظمات على تظهير دور المرأة القيادي في المجال السياسي عبر وسائل الاعلام (٨ منظمات)، واصدار كتيّبات(٥ منظمات)، وتنظيم محاضرات وندوات وورش عمل(١٤ منظمة)، وعبر افلام وثائقية (٥ منظمات). بالاضافة الى هذا، اجرت ٩ منظمات دراسات حول مواضيع لها علاقة بمشاركة المرأة في المجال السياسي ومواقع القرار، وقامت ٤ منها بنشر هذه الدراسات لتعميم الفائدة منها.

وأظهرت اجابات منظمات المجتمع المدني عن الاسئلة المتعلقة بمدى توفّر الدعم لمساعدتها في القيام بانشطتها، اعلنت ١١ منظمة عن تلقّيها الدعم على انواعه. فقد تلقّت ٨ منظمات دعماً مادياً، و٩ دعماً تقنياً، و٥ منظمات دعماً بشرياً. أما لجهة مصادر الدعم فقد استفادت منظمتان من دعم منظمات دولية حكومية، و ٨ من منظمات دولية غير حكومية، و٣ من دول/سفارات، ومنظمة واحدة من وزارة الشؤون الاجتماعية، و٣ منظمات من مساهمات فردية. كذلك، عملت منظمتان بالتنسيق والتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمة واحدة مع وزارة الداخلية والبلديات، كما عملت ١٢ منظمة بالتنسيق والتعاون مع منظمات غير حكومية محلية. ويلفتنا في اجابات المنظمات عن السؤال المتعلق بتسمية المنظمات غير الحكومية الاخرى التي تعاونت ونسقّت معها العدد الكبير للمنظمات التي وردت في اللائحة. وهذا مؤشر مهم على توجه المنظمات باتجاه توحيد الجهود وتوسيع أطر التعاون والتنسيق. كذلك، أظهرت النتائج مؤشرا جيدا آخر تجلى في عدد المنظمات التي استرشدت بخطة العمل الوطنية (١٤ منظمة)، وتلك التي نسّقت وتعاونت مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (١١ منظمة)، رغم استمرار بعض المنظمات بادراج هذه الهيئة تحت فئة المنظمات غير الحكومية.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تابعت الهيئة الوطنية جهودها للدفع باتجاه تبني قانون للانتخابات النيابية يعتمد النظام النسبي ويلحظ كوتا نسائية كتدبير مرحلي ومؤقت وذلك في اطار الحملة الوطنية لدعم المرأة في موقع القرار وصنع السلام التي اطلقتها في العام ٢٠١٢. كذلك، استمرت الهيئة بالعمل على بناء التعاون والتنسيق مع مختلف الشركاء الناشطين في مجال العمل على زيادة وتفعيل مشاركة المرأة في المجال السياسي وفي مواقع القرار. وفي هذا الاطار، تابعت الهيئة تنفيذ اتفاقية التعاون الموقعة مع وزارة الشؤون الاجتماعية عام ٢٠١٣ في نطاق مشروع مشترك بعنوان «تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية» الممول من قبل السفارة الايطالية في بيروت- مكتب التعاون الايطالي للتنمية. كذلك، قام فريق عمل الهيئة الوطنية بتدريب فريق الاعلانيين في الشركة المسؤولة عن تحضير شعار الحملة الوطنية الاعلامية المنبثقة عن هذا المشروع حول مفاهيم النوع الاجتماعي واشكال التمييز ضد المرأة وتجلياتها في القوانين. وفي نهاية التدريب وضع المشاركون خريطة طريق للحملة الاعلامية والاعلانية التي أُطلقت عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة. ومن أهم عناصر هذه الحملة انتاج فيلم لتشجيع المرأة على الانخراط في الشأن العام، وفتح صفحات خاصة بالحملة على عدد من مواقع التواصل الاجتماعي .

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

لم يظهر تحليل نتائج الاجابات الواردة من الوزارات والمؤسسات العامة وجود اية انشطة او برامج لديها للمساهمة في تعزيز دور المرأة في المجال السياسي وصنع القرار. الا انه يجدر التذكير بما ورد اعلاه عن التعاون الذي قام بين وزارة الشؤون الاجتماعية من جهة والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في اطار مشروع «تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية» ، كما التذكير باعلان واحدة من منظمات المجتمع المدني عن تلقّيها دعماً لانشطتها من وزارة الشؤون الاجتماعية، واعلان منظمة واحدة عن التنسيق والتعاون الذي حصل بينها وبين كل من وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الشؤون الاجتماعية .

رابعاً: المنظمات الدولية

بالاضافة الى المنظمات الدولية والدول/السفارات التي قدّمت الدعم لانشطة بعض منظمات المجتمع المدني، والواردة اسماؤها في الجدول أدناه، أظهرت الاجابات الواردة من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية منها، قيام بعضها بعدد من المشاريع لدعم جهود تفعيل ورفع مستوى مشاركة المرأة في المجال السياسي ومواقع القرار. وفي ما يلي عرض مقتضب لما قامت به كل منها.

صندوق الامم المتحدة الانمائي

- مشروع "BRIDGE للتدريب» الذي هدف الى بناء قدرات النساء في الانتخابات والمشاركة السياسية. استهدف منظمات المجتمع المدني وبخاصة منها العاملة في مجال حقوق المرأة، والاحزاب السياسية. مدة المشروع ٥ أيام وقدّم الدعم التقني. نُفّذ في بيروت وبلغ عدد المستفيدات منه ٢٥ سيدة.
- اصدار منشورات/دليل. هدف الى تثقيف الناخبين حول مشاركة المرأة في الانتخابات. استهدف عامة الشعب، ونُفّذ في بيروت بالشراكة مع منظمة المرأة في الامم المتحدة، والاتحاد الاوروبي، والدولة البريطانية.

مكتب التعاون الايطالي

- مشروع «تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية». مدته سنة ونصف. نُفّذ بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية والبلديات، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.استهدف الناشطات في العمل السياسي من كامل الاراضي اللبنانية وموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية. قدّم الدعم المادي والتقني والبشري، وهدف الى تمكين المرأة سياسياً ودمج مفاهيم النوع الاجتماعي في عمل وزارة الشؤون الاجتماعية. يتوقع ان يبلغ اجمالي عدد المستفيدين/ات منه ٢٠٠ شخص.

المجلس الثقافي البريطاني

- مشروع "المواطن الفاعل" . برنامج تدريب على القيادة وبناء القدرات لخلق مواطنين فاعلين وقادرين على التأثير في القرارات المحلية والعالمية لتعزيز السلام المستدام والتعايش بين الحضارات والثقافات المختلفة. نُفّذ بالشراكة مع مركز المواطنة الفاعلة وجمعية تنمية الشعوب والطبيعة. مدة المشروع ٥ سنوات، و يتفرع منه أكثر من ٥٠ مشروع اجتماعي، ويستهدف ٥٠٠٠ من الشباب والشابات الناشطين/ات. يهدف الى بناء الترابط الاجتماعي وضمان دمج جميع الفئات في المجتمع، وبخاصة النساء والفتيات والمعوّقين/ات. يقوم بالتدريب ٣٠ مدرب/ة. كلفة المشروع ٣٤٠٠٠٠ دولار أميركي.
- مشروع "مشاركة المرأة في الحياة العامة". يهدف الى تفعيل وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع العام، عبر مدّ النساء بالمهارات المتطورة لاتاحة فرص أكبر لهن، وعبر تكريس وتعزيز مفاهيم المساواة الجندرية. نُفّذ المشروع بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ولجنة متابعة قضايا المرأة في لبنان.

صندوق الامم المتحدة الانمائي	National Democratic Institute (NDI)
الاتحاد الاوروبي	NOVIB
مكتب الشؤون المدنية/ اليونيفيل	Oxfam
السفارة الاميركية	Friedrich Ebert
السفارة البريطانية	
السفارة النروجية	

لائحة باسماء الجهات الدولية التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني

المؤسسة الديمقراطية الوطنية NDI

- مشروع "المدرسة الاقليمية للحملات Regional Training School" الذي يهدف الى زيادة مهارات الفاعلين/ات السياسيين في القيام بحملات أكثرفعالية واستجابة لحاجات المجتمع، والى حث النساء والشباب على مشاركة أكبر وأفعل في العمل السياسي. يمتدّ المشروع حتى العام ٢٠١٧، ويُنفّذ بالشراكة مع الاحزاب السياسية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ويقدّم الدعم التقني. تشكل الاناث ما لا يقل عن ٥٠٪ من عدد المشاركين والمستفيدين من هذا المشروع.
- مشروع "أكيد- انها قادرة" الذي يهدف الى مساعدة النساء على تخطي الانقسامات السياسية والطائفية لطرح مبادرات في اطار العملية السياسية في لبنان، وتعزيز قدراتهن على المشاركة الفعّالة في جهود التعاطي مع المشاكل التي تعتبر من الاولويات. يُنفّذ المشروع بالشراكة مع منظمة نساء رائدات (WIF) ومنظمة MARCH ومنظمة ACD ، ويستهدف النساء الناشطات، ومنظمات المجتمع المدني، والاحزاب السياسية، ويغطي كامل الاراضي اللبنانية. يقدم المشروع الدعم التقني ويستفيد الشركاء فقط، دون المشاركات، من الدعم المادي، ويمتد حتى كانون الثاني ٢٠١٦.
- "مشروع الشراكة: مواطنون وقادة يجدون الحلول"، يهدف الى تمكين منظمات المجتمع المدني والمواطنين، بما فيهم الجماعات المهمشة، على ضمان اهتمام وعمل المرشحين/ات والمنتخبين/ات على القضايا المهمة للجماعة. يُنفّذ المشروع بالشراكة مع ثلاث منظمات هي: LCCE، NAHNOO، LFPCP، ويستهدف الشباب والشابات من مختلف المناطق اللبنانية، وينتهي في أيار ٢٠١٦. تشكل الاناث ما لا يقل عن ٥٠٪ من عدد المشاركين والمستفيدين من هذا المشروع الذي يقدم الدعم التقني. يقدم المشروع الدعم المادي للشركاء فقط، دون المشاركين/ات.
- مشروع "مركز المنشورات العربية" الذي يهدف الى توسيع معرفة ومهارات النشطاء والمعنيين بالشأن السياسي لزيادة فعالية مشاركتهم السياسية عبر وضع مواد باللغة العربية حول مواضيع تتعلق بالديمقراطية ونشرها في مناطق الشرق الاوسط وشمال أفريقيا. يستهدف النشطاء في هذه المناطق. من المواضيع الاساسية التي تغطيها هذه المنشورات موضوع المشاركة السياسية للمرأة ومواضيع تتعلق بتمكين المرأة في مختلف المجالات.

خلاصة المحور

تظهر المعلومات الواردة اعلاه اهتمام منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، بزيادة وتفعيل مشاركة المرأة اللبنانية في المجال السياسي، وبخاصة زيادة نسب تمثيلها ومستوى فعاليتها في مواقع صنع القرار. ورغم ان العام ٢٠١٤ لم يشهد زيادة في النسبة المئوية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال من اجمالي العينة بالمقارنة مع نتائج العام ٢٠١٣، الا انه شهد زيادة ملموسة في عدد المنظمات العاملة على كل من التدخلات التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية ، كما تغطية هذه التدخلات بشكل شبه كامل وان بدرجات متفاوتة. الا أن القول ذاته لا يصح في ما يتعلق بعمل الوزارات والمؤسسات العامة المعنية بهذا الموضوع. إذ ، وباستثناء الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، والى حدّ ما وزارة الشؤون الاجتماعية، لم تقم اي منها بجهد أو مبادرات تذكر في هذا المجال، مما يضيف اثباتا آخراً على غياب الارادة السياسية الجادة للتعاطي مع هذا الموضوع.

٧ - مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجه ضد الفتاة والمرأة

حـددت خطـة العمـل في مجـال مناهضـة ظاهـرة العنـف الموجـه ضـد الفتـاة والمـرأة هدفهـا الاسـتراتيجي «بمناهضـة كل اشـكال العنـف التـي تطـال المـرأة والفتـاة في كل الميادين». اما الاهـداف العملانية المطلوب تنفيذهـا لتحقيـق الهـدف الاسـتراتيجي هـذا فهـي:

- متابعـة اصـدار قوانـين تتعلـق بحمايـة المـرأة واتخـاذ التدابـير الضروريـة لتطبيقهـا
- اسـتحداث قوانـين جديـدة لمعاقبـة العنـف بمختلـف اشـكاله:
- توضيـح مضمـون القوانـين واصدارهـا بدليـل واضـح ومفهـوم وتوزيعـه بشـكل واسـع
- اتخـاذ تدابـير وقائيـة للحـدّ مـن تعـرّض النسـاء للعنـف
- حمايـة النسـاء والفتيـات اللـواتي يتعرضن للعنـف واتخـاذ التدابـير العقابيـة المناسـبة
- تمكـين النسـاء المعنّفـات وادماجهـن في المجتمـع
- كـسر الصمـت عـن مختلـف اشـكال العنـف والتبليـغ عنـه
- بنـاء قـدرات الجهـات التـي تتعاطـى مـع النسـاء المعنفـات
- اجـراء دراسـات وابحـاث عـن انـواع العنـف الاكـثر انتشـارا في لبنـان.

وفي سـبيل تنفيـذ هـذه الاهـداف، نصّـت الخطـة عـلى مجموعـة مـن التدخـلات موزعـة عـلى اربـع مسـتويات وهـي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات والقوانـين والتشريعـات:

- إقـرار مـشروع القانـون الرامـي الى حمايـة النسـاء مـن العنـف الأسري
- تعديـل قانـون الجنسـية بمـا يكفـل الحـق الكامل للمرأة في نقل جنسـيتها الى أولادهـا أسـوة بالرجـل
- تعديـل المـادة ٥٠٣ مـن قانـون العقوبـات لضمان عدم اسـتثناء الزوج مـن تبعـات الإكـراه عـلى الجـماع
- تعديـل المـادة ٥٢٢ مـن قانـون العقوبـات والتـي تُحـلّ المغتصـب من جرمـه في حـال تـزوّج المجنـي عليهـا
- اسـتحداث مـشروع قانـون لتجريـم التحـرّش الجنـسي في بيئـة العمـل وفي المجتمـع
- إلغـاء القوانـين والمراسـيم والقـرارات المرعيّـة الإجـراء التـي تتناقـض مـع قانـون معاقبـة الإتّجـار بالبـشر (مثـل قانـون البغـاء والإجـراءات التنظيميـة للبغـاء، مثـل تأشـيرة الفنّانـات ونظـام الكفالـة لعامـلات المنـازل الأجنبيـات)
- إلغـاء المـادة التـي تجـرّم النسـاء في مجـال البغـاء وتجريـم الأشـخاص الذيـن يسـتغلّون النسـاء (الشـاري والمسـهّل وتاجـر البـشر)
- إلغـاء نظـام الكفالـة للعامـلات الأجنبيـات واسـتبداله بنظـام هجـرة وعمـل قائـم عـلى مبـادئ حقـوق الإنسـان
- توضيـح مضمـون قانـوني العنـف ضـدّ المـرأة والاحـوال الشـخصية.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة

- تطويـر برامج وأنشـطة لزيـادة الوعي في المـدارس وفي مختلـف مراحـل التعليـم ، في الجامعـات وفي البلديـات وفي أماكـن العمـل (المستشـفيات والمراكـز الصحيـة الإجتماعيـة) والمجتمعـات المحليـة وفي وسـائل الإعـلام والـوزارات المتعـدّدة حـول العنـف وأنواعـه وطبيعتـه وأسـبابه وضرورة الحـدّ منـه
- إدمـاج مفاهيـم مناهضـة العنـف في مناهـج التعليـم المـدرسي والجامعـي وفي كليـات الإعـلام، للتأسـيس لتربيـة تتـلافى الممارسـات العنفيـة مـن خـلال الإضـاءة عـلى أنواع العنـف المبني على النـوع الإجتماعـي
- تطويـر برامـج لتوعيـة الأقـران قبـل مرحلـة الـزواج عـلى «العنـف الـذي يمـارس خـلال علاقـات المواعـدة ومخاطـر العنـف المبنـي عـلى النـوع الإجتماعـي ، وتوعيـة النسـاء عـلى القوانـين المجحفـة بحقّهـن
- تنظيـم حمـلات وطنيـة للحـدّ مـن العنـف، بمـا فيهـا إدانـة مختلـف أشـكال العنـف والانتهـاكات وفضحهـا مـن خـلال وسـائل الإعـلام
- توفـير الخدمـات اللازمـة لضحايـا العنـف تشـتمل عـلى الإسـتماع والإرشـاد والإستشـارة القانونيـة والصحيـة والمتابعـة النفسـية سـواء في المراكـز الحكوميـة وغـير الحكوميـة المتوافـرة في المناطـق
- إنشـاء جهـاز متخصّـص مـن ضمـن قـوى الأمـن الداخـلي يكـون مؤهّـلاً لتلقّـي شـكاوى المعنّفـات واتّخـاذ الإجـراءات اللازمـة لحمايتهـنّ وحمايـة مراكـز الإيـواء الخاصـة بهـنّ
- زيـادة عـدد العنـاصر النسـائية في القـوى الأمنيـة وفصـل عناصر نسـائية الى جانـب الرجـال للتعاطـي مـع شـكاوى العنـف النسـائي
- وضـع إجـراءات وآليـات للتبليـغ عـن وقـوع العنـف قابلـة للتنفيـذ والمراقبـة تحـت طائلـة القوانين(مثـلاً ضرورة التبليـغ عـن حـالات العنـف في المستشـفيات، المدارس، المسـتوصفات، المراكـز الإجتماعيـة ...)
- تطويـر برامـج تسـاند المـرأة المعنّفـة تعليميـاً ومهنيـاً ونفسـياً واجتماعيـاً وقانونيـاً
- إنشـاء صنـدوق وتوفـير الإجـراءات والأنظمـة والآليـات التـي تسـمح بدعـم النسـاء اللواتي يتعرّضـن للعنف للتعويـض عليهـنّ وتغطيـة نفقـات علاجهـنّ (يمكـن تغذيتـه مـن وزارة الشـؤون الإجتماعيـة ومـن جهـات أخـرى)
- زيـادة بيـوت الحمايـة (مراكـز الإيواء، أو المراكـز المتعـدّدة الخدمـات في حال إنشـائها) بمـا يمكّـن المعنّفـات مـن اللجـوء الى مأوى يضمـن حمايتهن مع الإشـارة الى أنـه في حـال إقـرار القانون يكـون البديـل إيعـاد المعنّـف عـن مـكان سـكن وعمـل الضحيـة
- تطويـر برامـج لاصفيّـة للطالبـات والطـلاب في المـدارس حـول أشـكال العنـف وبخاصـة العنـف المبنـي عـلى

النوع الإجتماعي بما يشمل التحرش الجنسي وغيره وكيفية مقاومته وواجب التبليغ عنه والترويج لسلوكيّات غير عنفية

- تنظيم حملات توعية حول جميع أشكال العنف المبني على النوع الإجتماعي بما يشمل التحرّش الجنسي وغيره وكيفية مقاومته وواجب التبليغ عنه والترويج لسلوكيّات غير عنفية
- استحداث خطوط ساخنة في مختلف المناطق مرتبطة بخطّ مركزي لتلقّي شكاوى العنف ضد النساء
- التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسساتية
- إدماج مفاهيم وإجراءات حماية المرأة من العنف في مناهج قوى الأمن الداخلي
- تدريب جهاز الأمن على كيفية تلقّي الشكاوى والتعاطي مع المعنّفات
- تدريب القطاع الصحي والقانوني والإجتماعي حول الإجراءات والآليات الخاصة بالتبليغ عن وقوع العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي وكيفية التحرّك وضروراته
- بناء قدرات المؤسسات التي تنشط في مجال مناهضة العنف ضد النساء وتوحيد اللغة بينها، وتوحيد مضمون المقاربات التثقيفية ورسائل التوعية التي يمكن توجيهها لمختلف الفئات الإجتماعية.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث

- إجراء دراسة ميدانية (مسحيّة إحصائية) عن أشكال العنف الأكثر انتشاراً في لبنان، تعطي وصفاً دقيقاً لهذه الحالات والفئات الأكثر تعرّضاً لها والبيئات الأكثر انتشاراً فيها وما أقدمت عليه الدولة من إجراءات وتدابير لمعالجة هذه الأنواع من العنف
- إجراء أبحاث حول كل نوع من العنف من اجل وضع مؤشّرات لحالاته وتدخّلات مركّزة وفقاً لطبيعة الحالة
- تضمين المسوحات الوطنية قسماً يتناول وقوع العنف القائم على النوع الإجتماعي وانتشاره في المناطق.

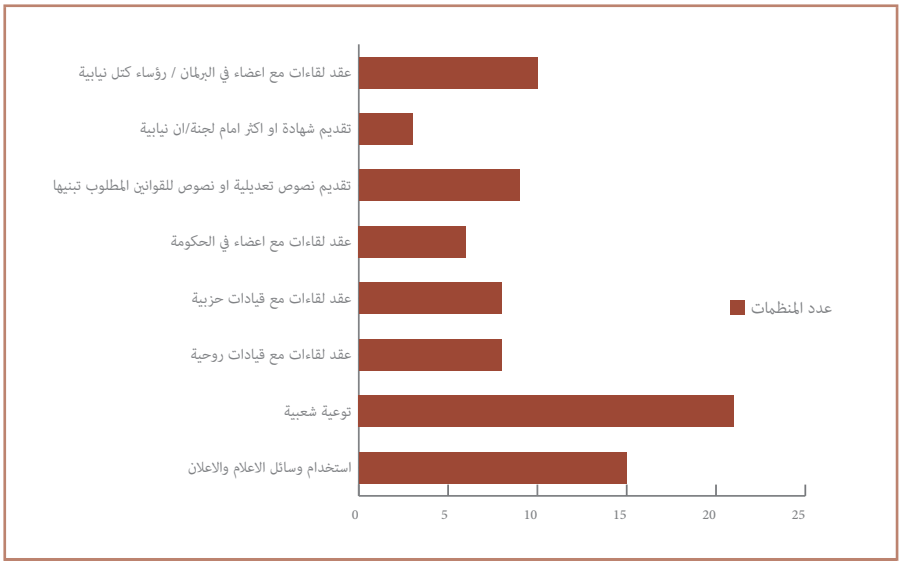

رسم بياني رقم ١:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغيّر الاساليب المعتمدة للدفع بمطالبها في مجال مناهضة العنف ضد المرأة

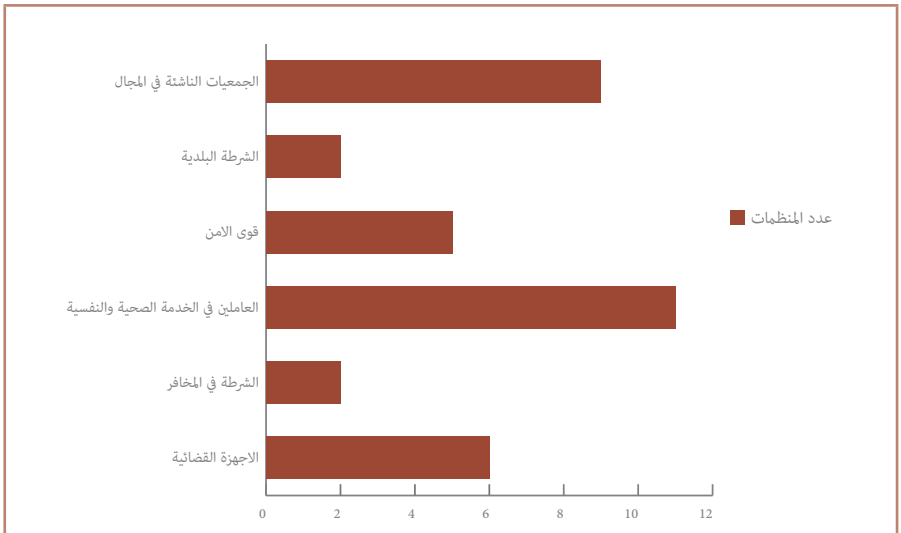

رسم بياني رقم ٢:
منظمات المجتمع المدني موزعة على متغير الانشطة الهادفة الى بناء وتطوير قدرات الجهات المعنية بالتعاطي مع حالات العنف

فما الذي قامت به منظمات المجتمع المدني وباقي الشركاء للحد من تفشي هذه الظاهرة في لبنان؟ والى اي مدى تطابقت انشطتهم مع ما نصّت عليه الخطة الوطنية؟ وما هو التقدم الذي تمّ تحقيقه خلال العام الثاني من عمر هذه الخطة ؟

أولا: منظمات المجتمع المدني

أظهر فرز نتائج الاستمارات الموجهة الى منظمات المجتمع المدني ان ٢٥ منها ناشطة في مجال مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة، أي بارتفاع ١٪ فقط عن النسبة المئوية للمنظمات العاملة في هذا المجال عام ٢٠١٣ رغم الزيادة التي طرأت على اجمالي العينة. ويبدو انه بعد الانجاز الذي حققه عمل هذه المنظمات والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية،

والذي تجلى باقرار مجلس النواب اللبناني لقانون ٢٩٣بتاريخ٢٠١٤/٧/٥ حول حماية المرأة وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري، انصبّت جهود هذه المنظمات على المطالبة بتبني قوانين جديدة تجرّم انواع أخرى من العنف الممارس ضدّ المرأة والفتاة كقانون لتجريم التحرّش الجنسي في مكان العمل والاماكن العامة، كما المطالبة بتعديل بعض القوانين النافذة التي توفر الارضية المناسبة لتنامي ظاهرة العنف ضدّ المرأة. ويظهر الجدول رقم ادناه لائحة بالقوانين التي تطالب منظمات المجتمع المدني بتبنيها او تعديلها.

وتظهر مقارنة لائحة القوانين هذه بلائحة القوانين التي نصّت خطة العمل الوطنية على ضرورة العمل على تعديلها أو تبنيها، وجود تطابق كامل بينها، كما تظهر ان ما تقوم به منظمات المجتمع المدني يتخطاها لجهة المطالبة بالزواج المدني الاختياري وقانون احوال شخصية مدني. كذلك يلفتنا في الجدول أعداد المنظمات التي تعمل على كل من القوانين، والتي تعكس ما يعتبره المجتمع المدني اولويات ملحة. ويلفتنا بشكل خاص العدد الكبير نسبيا من المنظمات التي تطالب بتعديل قانون العنف الاسري لضمان استيفاءه للمعايير الدولية حول التشريع لمناهضة العنف ضد المرأة والعنف الاسري.

وفي سبيل الدفع بمطالبها، اعتمدت منظمات المجتمع المدني عدداً من الوسائل استهدفت السلطتين التشريعية والتنفيذية، والقيادات الحزبية والروحية، وعامة الشعب، كما يظهر في الجدول رقم أدناه. ويظهر التدقيق في عدد اللقاءات التي اجريت وشموليتها لاكبر عدد من التوجهات السياسية الفاعلة في عملية صنع القرار، العمل الجاد والدؤوب الذي تقوم به هذه المنظمات.

والى جانب المطالب المتعلقة بالقوانين، يعكس عمل منظمات المجتمع المدني وعيا لأهمية ترافق عملية الاصلاح التشريعي مع بناء ثقافة مناهضة للعنف ضدّ المرأة

رسم بياني رقم ٣:
منظمات المجتمع المدني موزعة على متغير الخدمات التي توفرها للنساء المعنفات

، خاصة في اوساط الجيل الصاعد. ويتجلى هذا الوعي في المطالبة بادماج مفاهيم مناهضة العنف في مناهج التعليم المدرسي (٨ منظمات)، والجامعي (٧ منظمات)، وكليات الاعلام (منظمة واحدة). كما يتجلى في قيام عدد من المنظمات بتنفيذ برامج وأنشطة تهدف الى رفع مستوى الوعي في اوساط الشباب/ات تحديداً حول العنف واشكاله، وتعريفاته، وتجلياته، توزعت على الشكل الوارد في الجدول رقم ٣ الوارد في الملحق رقم ٢.

وفي هذا الاطار، وبالاضافة الى أنشطة التوعية والتثقيف هذه،عملت ١٤ منظمة على تدريب الجيل الصاعد على حلّ الخلافات الاجتماعية باسلوب لاعنفي، اي التدريب على ادارة الغضب. وتوزع عملها بشكل متساو بين الريف (١٠ منظمات) والمدن (١١ منظمة)، وأعلنت ١٣ منظمة منها عن تخطّي عدد المستفيدين/ات من انشطتها ٧٠ مستفيد/ة. وتكمن اهمية هذا التدريب في انسحاب اثاره الايجابية على العلاقات الاجتماعية ككل، وعدم اقتصارها على مجال الحدّ من ظاهرة العنف ضدّ المرأة والفتاة فقط.

الى جانب جهود التوعية والتثقيف التي استهدفت الجيل الشاب، قامت غالبية منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال(٢١ منظمة)، بحملات توعية وتثقيف حول مضامين القوانين والانظمة التي تحكم ظاهرة العنف ضد المرأة بشكل او بآخر. واستهدفت هذه الانشطة عامة الشعب، وتميزت بشمولها المناطق الريفية كما المدن في جميع المحافظات. وقامت ١٥منظمة بأنشطة اعلامية واعلانية للتوعية والتثقيف حول هذا الموضوع عبر برامج اذاعية او تلفزيونية(١٠منظمات)، وحملات اعلامية واعلانية (٨ منظمات)، وبرامج/ أفلام وثائقية (٩ منظمات)، ووسائل التواصل الاجتماعي (١٤ منظمة).

أما على صعيد العمل على بناء وتطوير قدرات الجهات المعنية بالتعاطي مع حالات العنف، يظهر الجدول رقم ٤ الوارد في الملحق رقم ٢ استهداف عمل المنظمات لجميع الجهات المعنية بالتعاطي مع حالات العنف ضد المرأة. ويشير التدقيق في التفاوت بين اعداد المنظمات التي تستهدف كل من هذه الجهات الى الحاجة لتعزيز وتوسيع اطر التعاون مع القوى الامنية المعنية بهذا المجال. كذلك، تشير اللائحة الواردة أدناه الى قيام منظمات المجتمع المدني بما هو مطلوب في خطة العمل الوطنية من جهة، وفي المعايير الدولية حول التشريعات لمناهضة العنف من جهة

أخرى، لجهة ضرورة العمل على تأهيل وتدريب الجهات التي تتعاطى مع حالات العنف ضد المرأة. وفي ضوء اعداد المنظمات التي تستهدف كل من الجهات المذكورة أدناه، نرى من الضروري العمل على قيام تعاون اكبر مع القوى الامنية والبلديات، والتي يظهر الجدول رقم ٤ الوارد في الملحق رقم ٢ عدم استقطابها لاهتمام اعداد كبيرة نسبياً من المنظمات.

بالاضافة الى الانشطة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني على مستوى التشريع، والتوعية، وبناء القدرات، كان لها نشاطاً مهما في مجال تقديم عدد من الخدمات للنساء المعنفات كما يظهر في الجدول رقم ٥ الوارد في الملحق رقم ٢. فقد قام عدد منها بتطوير قدرات النساء الناجيات من العنف لمساعدتهن على اكمال حياتهن بشكل طبيعي، وذلك عبر توفير برامج تدريب مهني (١٢ منظمة)، وبرامج محو الامية (١٢ منظمة)، وبرامج محو الامية القانونية (١٠ منظمات)، ومساعدتهن على ايجاد عمل (٩منظمات). كذلك وفرت للمرأة المعنفة خطوطاً ساخنة تتيح لها الاتصال بالمنظمة لدى تعرضها للعنف (١١منظمة)، وامّنت ملاجىء لايوائها مع اولادها (٦ منظمات)، وأمّنت لها استشارات قانونية مجانية (٩ منظمات)، كما المساعدة للجوء الى القضاء (٩ منظمات). ولم تقتصر الاستفادة من هذه الخدمات على المرأة اللبنانية، إذ قدمت ٥ منظمات خدمات للعاملات الاجنبيات في المنازل، شملت تأمين ملجأ آمن لهن (٣ منظمات)، واستشارات قانونية مجانية (منظمتان)، ومساعدة للجوء الى القضاء (منظمتان)، وخدمات الرعاية الصحية (منظمتان).

ويظهر التدقيق في التوزع الجغرافي لعمل المنظمات في مجال تقديم هذه الخدمات غياب الفروقات الكبيرة بين عدد تلك الناشطة في الريف من جهة، وتلك الناشطة في المدن من جهة اخرى، كما غياب الفروقات الكبيرة في اعداد وانشطة المنظمات العاملة في كل من المحافظات. وتلفتنا الاعداد الكبيرة للمستفيدات من الخدمات التي تقدمها كل من المنظمات، والتي تعتبر مؤشرا مهما على حجم وتفشي هذه الظاهرة في مختلف المناطق اللبنانية. ولعل في تعاون منظمات المجتمع المدني في تبادل الاحصاءات والمعلومات حول المستفيدات من خدماتهن في مختلف المناطق من جهة، وتعاونهن مع الوزارات والمؤسسات المعنية، وبخاصة مع المديرية العامة للاحصاء المركزي، الخطوة الاولى نحو توفير احصاءات وطنية تساهم في تحديد حجم المشكلة وانواعها وتوزعها الجغرافي، وتساعد على وضع الحلول الفعالة للحدّ منها.

وفي معرض قيامها بعملها في هذا المجال، استرشدت ١٧ منظمة منها بخطة العمل الوطنية ، وإن بدرجات متفاوتة. وقامت ١٢ منظمة بالنسيق والتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، و١٢ منظمة نسقت وتعاونت مع الوزارات والمؤسسات العامة المعنية (وزارة العمل، وزارة العدل، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة التربية والتعليم العالي،وزارة الصحة العامة، قوى الامن الداخلي، ونقابة المحامين في طرابلس). كذلك، اعلنت ١٦ منظمة عن تنسيقها وتعاونها مع منظمات غير حكومية أخرى. وتقدم اللائحة الطويلة من المنظمات غير الحكومية، كما لائحة الوزارات والمؤسسات العامة التي تنسق وتتعاون مع بعضها ومع المجتمع المدني مؤشراً مهما على مدى التكاتف بين هذه الجهات في العمل على مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة.

كذلك أظهر فرز النتائج تلقّي ١٣ منظمة دعماً للقيام بانشطتها. فقد تلقّت ١٠ منظمات دعماً مادياً، و٧ منظمات دعماً تقنياً، و٦ منظمات دعماً بشرياً. وتصدرت المنظمات الدولية غير الحكومية لائحة الداعمين للعدد الاكبر من منظمات المجتمع المدني (١٠ منظمات)، تلاها استفادة ٤ منظمات من الدعم المقدّم من كل من الوزارات والمؤسسات العامة، والقطاع الخاص، والمساهمات الفردية، ومن ثم السفارات التي استفاد من دعمها منظمتان، واخيرا المنظمات الدولية

صندوق الامم المتحدة للسكان	السفارة النروجية
الاتحاد الاوروبي	السفارة الاميركية
المفوضية العليا للاجئين في الامم المتحدة	حكومة لوكسمبورغ
Global Fund for Women	SIDA
Oxfam	NORWAC
KVINNA TILL KVINNA	Danish Refugee Council
Swiss Development Cooperation	DRC
Caritas Luxembourg & Caritas Austria	OSI
Westminster Foundation for Democracy (WFD)	

لائحة باسماء المنظمات الدولية والدول/السفارات التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني و/أو الوزارات والمؤسسات العامة

الحكومية التي قدمت الدعم لمنظمة واحدة فقط.

وتجدر الاشارة الى قيام ١٤ منظمة باجراء دراسات وابحاث حول مواضيع تتعلق بموضوع العنف ضدّ المرأة. وقد قامت ١٠ منها بنشر الدراسات التي أجرتها لتعميم الفائدة منها.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

لعل من أهم الانجازات التي شهدها مطلع العام ٢٠١٤ اقرار مجلس النواب اللبناني للقانون رقم ٢٩٣ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٥/٧ المتعلق بحماية النساء وسائر أفراد الاسرة من العنف الاسري. ولقد تحقق هذا الانجاز بفعل الجهد والعمل الدؤوب الذي قامت به كل من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ومنظمات المجتمع المدني وباقي الشركاء على مدى سنوات طوال.

وفي إطار عملها الهادف الى حماية المرأة والفتاة من جميع اشكال العنف القائم ضدّهن، ومع التزايد الذي شهده لبنان في السنوات الاخيرة في حالات زواج القاصرات، بما لها من اثار سلبية على الفتاة القاصرة تحديداً والمجتمع بشكل عام، أطلقت الهيئة الوطنية، خلال فعاليات يوم المرأة العالمي، وبالتعاون مع الجامعة اللبنانية-الاميركية، حملة وطنية لحماية القاصرات من الزواج المبكر. وتضمّنت هذه الحملة عدة محاور هي:

- إعداد الهيئة الوطنية دراسة قانونية واجتماعية حول زواج القاصرات والقاصرين في لبنان، ومخاطر هذا الزواج على حياة الفتاة على الصعيد القانوني والصحي والتعليمي والاجتماعي والاقتصادي.
- إعداد فيلم توعوي قصير بالتعاون مع مركز الدراسات النسائية في العالم العربي- الجامعة اللبنانية الاميركية. تمّ عرض وإطلاق هذا الفيلم على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الاعلان عن الحملة الوطنية لحماية القاصرات من الزواج المبكر في يوم المرأة العالمي. وتضمن شهادات لنساء تزوجن عندما كنّ قاصرات. كذلك أعدّ فريق العمل في الهيئة الوطنية افلام قصيرة حول الموضوع وأطلق حملة الكترونية على صفحات التواصل الاجتماعي تبرز مخاطر زواج القاصرات.
- إعداد الهيئة الوطنية، بمشاركة نخبة من الخبراء القانونيين والقضاة، اقتراح قانون لتنظيم زواج القاصرين والقاصرات في لبنان وتقديم اقتراح القانون إلى المجلس النيابي بالاشتراك مع مقررلجنة حقوق الانسان النائب غسان مخيبر.وقد وافقت لجنة حقوق الإنسان في المجلس النيابي على أحكامه وتم رفعه إلى لجنة الإدارة والعدل لمتابعة درسه.
- شاركت الهيئة الوطنية، ضمن اطار فعاليات "برلمان الشباب" الذي ينظمه قسم العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف سنويا، في ندوة حول زواج القاصرات. وهدفت هذه المشاركة الى توعية الشباب على حجم المشكلة واثارها السلبية على ضحاياها وعلى المجتمع بشكل عام.
- شاركت الهيئة الوطنية في ماراتون بيروت المخصص للنساء تحت شعار "اركضي لقدام.. بكفي ترجعي لورا". هدفت هذه المشاركة الى الاضاءة على الحملة الوطنية حول زواج القاصرات.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

المركز التربوي للبحوث والانماء

قام المركز ببرامج لتدريب الجهاز التعليمي على كيفية ايصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في مختلف ممارساتهم الصفية واللاصفية . تم التعاون في هذا المجال مع وزارة التربية والتعليم العالي، ودار المعلمين، والمسؤولين في مؤسسات التعليم الخاص، ومدراء المدارس الرسمية. كذلك، قام المركز بتطوير انشطة لاصفية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي بما يشمل التحرش الجنسي وكيفية مقاومته وواجب التبليغ عنه.

بالاضافة الى هذا، تقدم المركز بتوصية الى وزارة التربية والتعليم العالي تقضي بادماج مواضيع تتعلق بالنوع الاجتماعي في المناهج المدرسية. ومن ضمنها موضوع اشكال العنف، واسبابه، وتجلياته، وسبل مناهضته، وبخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما توصية بوضع وتطوير انشطة لاصفية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وزارة الشؤون الاجتماعية

قامت الوزارة بوضع خطة استراتيجية ترمي الى مناهضة العنف ضد المرأة والفتاة. وعقدت المجموعات التقنية الفرعية التي شكلتها الوزارة عام ٢٠١٢، والخاصة بالحد من العنف ضد المرأة، سلسلة من اللقاءات لتوفير الدعم التقني لبعض الادوات الوطنية الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة. كذلك، قامت الوزارة بتقديم خدمات الاستماع والارشاد والرعاية الصحية للنساء والفتيات ضحايا العنف ، اما مباشرة او عبر احالتهن الى جمعيات اهلية متخصصة.

ويبقى المطلوب من وزارة الشؤون الاجتماعية العمل على وضع آلية عمل تطبيقية لمدونة السلوك الاخلاقية حول كيفية تعاطي الكادر الطبي مع النساء الناجيات من العنف، والتي سبق ان وضعتها الوزارة ضمن اطار مجموعة العمل التقنية الوطنية الخاصة بالحد من العنف ضدّ المرأة، كما العمل على تطوير برامج لمساندة المرأة المعنفة وتأمين خط ساخن لتلقي الشكاوى حول حالات العنف.

وزارة الداخلية والبلديات

أعلنت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي في الوزارة عن وضعها اجراءات وآليات للتبليغ عن وقوع العنف ضد المرأة والفتاة قابلة للتنفيذ والمراقبة تحت طائلة القوانين، دون ان يرد في اجاباتها اي تحديد للوزارات والمؤسسات العامة التي تم التعاون معها. واقتصرت هذه الاجراءات والآليات على التبليغ عن العنف الممارس داخل الاسرة دون غيره. وقد عملت المديرية العامة على التوعية على هذه الآليات عبر وسائل الاعلام.

كذلك، قامت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي بتأمين تواجد نساء في مراكز الدرك في جميع المحافظات لتلقي الشكاوى/ التحقيق في قضايا العنف ضد المرأة. وقد زادت الوزارة عدد العناصر النسائية في القوى الامنية، وفصلتها الى جانب الرجال للتعاطي مع قضايا العنف هذه. وتشكل النساء حاليا ٤-٦٪ من اجمالي عناصر قوى الامن. كما عملت اكاديمية قوى الامن على تدريب الجهاز المعني بالعنف ضد المرأة على كيفية تلقي الشكاوى والتعاطي مع المعنفات، وانجزت ما يزيد عن ١٠٠ دورة تدريبية، شكلت النساء حوالي ٧٠٪ من المستفيدين/ات منها.

بالاضافة الى هذا، عملت اكاديمية قوى الامن الداخلي على ادماج مفاهيم واجراءات حماية المرأة من العنف في مناهج قوى الامن، الا انها لم تعمل على ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي في هذه المناهج.

ويبقى المطلوب من وزارة الداخلية والبلديات تأمين خط ساخن لتلقي الشكاوى حول حالات العنف في جميع المحافظات، كما التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي توفر خدمة الخط الساخن للمعنفات، ومع الوزارات المعنية وبخاصة وزارة الاتصالات والمديرية العامة للاحصاء المركزي، لانشاء بنك معلومات حول قضايا العنف واشكاله والشكاوى التي يتم تلقيها. ويبقى المطلوب من وزارة العمل أخذ المبادرة لوضع مشروع قانون يجرّم التحرّش الجنسي في مراكز العمل والاماكن العامة.

رابعاً: المنظمات الدولية

شهد العام ٢٠١٤ استمرار اهتمام المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، بمحاربة ظاهرة العنف ضدّ المرأة والفتاة، والحد من تفشيها. ونقدم في ما يلي عرضاً مختصرا للمشاريع التي قامت بتنفيذها كل من هذه المنظمات على الصعيد الوطني، او في مناطق محددة.

منظمة المراة في الامم المتحدة

- مشروع " العنف ضدّ المرأة"، نُفّذ بالشراكة مع منظمة أبعاد. هدف الى رفع الوعي حول الموضوع. مدته شهر واستهدف عامة الشعب.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين

- مشروع " الحدّ من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي". هدف الى الحد من هذا النوع من العنف والى تحسين نوعية التعاطي معه. مدته سنة، واستهدف اللاجئين والجماعات المضيفة. نُفّذ بالتعاون مع عدد من شركاء المنظمة. قدّم الدعم المادي والتقني والبشري وشمل جميع المناطق اللبنانية.

منظمة الاسكوا

- إصدار دراسة حول زواج القاصرات في العالم العربي. نُفّذ بالشراكة مع صندوق الامم المتحدة للسكان. مدته سنة ويستهدف ممثلين عن الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي، وخبراء من مختلف مراكز الابحاث والمؤسسات الاكاديمية. قدّم الدعم التقني وهدف الى تبادل المعرفة حول مدى انتشار ظاهرة زواج القاصرات واسبابها ونتائجها.

صندوق الامم المتحدة للسكان

قامت المنظمة بتنفيذ مشروع تحت عنوان «الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي بين اللاجئين السوريين وفي الجماعات المضيفة» في عدد من المناطق اللبنانية وعلى صعيد.لبنان ككل.ونُفّذ :

- في البقاع وبيروت وباقي الاراضي اللبنانية بالشراكة مع منظمة كفى. استهدف النساء الناجيات من العنف، قوى الامن، مقدمي الخدمات الاجتماعية والصحية والعاملين في المجال الانساني. قدم الدعم المادي والتقني.مدّته سنة.
- في جبل لبنان على مدى سنة بالشراكة مع منظمة INTERSOS . استهدف النساء اللبنانيات واللاجئات بالاضافة الى الرجال والفتيان، وقدّم الدعم المادي والتقني والبشري.
- في البقاع على مدى ٤ أشهر بالشراكة مع منظمة RDFL . استهدف قادة الجماعات والنساء الناجيات من العنف وقدّم الدعم المادي والتقني.
- على الصعيد الوطني على مدى ٧ أشهر بالشراكة مع منظمة IRC واستهدف النساء الناجيات من العنف والمعرّضات له وقدّم الدعم التقني والمادي.

منظمة الاونروا

- مشروع " بناء انظمة مرجعية لتسهيل حصول الناجين/ات من العنف القائم على النوع الاجتماعي على الخدمات". نُفّذ على الصعيد الوطني على مدى

سـنة بالشراكـة مـع منظمـة أبعـاد. اسـتهدف اللاجئـات الفلسـطينيات والسـوريات في لبنـان. العـدد المتوقـع للمسـتفيدات مـن هـذا المـشروع ١٠٠٠ لاجئـة.

منظمة الاونيسكو

- دراسـة اقليميـة حـول العنـف القائـم عـلى النـوع الاجتماعـي في المـدارس في المنطقـة العربيـة. هدفـت الى تعزيـز المعرفـة حـول الموضـوع بشـكل عـام وفي العـالم العـربي بشـكل خـاص لتقديـم اقتراحـات لوضـع السياسـات وبرامـج بنـاء القـدرات. نُفّـذ بالشراكـة مـع وزارة الشـؤون الاجتماعيـة. اسـتهدف صنّـاع القـرار، اسـاتذة المـدارس، والمدربـين. مدتـه سـنة واحـدة.

الى جانـب انشـطة المنظـمات الدوليـة الـواردة أعـلاه، يعـرض الجـدول رقـم ادنـاه لائحـة باسـماء المنظـمات الدوليـة والـدول التـي قدمـت الدعـم لجهـود وانشـطة منظـمات المجتمـع المـدني و/أو الـوزارات والمؤسسـات العامـة في مناهضتهـا للعنـف ضـدّ المـرأة والعنـف القائـم عـلى اسـاس النـوع الاجتماعي بمختلـف اشـكاله.

خـلاصـة المحـور

أظهـرت المعلومـات الـواردة اعـلاه، في ضـوء مقارنتهـا بنتائـج العـام٢٠١٣ ، اسـتمرار العمـل الـدؤوب مـن قبـل جميـع الـشركاء المعنيـين بتنفيـذ خطـة العمـل الوطنيـة، كـما أظهـرت ارتفاعـاً في مسـتوى التنسـيق والتعـاون في مـا بـين منظـمات المجتمـع المـدني مـن جهـة، وبينهـا وبـين باقـي الـشركاء مـن جهـة أخـرى. وقـد غطّـت الانشـطة والبرامـج التـي تـمّ تنفيذهـا التدخـلات التـي نصّـت عليهـا خطـة العمـل، باسـتثناء مسـتوى الدراسـات والاحصـاءات، حيـث لا زال العمـل عليهـا دون المرتجـى. وفي هـذا الاطـار نـرى مـن الـضروري ان يتـم التعـاون بـين منظـمات المجتمـع المـدني، وبخاصـة تلـك التـي تقـدّم خدمـة الخـط السـاخن لتلقـي اتصـالات المعنفـات، مـع الـوزارات المعنيـة، ووزارة الاتصـالات، والمديريـة العامـة لقـوى الامـن الداخـلي، والمديريـة العامـة للاحصـاء المركـزي، للعمـل عـلى جمـع المعلومـات مـن هـذه الاطـراف كافـة عـن حـالات العنـف التـي تردهـم واشـكالها ومواقعهـا الجغرافيـة، وانشـاء بنـك معلومـات مركـزي حـول هـذه الظاهـرة بجميـع أنواعهـا وتجلياتهـا. وقـد يشـكل بنـك المعلومـات هـذا حجـر اسـاس في اي عمليـة وضـع، أو تطويـر وتعديـل، السياسـات والبرامـج والتشريعـات التـي تحكـم هـذه الظاهـرة وتعمـل عـلى ايجـاد الحلـول الناجعـة لهـا. ويمكـن للهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة، بحكـم موقعهـا ومهامهـا وصلاحياتهـا ان تلعـب الـدور الفاعـل والاسـاسي في احقـاق هـذا التعـاون والوصـول الى النتائـج المرجـوة، خاصـة اذا حظيـت بالدعـم السـياسي الى جانـب الدعـم التقنـي والمـادي والبـشري الـلازم.

٨- المجال الثقافي والاعلامي

حـددت خطـة العمـل في مجـال الثقافـة والاعـلام هدفهـا الاسـتراتيجي «بتبديـل الصـورة النمطيـة للمـرأة في الثقافـة ووسـائل الاعـلام». امـا اهدافهـا العملانيـة فجـاءت عـلى الشـكل التـالي:

- سياسـات اعلاميـة اكـثر تطـوراً لجهـة العمـل عـلى تحقيـق المسـاواة بـين المـرأة والرجـل
- تعزيز موقع المرأة ودورها في الاعلام؛
- تغيـير الصـورة النمطيـة للمـرأة في الاعـلام والاعـلان
- تعزيـز حضـور المـرأة ودورهـا في مختلف الانشـطة الثقافية
- بنـاء قـدرات الاعلاميـين والاعلاميـات حـول قضايـا النـوع الاجتماعـي
- تكثيـف الدراسـات والابحـاث التـي تتنـاول الاعـلام وقضايـا المـرأة.

وفي سـبيل تحقيـق هـذه الاهـداف، نصّـت الخطـة عـلى عـدد مـن التدخـلات توزعـت عـلى اربـع مسـتويات وهـي:

التدخـلات عـلى مسـتوى السياسـات، والقوانـين، والتشريعـات

- تشـجيع وضـع أنظمـة داخليـة للمؤسّسـات الإعلاميّـة تلتـزم آليـات مراقبـة ومتابعـة مـن أجـل تغيـير الصـور المنمّطـة للمـرأة
- تشـجيع وضـع أنظمـة داخليـة للمؤسّسـات الإعلاميّـة تضمـن تكافؤء الفـرص بـين المـرأة والرجـل لتـولّي المواقـع القياديـة فيهـا
- تشـجيع زيادة عـدد الإعلاميّات اللواتي ينتسـبن الى مواقـع قياديـة في نقابـات المهـن الإعلاميّة.

التدخـلات عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة

- إنتـاج برامـج إعلاميّـة تتنـاول قضايـا المـرأة لمناصرتهـا إعلامياً
- إدمـاج مفاهيـم النـوع الإجتماعـي في مناهـج كليّـات الإعـلام واعتمـاد مقـرّرات إلزاميّـة بهـذا الشـأن
- وضـع برامج ولقـاءات حوارية تدحض الأدوار النمطيّـة للمرأة وتسـلّط الضوء عـلى دورهـا في مختلـف المجالات دون تمييز
- تشـكيل مجموعـة إعلاميّـة (وغـير اعلاميّـة) منـاصرة لقضايـا المـرأة تعمل عـلى نقـد الإعلانـات والبرامج المسـيئة لصورتها
- إعطـاء فرص للمـرأة في الانتـاج الثقافي مـن سـينما، مـسرح، فـن ، موسـيقى وغيرها
- زيـادة انخـراط المـرأة في المجالـس الإداريـة للأنديـة والروابـط الثقافيـة بنسـبة لا تقـلّ عـن ٣٠٪.

التدخـلات عـلى مسـتوى بنـاء القـدرات البشريـة والمؤسسـاتية

- إجـراء دورات تدريبيّـة للإعلاميّين والإعلاميّـات عـلى قضايا المـراة والنوع الإجتماعـي.

التدخـلات عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- إجـراء دراسـات حـول الصـور النمطيّة الأكـثر ترويجـاً في الإعـلام والإعـلان والعمـل عـلى كسرهـا
- إجـراء دراسـات وأبحـاث حـول تأثـير الإعـلام في تغيـير الصـور النمطيـة للمـرأة.

فـالى أي مـدى تطابـق عمـل المعنيـين مـع مـا نصّـت عليـه الخطـة مـن تدخـلات؟ وهـل حصـل أي تقـدّم في هـذا المجـال خـلال العـام ٢٠١٤؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

بلـغ عـدد منظـمات المجتمـع المـدني الناشـطة في مجـال الثقافـة والاعـلام العـام ١٣ منظمـة. ويعكـس هـذا تراجعـاً في عـدد المنظـمات الناشـطة في هـذا المجـال والتـي بلغـت ١٧ منظمـة في العـام ٢٠١٣. وشـكّل هـذا العـدد ٢٠٪ مـن اجـمالي عينـة العـام ٢٠١٤، أي بتراجـع بلـغ ٢٢،٥٪ عـن النسـبة المئويـة مـن اجـمالي عينـة ٢٠١٣ (٤٢،٥٪). وأظهـرت النتائـج استرشـاد ٩ منظـمات منهـا بخطـة العمـل الوطنيـة ، ٦ منهـا بدرجـة جـدّ محـدودة، ومنظمتـان بدرجـة متوسـطة، ومنظمـة واحـدة استرشـت بهـا بدرجـة كبيرة. ويقـدم الجـدول رقـم ١ الـوارد في الملحـق رقـم ٢ لائحـة بمجمـل الانشـطة التـي قامـت بهـا المنظـمات الناشـطة بهـذا المجـال.

فعـلى صعيـد التدخـلات التـي تنـصّ عليهـا خطـة العمـل الوطنيـة عـلى مسـتوى السياسـات، والقوانـين، والتشريعـات التـي تحكـم الشـؤون الاعلاميـة لضـمان حقـوق المـرأة في الاعـلام، عمـل عـدد مـن منظـمات المجتمـع المـدني الناشـطة في هـذا المجـال على المطالبـة بتعديـل القوانـين ووضـع الانظمـة الداخليـة للمؤسّسـات الإعلاميّـة بشـكل يضمـن تكافـؤء الفـرص بـين المـرأة والرجـل في تـولّي المواقـع القياديـة فيهـا (٣ منظـمات)، كـما يضمـن العمـل عـلى تغيـير الصـور النمطيـة للمـرأة في الاعـلام (٤ منظـمات). الا أن العمـل عـلى التنسـيق والتعـاون مـع النقابـات الاعلاميـة بهـدف تحسـين وضـع المـرأة فيهـا، وعـلى مختلـف الصعـد الاعلاميـة فمفقـود كليـاً، رغـم قيـام منظمـة واحـدة بعقـد لقـاءات دوريـة مـع نقابـات المهـن الاعلاميـة لبحـث شـؤون المـرأة في الاعـلام. كذلـك، أعلنـت ٥ منظـمات انهـا عقـدت لقـاءات دوريـة مـع اعلاميـين، ومنظمتـان مـع القيمـين عـلى معاهـد وكليـات الاعـلام لبحـث شـؤون المـرأة في الاعـلام .

امـا لجهـة التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة، قامـت ٥ منظـمات بوضـع وانتـاج برامـج إعلاميّـة تتنـاول قضايـا المـرأة لمناصرتهـا إعلامياً. كذلك قامـت منظمـة واحـدة بتخصيـص منـح او جوائـز للانتـاج الثقـافي او الاعلامـي المنـاصر لقضايـا المـرأة ، الا ان هـذا التقديـر للاعلاميين المناصريـن لقضايـا المـرأة لم يحـظ بايـة اضاءة اعلاميـة عليـه. وقامـت منظمتـان بانشـطة لضـمان ادراج مـواد عـن النـوع الاجتماعـي وقضايـا المـرأة في مناهـج التدريـس في كليـات ومعاهـد الاعـلام واسـتهدف هـذا النشـاط كلّيتـان، كليـة الاعـلام في جامعـة الجنـان،

وكلية الصحة العامة/اختصاص العمل الاجتماعي في الجامعة اللبنانية.

بالاضافة الى هذا، قامت ٨ منظمات بانشطة للتوعية على الصور النمطية للمرأة في الاعلام، وعملت ٨ منظمات أخرى على اقامة شبكة علاقات وثيقة مع عدد من الاعلاميين لضمان نشرهم وتغطيتهم للمواضيع المتعلقة بالمرأة والاضاءة عليها في الاعلام. كذلك، تقدمت منظمة واحدة بعرائض الى وسائل الاعلام تطالبها بالعمل على ازالة الصور النمطية للمرأة. وتجدر الاشارة هنا الى استمرار الحاجة الى تشكيل مجموعة اعلامية، او غير اعلامية، تعمل على نقد الاعلانات والبرامج المسيئة لصورة المرأة بصورة دائمة وممنهجة.

وفي هذا الاطار اجرت منظمتان دراسات ناقدة للبرامج المسيئة لصورة المرأة وقامت بنشرها، كما عملت منظمة على تشجيع الطلاب على اجراء هكذا دراسات في اطار واحدة من كليات الاعلام(اطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير) لتوعية الجيل الصاعد من الاعلاميين/ات على الموضوع وحثّهم/ن على التعاطي معه.

وبهدف بناء قدرات الاعلاميين/ات في مقاربة قضايا المرأة والتعاطي معها على جميع الصعد الاعلامية من منظار النوع الاجتماعي، قامت ٥ منظمات بدورات تدريبية لاعلاميين/ات على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، وعملت ٤ منظمات على تطوير هذه القدرات. وتظهر النتائج التفاوت في عدد المشاركين/ات في هذه الدورات. ففي حين لم يتجاوز هذا العدد ١٠ مشاركين/ات لدى منظمة واحدة، و٣٠ مشارك/ة لكل من منظمتين، تمّ تحديد هذا العدد بما يزيد عن ٧٠ مشارك/ة في الاجابات الواردة من منظمتين.

وفي اطار تنفيذها لانشطتها تعاونت ونسّقت منظمة واحدة مع وزارة واحدة هي وزارة الاعلام، كما بعض وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب، ونسّقت ٥ منظمات مع منظمات غير حكومية،

رسم بياني رقم ١:
منظمات المجتمع المدني موزعة على نوعية الانشطة التي قامت بها

في حين لم ينسّق اي منها او يتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. اما لجهة حصول المنظمات على الدعم المادي والتقني والبشري للقيام بانشطتها، اظهر فرز النتائج اقتصار هذا الدعم، ومن مصادر مختلفة، على منظمة واحدة فقط تلقت دعما من منظمات دولية غير حكومية(الصندوق العالمي للنساء، ومؤسسة فورد القاهرة)، وعلى دعم من وزارة الثقافة، ومن مؤسسات في القطاع الخاص(بنك بيروت، شركة الديار للهندسة، ومُعتز هولدنغ)، كما تلقت مساهمات فردية. كذلك، تشير النتائج الى عدم تلقي اي من المنظمات المشمولة بالعينة دعما من منظمات دولية حكومية او من دول او سفارات.

ثانياً: الهيئة الطنية لشؤون المرأة اللبنانية

في اطار الحملة الوطنية الاعلامية المنبثقة عن مشروع « تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية»، درّب فريق عمل الهيئة الوطنية فريق الاعلانيين في الشركة المسؤولة عن تحضير شعار هذه الحملة.

تناول التدريب مفاهيم النوع الاجتماعي وهدف الى تحسيس الفريق الاعلاني حول هذه المفاهيم ورفع مستوى الوعي حول الصور النمطية واشكال التمييز التي يتعرض لها النساء والرجال في المجتمع، كما تمّ عرض لأهم القوانين التمييزية والمعاهدات الدولية التي ابرمها لبنان والتزم من خلالها بازالة جميع اشكال التمييز ضدّ النساء، كما الاحكام والمواد التي تحفّظ عن تطبيقها. وفي نهاية التدريب وضع المشاركون/ات خريطة طريق للحملة الاعلامية والاعلانية التي تمّ اطلاقها لاحقا على مواقع التواصل الاجتماعي لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة.

وفي اطار الحملة التي اطلقتها لمكافحة زواج القاصرات انتجت الهيئة فيلما وثائقيا حول مساوئ زواج القاصرات وذلك بالتعاون مع الجامعة اللبنانية الاميركية كما بثت عددا من الافلام الفيديو حول الموضوع بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي.

وبمناسبة ذكرى شهداء الصحافة، دعت الهيئة الوطنية الى حفل سنوي تقيمه تكريما للاعلاميين اللبنانيين، حضره عدد كبير من المسؤولين الاعلاميين والاعلاميين/ات. وهدف هذا اللقاء الى تحسيس المشاركين/ات حول الصور النمطية السلبية التي تبرز فيها المرأة في بعض المواد الاعلامية.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

وزارة الاعلام

اعلنت وزارة الاعلام عن وجود خطة استراتيجية لديها ترمي الى تطوير صورة المرأة من خلال الاعلام، وتهدف تحديداً الى تغيير الصورة النمطية للمرأة، كما الى نشر الوعي حول حقوق المرأة ومساواتها بالمواطنية مع الرجل. كذلك، أعلنت الوزارة عن وجود برامج اعلامية ترمي الى تطوير موقع المرأة في المجتمع. وتبث هذه البرامج عبر وسائل الاعلام المرئية(تلفزيون لبنان) والمسموعة (الاذاعة اللبنانية). تتناول هذه البرامج مواضيع حقوق المرأة وقضايا اقتصادية وثقافية. وتقوم الوكالة الوطنية للاعلام بتغطية دائمة لنشاط المرأة على جميع الصعد.

كذلك، أعلنت وزارة الاعلام عن تشكيلها هيئة خاصة من الاعلاميين وغير الاعلاميين للعمل على مناصرة قضايا المرأة، وعلى نقد الاعلانات والبرامج المسيئة لصورتها. لكن لم يرد في الاجابات اي تحديد لاسم هذه الهيئة، أو لعدد افرادها، أو مهامها، أو عدد البرامج التي تمت مراجعتها وانتقادها والتعليق على مضمونها.

وزارة البيئة

تعاونت وزارة البيئة مع وزارة الاعلام للتوعية على المخاطر البيئية ودور المرأة في الحفاظ على البيئة.

وزارة الصحة العامة

استخدمت وزارة الصحة العامة وسائل الاعلام والاعلان للتوعية على الامراض الشائعة لدى المرأة. ومن الاساليب التي استخدمتها البرامج الحوارية، ووسائل التواصل الاجتماعي، واللوحات الاعلانية، و TV SPOTS.

خلاصة المحور

رغم أهمية موضوع المرأة في الاعلام ودوره في بناء ثقافة المساواة بين المرأة والرجل، تظهر المعلومات اعلاه تراجعا ملموسا في عدد منظمات المجتمع الناشطة في المجال الاعلام، رغم الزيادة في حجم العينة عن العام ٢٠١٣. كذلك تشير المعلومات الى قلة عدد المنظمات التي تقوم بكل من التدخلات التي تنص عليها خطة العمل الوطنية. لكن تجدر الاشارة الى انه رغم قلة عدد المنظمات العاملة على مستوى اجراء دراسات، فاق عدد الدراسات التي اجريت في هذا المجال تلك في اي مجال آخر.

بالاضافة الى هذا، أظهرت الاجابات الواردة من وزارة الاعلام غيابا للمقاربة الشاملة لموضوع صورة المرأة في الاعلام. ويلفتنا في هذا المحور الغياب الكلي لدعم المنظمات الدولية والدول لجهود منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

٩- مجال البيئة

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة هدفهـا الاسـتراتيجي في مجـال البيئـة « بتعزيـز مسـاهمة المـرأة في حمايـة البيئـة». ولقـد وضعـت اربعـة اهـداف عملانيـة لتنفيذهـا في خدمـة هـذا الهـدف الاسـتراتيجي وهـي:

- تفعيـل دور المـرأة في العمـل البيئـي ووضـع السياسـات البيئيـة وتنفيذهـا؛
- تفعيـل دور المـرأة في بنـاء سـلوك ايجـابي صديـق للبيئة
- تفعيـل دور المـرأة في ترشـيد اسـتخدام الطاقـة والميـاه وفي زيـادة المسـاحات الخـضراء
- اجراء دراسات وابحاث بيئية.

وفي سـبيل تحقيـق هـذه الاهـداف، نصّـت خطـة العمـل عـلى عـدد مـن التدخـلات المطلوبـة توزعـت عـلى ثـلاث مسـتويات وهـي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات، والقوانـين، والتشريعـات

- الترويـج لإشراك المـرأة في الهيئـات المعنيّـة بوضـع السياسـات البيئية على الصعيديـن الوطنـي والمحـلي
- زيـادة انخـراط المـرأة في الجمعيّـات والمنظّـمات التي تهتـمّ بالبيئة ودعمها لاحتـلال مواقـع القـرار فيهـا.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتعبئـة والتوعيـة

- تفعيـل دور المـرأة في تجذيـر الوعـي البيئـي في مجتمعهـا عـلى الإدارة المتكاملـة للنفايـات
- تفعيـل دور المـرأة في زيـادة الوعـي المجتمعـي لاعتـماد فـرز النفايـات المنزليـة كآليـة ضروريـة لمعالجـة النفايـات، وإعـادة تدويرهـا
- تفعيـل دور المـرأة في زيـادة الوعـي حـول خصائـص المنتجـات البيئيـة ومعايـير التنميـة المسـتدامة
- تفعيـل دور المـرأة في زيـادة معرفـة المجتمـع حـول الطاقـة المتجـدّدة والطاقـة الخـضراء والصديقـة للبيئـة
- تفعيـل دور المـرأة في زيـادة الوعـي المجتمعـي للحـدّ مـن هـدر الطاقـة
- تفعيـل دور المـرأة في زيـادة مسـاهمة المجتمـع في الحـدّ مـن الاسـتخدام المفـرط للميـاه
- تفعيـل دور المـرأة في تثقيـف عائلتهـا ومجتمعهـا حـول أهميـة الميـاه كمـورد طبيعـي مهـدّد ويجـب المحافظـة عليـه وحمايتـه مـن أي تلـوث وعـدم التفريـط بـه.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- إجـراء دراسـات وأبحـاث بيئيـة مـن منظـور النـوع الإجتماعـي.

فـما هـي التدخـلات التـي قامـت بهـا منظـمات المجتمـع المـدني وغيرهـا مـن المعنيـين، والى اي مـدى تطابقـت انشـطتهم مـع مـا هـو مطلـوب في خطـة العمـل الموضوعـة لهـذا المجـال؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

أظهـرت نتائـج الاسـتمارات ان ١٤ مـن اجمالي عينـة منظـمات المجتمـع المـدني للعـام ٢٠١٤ ناشـطة في المجـال البيئـي وتشـكّل ٢١،٥٪ مـن اجـمالي العينـة. ويعكـس هـذا ارتفاعـاً ملموسـا في عددهـا مقارنـة بنتائـج العـام ٢٠١٣ حيـث كان عـدد المنظـمات العاملـة في هـذا المجـال(٦ منظـمات) الادنى بـين تلـك الناشـطة في المجـالات الاثنـي عـشر التـي نصّـت عليهـا خطـة العمـل الوطنيـة. ويشـير هـذا امـا الى اهميـة الزيـادة في حجـم عينـة منظـمات المجتمـع المـدني التـي سـاهمت بـلا شـكّ في اعطـاء صـورة اوضـح عـن تـوزع نشـاط هـذه المنظـمات عـلى مختلـف القضايـا المتعلقـة بالمـرأة مـن جهـة، و/أو ارتفاعـا في اهتـمام هـذه المنظـمات بـدور المـرأة في الحفـاظ عـلى البيئـة في ظـل التدهـور المسـتمر في الاوضـاع البيئيـة في لبنـان مـن جهـة أخـرى.

ويظهـر فـرز نتائـج الاسـتمارات عمـل ٣ منظـمات عـلى المطالبـة بـإشراك المـرأة في وضـع السياسـات البيئيـة. وللدفـع بمطلبهـا هـذا عقـدت منظمتـان لقـاءات مـع نـواب، ومنظمـة واحـدة مـع وزراء، و٣ منظـمات مـع قيـادات حزبيـة.

كذلـك أظهـر فـرز النتائـج تنوعـاً اكـبر في المواضيـع التـي شـملتها انشـطة التوعيـة والتثقيـف والتدريـب بالمقارنـة مـع تلـك التـي شـملتها انشـطة المنظـمات خـلال العـام ٢٠١٣، التـي أظهـرت غيـاب الاهتـمام بالتوعيـة عـلى الطاقـة المتجـددة والطاقـة الخـضراء الصديقـة للبيئـة، وباجـراء الدراسـات حـول الـدور الـذي تلعبـه المـرأة في حمايـة البيئـة. كذلـك، أظهـرت مقارنـة النتائـج تجـاوز عـدد المنظـمات العاملـة عـلى كل مـن الانشـطة خـلال العـام ٢٠١٤ ضعفـي تلـك التـي عملـت عـلى النشـاط ذاتـه خـلال العـام ٢٠١٣. واللافـت في النتائـج التـوزع شـبه المتسـاوي لانشـطة المنظـمات عـلى الريـف والمـدن كـما يظهـر في الجـدول رقـم ١ الـوارد في الملحـق رقـم ٢.

فعـلى صعيـد التوعيـة والتثقيـف، نفّـذت ١٣ منظمـة انشـطة للتوعيـة عـلى قضايـا البيئـة ومشـاكلها. وفي حـين قامـت ٧ منهـا بمـا لا يزيـد عـن ٥ انشـطة، تجـاوز عـدد الانشـطة التـي قامـت بهـا ٦ منظـمات ١٠ أنشـطة، وتعـدّى لـدى بعضهـا ٢٠ نشـاط. واسـتهدفت انشـطة التوعيـة عـلى هـذا الموضـوع جميـع الطبقـات الاجتماعيـة وتجـاوز عـدد المسـتفيدين/ات مـن الانشـطة التـي قامـت بهـا ١٠ منظـمات ٧٠ مسـتفيد/ة.

كذلـك قامـت ٩ منظـمات بالتوعيـة عـلى دور المـرأة في عمليـة التنميـة المسـتدامة، فقامـت كل مـن ٦ منظـمات منهـا بتقديـم ٥ دورات، ومنظمـة واحـدة ٤ دورات، بينـما قدمـت كل مـن منظمتـين اكـثر مـن ٢٠ دورة حـول الموضـوع. وتجـاوز عـدد المسـتفيدات مـن انشـطة كل مـن ٦ مـن هـذه المنظـمات ٧٠ مسـتفيدة.

امـا موضـوع التوعيـة عـلى الطاقـة المتجـددة والطاقـة الخـضراء الصديقـة للبيئـة، فاسـتحوذ

على اهتمام ٧ منظمات التي قامت واحدة منها بأكثر من ٢٠ دورة، وواحدة بـ١٠ دورات، في حين تراوح عدد الدورات بين ٣ و ٥ لدى باقي المنظمات.

وتظهر اجابات المنظمات عن الاسئلة المتعلقة بتدريب النساء على فرز ومعالجة النفايات، وعلى كيفية الحد من هدر المياه والطاقة، توزعا شبيهاً لعدد المنظمات العاملة على انشطة التوعية المذكورة اعلاه لجهة عدد الدورات والطبقات الاجتماعية المستهدفة. الا انها اشارت الى ارتفاع في عدد المستفيدات من الدورات التي اقامتها غالبية هذه المنظمات حول هذين الموضوعين، والذي تجاوز ٧٠ مستفيدة.

اما في ما يتعلق بعمل منظمات المجتمع المدني على بناء قدرات المعنيين بالعمل على تعزيز دور المرأة في حماية البيئة، قامت ٥ منظمات بانشطة هدفت الى تطوير قدرات المنظمات والجمعيات الناشطة في المجال البيئي. وبلغ عدد المستفيدين من الدورات التي قامت بها منظمة واحدة ١٢ منظمة وجمعية، كما استفاد ١٠منظمات او جمعيات من دورات اقامتها منظمة أخرى، واستفاد ٥ منظمات وجمعيات من الدورات التي اقامتها منظمة واحدة، و٣ من الدورات التي اقامتها منظمتان.

والجدير بالذكر هو مستوى التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني وباقي الشركاء المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية. فقد عملت ١١ من المنظمات العاملة على التوعية والتثقيف والتدريب على التنسيق والتعاون مع البلديات في مختلف المناطق، فنسّقت ٨ منها مع بلديات في الريف تراوح عددها بالنسبة لخمس منظمات بين ٥ و١٠ بلديات، كما نسّقت منظمة واحدة مع ١٠ بلديات في المدن، وواحدة مع ٣ بلديات، و٣ منظمات مع بلدية واحدة. كذلك يلفتنا في النتائج التنسيق والتعاون مع اتحادات البلديات، كما عدد وتنوّع الوزارات والمؤسسات

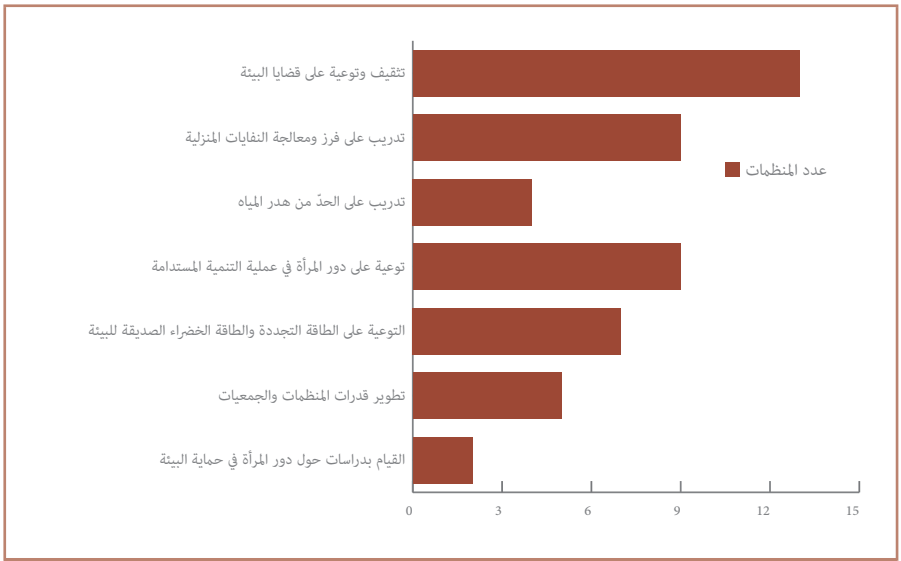

رسم بياني رقم ١:
توزع المنظمات العاملة في مجال البيئة على نوع الانشطة التي قامت بها

العامة التي نسّقت وتعاونت منظمات المجتمع المدني معها لدى قيامها بأنشطتها. فقد نسّقت ٤ منظمات مع وزارة البيئة، ونسّقت منظمة واحدة مع كل من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة السياحة، ووزارة الزراعة، وواحدة مع كل من مؤسسة مياه لبنان الشمالي، وقائمّقامية المتن. بالاضافة الى هذا، أعلنت ٦ منظمات عن تعاونها وتنسيقها مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ٤ منها بدرجة متوسطة، واثنتان بدرجة محدودة. كذلك، اعلنت ٦ منظمات عن تنسيقها وتعاونها مع لائحة طويلة من المنظمات غير الحكومية المنتشرة في مناطق مختلفة من لبنان، وأعلنت منظمة واحدة عن تنسيقها مع الجامعة الاميركية في بيروت، وأخرى مع جمعيات كشفية.

اما على صعيد الدعم لعمل منظمات المجتمع المدني في المجال البيئي، أعلنت ٦ منظمات حصولها على هذا الدعم، فقد تلقّت ٥ منها دعما مادياً، و٥ دعما تقنياً، و٤ دعماً بشرياً. وتلقّت ٣ منها هذا الدعم من منظمات دولية حكومية، و٤ من منظمات دولية غير حكومية، واثنتان من قطاع خاص، ومنظمة واحدة من مساهمات فردية. وفي حين أعلنت منظمة واحدة عن تلقيها الدعم من بلديات، لم تظهر النتائج اي دعم مقدم من الوزارات لمساعدة منظمات المجتمع المدني على القيام بانشطتها.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تطبيقاً للاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وسعياً لتعميم السلوكيات الصديقة للبيئة، دشّنت الهيئة الوطنية غابة الارز التي ساهمت بتشجيرها مع «لجنة أصدقاء الأرز في بشرّي». تضم هذه الغابة ١٥٣٦ شجرة أرز وقد تمّت عرابتها من قبل ٥ مؤسسات وجمعيات بالاضافة الى ٣٦٦ فرداً.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

بالاضافة الى تعاون وتنسيق وزارة البيئة، وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة السياحة، ووزارة الزراعة، مع منظمات المجتمع المدني لمساندتها في القيام بأنشطتها، عملت وزارة البيئة على اشراك المرأة في الهيئات المعنية بوضع السياسات البيئية على الصعيدين الوطني والمحلي، كما قامت بدورات توعية وتدريب على القضايا البيئية وكيفية المحافظة على البيئة. وشكّلت النساء ٥٠٪ من عدد

المشاركين في هذه الدورات التي أُقيمت في مناطق ريفية وعالجت مواضيع الادارة المتكاملة للنفايات، وفرز النفايات المنزلية لاعادة تدويرها. ورغم اعلان الوزارة عن تعاونها مع المركز التربوي للبحوث والانماء لادراج مواضيع بيئية في المناهج المدرسية، لم تشمل المواضيع المطروحة موضوع دور المرأة في الحفاظ على البيئة. والى جانب التعاون مع المركز التربوي، تعاونت وزارة البيئة مع وزارة الاعلام للتوعية على المخاطر البيئية ودور المرأة في الحفاظ على البيئة. وقد تلقت الوزارة دعما لعملها هذا من الحكومة الايطالية ومن منظمة Global Environmental Facility (GEF) والى جانب تعاونه مع وزارة البيئة حسب ما ذكر اعلاه، تقدم المركز التربوي للبحوث والانماء من وزارة التربية والتعليم العالي بتوصية تدعو الى ادماج مواضيع تتعلق بالنوع الاجتماعي في المناهج المدرسية. ومن ضمن المواضيع المقترح ادماجها موضوع دور المرأة في الحفاظ على البيئة.

رابعاً: المنظمات الدولية

أظهر فرز نتائج الاستمارات الواردة من منظمات المجتمع المدني ان اياً منها لم يقم بأية مشاريع في مجال البيئة. لكن أظهرت نتائج فرز الاجابات الواردة من منظمات المجتمع المدني قيام عدد من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، بتقديم الدعم لها للقيام بانشطتها المختلفة. ويقدم الجدول أدناه لائحة باسماء هذه المنظمات.

صندوق الامم المتحدة الانمائي(UNDP)	ارماديللا
الاتحاد الاوروبي (EU)	مؤسسة هانس سيدل
مكتب معلومات المتسط لشؤون البيئة والثقافة والتنمية المستدامة في منظمة الاونيسكو	CBCMED
الوكالة الاميركية للتنمية الدولية(USAID)	ENPI
المؤسسة الديمقراطية الدولية (IRI)	

لائحة باسماء الجهات الدولية التي قدّمت الدعم على انواعه لمنظمات المجتمع المدني

خلاصة المحور

تشير المعلومات الواردة اعلاه الى زيادة ملموسة في عدد منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، كما الى درجة مرتفعة من التعاون والتنسيق بين مختلف الشركاء المحليين المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية. وهذا مؤشر ايجابي. الا ان العمل الجاد في هذا المجال لا زال مطلوباً من الوزارات والمؤسسات الرسمية، ليس فقط على موضوع دور المرأة في الحفاظ على البيئة واعطاؤها دوراً فاعلا في وضع السياسات البيئية على الصعيدين الوطني والمحلي، بل على جميع القضايا البيئية التي تعتبر من أهم الاخطار الداهمة التي يواجهها لبنان وشعبه.

١٠- مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة الهـدف الاسـتراتيجي لمجـال بنـاء قـدرات المؤسسـات والجمعيـات «بتعزيـز قـدرات المؤسسـات المعنية بقضايا المـرأة على الصعيد الوطني، وتعزيـز الشراكـة بـين الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة والادارات والمؤسسـات العامـة ومؤسسـات المجتمـع المـدني». وحـددت الاهـداف العملانيـة التاليـة لتحقيقـه:

- زيادة المقدرات المالية للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
- مأسسة عمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
- تنظيم العلاقة بين الهيئة والادارات الرسمية والجمعيات المحلية والدولية وبناء شراكة فعلية بينها
- دعم قدرات الجمعيات المحلية وتحسين مهاراتها
- تشجيع الابحاث والدراسات حول قضايا المرأة في لبنان.

وفي سبل تحقيق هذه الاهداف، نصّت خطة العمل على التدخلات التالية موزعة على اربع مستويات وهي:

التدخلات المطلوبة على مستوى السياسات، والقوانين، والتشريعات

- اتّخاذ الاجراء القانوني المناسب الذي يكفل إدراج بند خاص بالهيئة الوطنية في موازنة رئاسة الحكومة ضمن قانون الموازنة العامة
- رفع المخصّصات المالية للهيئة الوطنية من قبل رئاسة الحكومة
- تنويع مصادر التمويل الخارجي للهيئة الوطنية.

التدخلات المطلوبة على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة

- تطوير الجهاز الإداري والفني للهيئة الوطنية لشؤون المرأة لكي يدير العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ومع الوزارات والإدارات الرسمية، ولكي يمتلك مهارات قيادية وفي العمل التشاركي
- وضع نظام لرصد ومتابعة المؤشرات المتعلّقة بواقع المرأة في لبنان وإمكانية التواصل مع مختلف المناطق اللبنانية
- دعم موقع الهيئة على مستوى صنع السياسات المتعلّقة بالمرأة لدى مجلس الوزراء وقرب المؤسسات الوطنية والأجنبية الأخرى والاعتراف بهذا الموقع من قبل مختلف الجمعيات الاهلية وغير الرسمية
- تطوير قاعدة المعلومات والدراسات عن المرأة في لبنان بحيث تتمكّن الهيئة من أن تكون المرجع الأول لدى مختلف الجهات للحصول على معلومات عن المرأة في لبنان
- وضع خارطة حول مؤسسات المجتمع المدني المعنيّة بقضايا المرأة المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانية، وطبيعة أنشطتها وأماكن وجودها وكيفية التواصل معها
- تطوير أطر العلاقات القائمة مع المؤسسات التي تعمل في المجال ذاته وإفساح المجال للتواصل وتبادل المعلومات بينها ولتوحيد الأهداف ذات الأولوية والعمل المشترك لتحقيقها
- اعتماد النهج التشاركي بين الهيئة والإدارات الرسمية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني في التخطيط الاستراتيجي التي تقوم به الهيئة
- عقد شراكات واتفاقيات تعاون بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة وبين الإدارات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تنفيذ برامج ومشاريع من ضمن إطار الاستراتيجة الوطنية
- وضع آلية من قبل الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ خطة العمل لشؤون المرأة ورصد المؤشّرات التابعة لهذه الخطة وتسهيل عملية تحقيق الأهداف
- التواصل مع المنظمات الدولية للترويج لخطة العمل الوطنية وتشجيع رصد الأموال لتنفيذها
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لحثّ الحكومة والمجلس النيابي على إقرار القوانين المتعلّقة بالمساواة بين المرأة والرجل وتلك المتعلّقة بحقوق المرأة.

التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسساتية

- تتعاون الهيئة الوطنية مع هيئات أخرى ضمن مجالات اختصاصها في بناء قدرات الموارد البشرية للجمعيّات المحليّة
- تبادر الهيئة الى تشجيع الجمعيات للقيام بمشاريع ناجحة من خلال إبراز أفضل الإنجازات السنوية التي تحققت ميدانياً من قبل الجمعيات.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث

- تشجّع الهيئة إجراء الأبحاث والدراسات حول قضايا المرأة والإشكاليّات المرتبطة بالواقع.

اولاً: منظمات المجتمع المدني

تظهر مقارنة نتائج العام ٢٠١٤ بتلك العائدة للعام ٢٠١٣ تراجعاً بنسبة ٨٪ من اجمالي العينة. إذ بلغ عدد المنظمات الناشطة في مجال بناء قدراتها ١٨ منظمة من اجمالي العينة الحالية، مقابل ٢٠ منظمة نشطت في هذا المجال خلال العام ٢٠١٣. ولقد استرشدت ١٤ منظمة منها بخطة العمل الوطنية، وإن بدرجات متفاوتة.

توزعت الانشطة التي قامت بها المنظمات لبناء قدراتها على عدد من المواضيع عكست وعياً لأهم مقومات العمل المؤسساتي وضرورة العمل على تطويرها. ويظهر الجدول رقم ١ الوارد في الملحق رقم ٢ قيام المنظمات ببناء القدرات التقنية للعاملين/ات فيها (١٧ منظمة)، والقدرات الادارية (١٥ منظمة)، والقدرات على التواصل (١٦ منظمة)، والقدرة على القيام بالدراسات والابحاث(٩ منظمات). كذلك عملت ٩ منظمات على بناء القدرات المالية للمنظمة، و١٧ منظمة على تطوير العمل الاداري فيها. وفي حين عملت ١٨ منظمة على تطوير فعالية الانشطة

التي تقوم بها، استندت ١٧ منها في عملية التطوير هذه الى تقييم دوري لفعالية انشطتها. ولقد شملت انشطة بناء قدرات العاملين/ات في المنظمة اولئك العاملين/ات بدوام كامل لدى ١٤ منظمة، وبدوام جزئي لدى١٠ منظمات، والمتطوعين/ات لدى ١٤ منظمة. وفي هذا يكمن التفسير للعدد الكبير من المستفيدين/ات من انشطة بعض المنظمات والذي تجاوز، بحسب نوع النشاط، ٧٠ مستفيد/ة. وفي معرض عملها على بناء القدرات المالية للمنظمة، عملت ٨ منظمات على الاستعانة بخبراء في هذا المجال.

أما على صعيد تطوير أنظمة العمل الاداري، شمل عمل ١٤ منظمة في هذا المجال وضع توصيف واضح للمهام والمسؤوليات(١٤ منظمة)، والتدريب على اصول التوثيق(١٣ منظمة)، وعلى حفظ الملفات(١٢ منظمة)، وتنظيم التواصل داخل المنظمة (١٦ منظمة)، والاجراءات الموحدة (١٣ منظمة). ولتطوير العمل الاداري، استعانت ١٤ منظمة بخبراء في عملية مأسسة وتطوير العمل الاداري، كما استعانت ١٢ منظمة بخبراء في مجال تقييم فعالية الانشطة.

واللافت في عمل المنظمات في مجال بناء قدراتها وضعها لخطط استراتيجية لاستقطاب المتطوعين/ات من الشباب والشابات للعمل في المنظمة(١٠ منظمات)، ولتأمين الدعم المادي(١٢ منظمة)، والدعم البشري (١٥ منظمة)، والدعم التقني(١٤ منظمة). كذلك، وضعت بعض المنظمات خططا للتواصل مع القطاع الخاص(٩ منظمات)، ومع المؤسسات الحكومية(٩ منظمات)، ومع الجهات الداعمة(١٢ منظمة)، ومع وسائل الاعلام (١٠ منظمات)، ومع مراكز الدراسات والابحاث (٩ منظمات). وقامت ٥ منها بدراسات وابحاث حول الموضوع، ولكن منظمتان فقط قامتا بنشر هذه الدراسات.

بالاضافة الى هذا، وفي معرض قيامها بانشطتها، قامت ٥ منظمات بالتنسيق والتعاون مع وزارات او مؤسسات عامة هي وزارة الصحة العامة(منظمة واحدة)، ومع وزارة الشؤون الاجتماعية (منظمتان)، ومع مصرف لبنان (منظمة واحدة) ومع بلديات(منظمة واحدة)، كما نسقت منظمة واحدة مع الجامعة اللبنانية الاميركية من القطاع الخاص.

كذلك، وبهدف بناء قدراتها، نسقت ٣ منظمات مع وزارات ومؤسسات عامة، و٩ مع منظمات غير حكومية أخرى، و٨ منظمات نسّقت، وبدرجات متفاوتة، مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. كما قامت ١٣ منظمة ببناء شراكات مع منظمات محلية (١٣ منظمة)، ومع منظمات اقليمية(١٣ منظمة)، ومع منظمات دولية حكومية (٦ منظمات)، ومع منظمات دولية غير حكومية(١٧ منظمة).

اما على صعيد اجراء الدراسات والابحاث حول بناء وتطوير القدرات المؤسساتية، قامت ٥ منها بدراسات وابحاث حول الموضوع، ولكن منظمتان فقط قامتا بنشر هذه الدراسات.

وفي ما يتعلق بتوفّر الدعم للقيام بأنشطتها، أعلنت ١١ منظمة حصولها على الدعم، منها ٨ حصلت على دعم مادي، و٦ منظمات حصلت على دعم تقني، و٤ على دعم بشري. وتلقت منظمة واحدة هذا الدعم من منظمة دولية حكومية، و٨ من منظمات دولية غير حكومية، ومنظمة من سفارة ، و٣ منظمات من وزارات ومؤسسات عامة، ومنظمة من قطاع خاص(بنك عودة والبنك اللبناني للتجارة)، ومنظمة من مساهمات فردية.

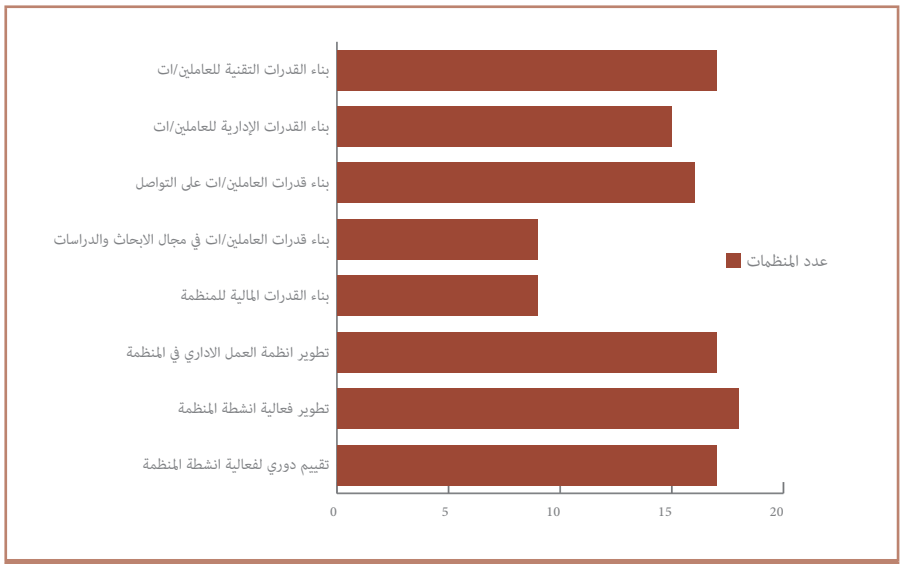

رسم بياني رقم ١:
توزع المنظمات على متغير نوع النشاط الذي قامت به في مجال بناء قدراتها وقدرات العاملين/ات فيها

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

قامت الهيئة الوطنية بعدد من الانشطة لبناء قدراتها وقدرات الشركاء في تنفيذ خطة العمل الوطنية. وفي ما يلي عرض مختصر لما قامت به في هذا المجال:

- بناء على طلب الهيئة الوطنية تمّ تعيين اعضاء جدد في شبكة نقاط ارتكاز النوع الاجتماعي في ١٠ وزارات وادارات. وتمّ تطوير استمارة لانشاء وتحديث قاعدة معلومات مفصّلة عن أعضاء هذه الشبكة. كذلك، تمّ تحديد حاجات اعضاء الشبكة الذين عيّنوا عام ٢٠١٤ عبر استمارة ارسلت لهم/ن لتعبئتها. وبالتالي، قام فريق عمل الهيئة، الذي تمّ تدريبه عام ٢٠١٣ من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، بتدريب الاعضاء

الجدد في الشبكة على مفاهيم النوع الاجتماعي، ودورهم وعلاقتهم بالهيئة الوطنية، كما على دور الآليات الوطنية في مجال حقوق المرأة، والتعريف بالاطر القانونية الدولية الخاصة لحماية المرأة من التمييز.

- عملت الهيئة خلال العام ٢٠١٤ على تحديث الدراسة القانونية التي صدرت في العام ٢٠١٣ تحت عنوان «حقوق المرأة في التشريع اللبناني». وصدرت الدراسة الجديدة تحت عنوان «حقوق المرأة في التشريع اللبناني: الاحكام الجديدة والاصلاحات المرجوة». وتساهم هذه الدراسة في تعزيز مقدرة الهيئة الوطنية وباقي الشركاء على تحديد أماكن الخلل في التشريع اللبناني ومساعدتها على التخطيط للانشطة المستقبلية في مجال المطالبة بتعديل التشريعات النافذة، أو بتبني تشريعات جديدة تضمن حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في حقوق المواطنية.
- قامت الهيئة خلال العام ٢٠١٤ بتفعيل مركز المرأة اللبنانية للمعلومات عبر الاستمرار في اقتناء وفهرسة وتصنيف المراجع الحديثة التي تتناول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، والعمل على تأمين كافة النصوص القانونية المحدّثة والواردة ضمن مجموعة القوانين اللبنانية لتكون مرجعاً لكل باحث وباحثة.
- أنشأت الهيئة الوطنية بوابة الكترونية E-Portal تضم مكتبة الكترونية E-Library ، ومركز النشر، والمنتدى النسائي Women Forum ، والمركز الالكتروني Cyber zone ، والمركز الدولي International Center.
- طوّر فريق عمل التواصل الاجتماعي في الهيئة الوطنية الصفحتين اللتين أنشأتهما الهيئة الوطنية على موقعي فايسبوك وتويتر لاتاحة المجال امام الاشخاص والجمعيات لمتابعة جميع نشاطات الهيئة الوطنية.
- حرصت الهيئة الوطنية على استمرار تعاونها وتشبيكها مع صندوق الامم المتحدة للسكان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- في اطار عضويتها في منظمة المرأة العربية وحرصها على تطوير قدراتها، شاركت الهيئة الوطنية في التدريبات التي تنفّذها المنظمة دورياً.
- قامت الهيئة الوطنية بالتشبيك مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الخارجية والمغتربين، ووزارة الصحة العامة، كما قامت بالتشبيك مع عدد من منظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز الابحاث، وأطلقت أو شاركت في اطلاق حملات وطنية للدفع قدما بالمطالب المتعلقة باحقاق المساواة بن المرأة والرجل في حقوق المواطنية وعلى جميع الصعد.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

يلفتنا في الاجابات الواردة من الوزارات والمؤسسات العامة التي شملتها العينة افتقار الاستمارات للاجابة عن الاسئلة المتعلقة ببناء قدراتها و/أو قدرات الجمعيات التي تعمل معها او المراكز التابعة لها، او الاجابة بالنفي عنها، باستثناء اجابات المركز التربوي للبحوث والانماء والمديرية العامة للامن الداخلي.

فقد أعلن المركز التربوي للبحوث والانماء عن قيامه بالعمل على بناء قدرات موظفيه عبر توعيتهم/ن على مفاهيم النوع الاجتماعي وكيفية دمجها في عملهم/ن. كذلك، كان للمركز نشاط في مجال بناء قدرات الاجهزة التعليمية على توعية الطلاب على مفاهيم النوع الاجتماعي وبناء ثقافة مناهضة للعنف ضدّ المرأة في الاوساط الطلابية. وقد نفّذ المركز برامج تدريب للجهاز التعليمي على كيفية ايصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضدّ المرأة في مختلف أنشطتهم الصفية واللاصفية، كما على اكتشاف الصعوبات التعليمية لدى الفتيات والفتيان في مرحلة مبكرة، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي ودار المعلمين، ومدراء المدارس الرسمية والمسؤولين في المدارس الخاصة.

وقد عملت اكاديمية قوى الامن الداخلي على ادماج مفاهيم واجراءات حماية المرأة من العنف في مناهج قوى الامن، كما درّبت الجهاز المعني بالعنف ضدّ المرأة على كيفية تلقي الشكاوى والتعاطي مع المعنفات.

ورغم اعلان وزارة الشؤون الاجتماعية (مركز التدريب الاجتماعي) عن قيامها بدراسات وابحاث حول اساليب التدريب التطبيقية الحديثة التي أدّت الى بلورة اساليب تدريب حديثة، الا أنها لم تعمل على تعميم نتائج هذه الدراسات على المنظمات العاملة في مجال المرأة. كذلك، لم تعمل الوزارة على تبادل الخبرات مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، كما لم يعمل مركز التدريب الاجتماعي في الوزارة على تطوير قدرات العاملين/ات في الجمعيات والهيئات الاهلية الناشطة في العمل على قضايا المرأة. وينسحب هذا على وزارة الصحة العامة التي لم تعمل على اعداد برامج تدريب/أو اعادة تأهيل لبناء قدرات العاملين/ات الصحيين في المراكز الصحية التابعة لها لضمان جودة الخدمات المقدمة.

أما أكثر ما يلفتنا في اجابات الوزارات جميعها انه، رغم تعيين نقطة ارتكاز جندري أو اكثر لديها، لم تقم اي منها بتعميم قرار تعيين ومهام وصلاحيات هذه النقاط على مختلف المديريات والمصالح داخل الوزارة. ويحدّ هذا من قدرة هذه النقاط على القيام بالمهام المطلوب القيام بها وبخاصة امكانية تعاونها مع مراكز صنع القرار داخل الوزارة.

رابعاً: المنظمات الدولية

الى جانب الجهات الدولية المختلفة التي أعلنت منظمات المجتمع المدني والوزارات تلقيها الدعم منها، والواردة اسماءها في الجدول أدناه، قامت بعض الجهات الدولية بتنفيذ عدد من المشاريع في مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات وهي:

صندوق الامم المتحدة للسكان

- مشروع «تعزيز قدرات المؤسسات»، مستمر منذ العام ٢٠١٠ ويهدف الى الاشراف على عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وينفّذ على الصعيد الوطني بالشراكة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. يستهدف جميع المعنيين بالمساواة الجندرية وتمكين النساء وبخاصة منظمات المجتمع المدني العاملة على احقاق هذه المساواة. يقدّم هذا المشروع الدعم المادي والتقني والبشري.

منظمة الاسكوا

- مشروع « ورش عمل لتدريب المدربين/ات على ادماج النوع الاجتماعي في عمل وزارة الشؤون الاجتماعية، وعلى تقنيات التدريب ومفاهيم النوع الاجتماعي». امتدت كل ورشة عمل على مدى يومين وهدفت الى بناء قدرات المعنيين/ات بدمج النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات الرسمية. استهدفت وزارة الشؤون الاجتماعية، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ومدراء المراكز الاقليمية للخدمات الاجتماعية، وممثلين عن المنظمات الدولية.

BRIDGE

- مشروع «BRIDGE للتدريب» الذي هدف الى بناء قدرات النساء في الانتخابات والمشاركة السياسية. استهدف منظمات المجتمع المدني وبخاصة منها العاملة في مجال حقوق المرأة، والاحزاب السياسية. مدة المشروع ٥ أيام وقدّم الدعم التقني. نُفّذ في بيروت وبلغ عدد المستفيدات منه ٢٥ سيدة.

مكتب التعاون الايطالي

- مشروع «تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية». مدته سنة ونصف. نُفّذ بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية والبلديات، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.استهدف الناشطات في العمل السياسي من كامل الاراضي اللبنانية وموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية. قدّم الدعم المادي والتقني والبشري، وهدف الى تمكين المرأة سياسياً ودمج مفاهيم النوع الاجتماعي في عمل وزارة الشؤون الاجتماعية. يتوقع ان يبلغ اجمالي عدد المستفيدين/ات منه ٢٠٠ شخص.

منظمة أوكسفام

- مشروع «لانا LANA : الهويات السياسية المتحولة في سبيل مشروع المساواة الجندرية». يمتدّ المشروع على مدى ثلاث سنوات ٢٠١٤-٢٠١٦ وينفّذ بالشراكة مع منظمة أبعاد واللجنة الوطنية لمتابعة قضايا المرأة. يهدف المشروع الى بناء قاعدة من النساء والرجال، من مختلف الخلفيات، القادرين على إحقاق التغيير للعمل ضمن جماعاتهم/ن على رفع الوعي حول الادوار الجندرية وأهمية المشاركة السياسية للمرأة، وتمكينهم/ن من مناصرة المشاركة السياسية للمرأة. قدّم المشروع الدعم المادي والتقني واستهدف الجماعات.

- مشروع «مشاركة المرأة في الحياة العامة». يهدف الى تفعيل وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع العام، عبر مدّ النساء بالمهارات المتطورة لاتاحة فرص أكبر لهن، وعبر تكريس وتعزيز مفاهيم المساواة الجندرية. نُفّذ المشروع بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ولجنة متابعة قضايا المرأة في لبنان.

UNDP	UNFPA
UNHCR	Oxfam
WHO	World Learning
ESCWA	Open Society Foundation
European Union	EYH Project
USAID	DROSOS
Ford Foundation	Care International
مكتب التعاون الايطالي	International Medical Corps (IMC)
السفارة الاميركية	Caritas Luxembourg
وكالة التنمية الفرنسية	Women's International League for Peace and Freedom (WILPF)

الجهات الدولية الداعمة لمنظمات المجتمع المدني والوزارات الناشطة في مجال بناء القدرات

خـلاصــة المحـور

تشـير المعلومـات الـواردة اعـلاه الى وجـود مسـتوى مرتفـع مـن الوعـي لاهميـة بنـاء القـدرات الذاتيـة بجميـع جوانبهـا لـدى منظـمات المجتمـع المـدني، وشـمول عملهـا في هـذا المجـال للمتطوعـين/ات لمـا في ذلـك مـن فوائـد عـلى صعـد عـدّة. وأكـثر مـا يلفتنـا في هـذه النتائـج العمـل عـلى منهجـة عملهـا والـذي يتجسـد في عـدد المنظـمات التـي أعلنـت عـن وضعهـا خططـاً اسـتراتيجية لمقاربـة كل مـن المعنيـين باعطـاء الدفـع لعملهـا، وبخاصـة الخطـط الهادفـة الى اسـتقطاب العنـصر الشـاب للعمـل معهـا، لـتردم بهـذا هـوة طالمـا عانـت منهـا المنظـمات العاملـة في مجـال حقـوق المـرأة.

كذلـك تشـير المراجعـة للتقريـر السـنوي الـذي أصدرتـه الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة عـن عملهـا وانجازاتهـا خـلال العـام ٢٠١٤، عملهـا الـدؤوب عـلى تطويـر قدراتهـا للقيـام بالمهـام الموكلـة اليهـا. الا أنـه في مقابـل هـذا نجـد غيابـاً للتعـاون مـن قبـل الاجهـزة الرسـمية في مجـال توفـير المـوارد اللازمـة لتمكينهـا مـن القيـام بعملهـا. وتجـدر الاشـارة في هـذا المجـال الى عـدم قيـام اي مـن الـوزارات بتعميـم قـرار تعيـين نقـاط الارتـكاز الجنـدري وتحديـد مهامهـا وصلاحياتهـا عـلى مختلـف المديريـات والمصالـح داخـل الـوزارة لتمكـين هـذه النقـاط مـن القيـام بعملهـا داخـل الـوزارة مـن جهـة ، ومـدّ الهيئـة الوطنيـة بالدعـم الـلازم لعمـل هـذه الاخـيرة مـن جهـة ثانيـة. وفي حـين أظهـرت المراجعـة لعمـل الهيئـة قيامهـا بتدريـب هـذه النقـاط حـول مفاهيـم النـوع الاجتماعـي والمواثيـق الدوليـة، والتـي عـلى أهميتهـا كنقطـة انطـلاق، تبقـى غـير كافيـة لتحقيـق الاهـداف المنشـودة مـا لم ترفـق بتدريـب عمـلاني حـول كيفيـة تطبيـق هـذه المفاهيـم قطاعيـاً.

١١- مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة الهـدف الاسـتراتيجي لهـذا المجـال بحمايـة الفتـاة والمـرأة في حـالات الطـوارىء والنزاعـات المسـلحة والحـروب والكـوارث الطبيعيـة. ووضعـت خطـة العمـل في هـذا المجـال الاهـداف العملانيـة التاليـة:

- مشـاركة اوسـع للمـرأة ودور فاعـل لهـا في انشـطة الحـوار وحـلّ النزاعـات وبنـاء ثقافـة السـلام لتخطّـي الأثـار الناجمـة عـن الحـروب بمـا يتـماشى مـع قـرار مجلـس الامـن رقـم ١٣٢٥
- تدابـير وقائيـة مـن النزاعـات والكـوارث الطبيعيـة تحـرص عـلى مشـاركة النسـاء وتعمـل عـلى تقديـر المخاطـر بمـا يراعـي النـوع الاجتماعـي
- تدابـير وبرامـج اغاثـة وحمايـة تراعـي النـوع الاجتماعـي وتضمـن سـلامة النسـاء مـن العنـف القائـم عـلى النـوع الاجتماعـي
- بنـاء قـدرات الخلايـا المحليـة مـع مراعـاة احتياجـات النسـاء والرجـال عنـد حصـول كـوارث ونزاعـات
- اجـراء دراسـات وابحـاث حـول طبيعـة المخاطـر التـي تهـدد كلا مـن النسـاء والرجـال في حـالات الكـوارث والحـروب.

وفي سـبيل تحقيـق هـذه الاهـداف العملانية، نـصّ الخطـة عـلى مجموعـة مـن التدخـلات المطلوبـة موزعـة عـلى اربـع مسـتويات وهـي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات، والقوانـين، والتشريعـات

- إشراك المـرأة في مختلـف جلسـات الحـوار الوطنيـة كافـة وفي المصالحـات التـي تجـري والتأكّـد مـن مشـاركتها في مختلـف اللجـان، و/أو الوفـود الدبلوماسـية والمباحثـات الدوليـة
- العمـل عـلى تشـجيع انخـراط المـرأة في مختلـف المراكـز القياديـة لا سـيما البلديـات وفي المجلـس النيـابي والـوزارات وفي المواقـع العليـا وفي الادارات العامـة التـي تعنـى بإدارة الكـوارث والنزاعـات ومعالجتهـا
- زيـادة التثقيـف السـياسي للمـرأة وتشـجيعها عـلى الانخـراط في الأحـزاب وتـولّي مسـؤوليات ومهـمّات قياديـة.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة

- وضـع آليـات تكفـل مشـاركة متوازنـة للمـرأة والرجـل في الخلايـا المحليـة المناطقيـة بالتعـاون مـع البلديـات ومؤسسـات المجتمـع المحـلي لإدارة مواجهـة الكـوارث ولإتّخـاذ التدابـير الوقائيـة اللازمـة
- جمـع بيانـات ومعلومـات تحـدّد طبيعـة المخاطـر والآثـار المترتبـة عـلى كل مـن النسـاء والرجـال
- تحضـير الملاجـىء ومعـدّات الإغاثـة اللازمـة مـع مراعـاة الحاجـات المختلفـة لـكلّ مـن النسـاء والرجـال وقـدرة كل منهـما عـلى الوصـول اليهـا
- تضمـين نظـام الإنـذار المبكـر التدابـير التـي تكفـل وصولـه الى مختلـف الفئـات الاجتماعيـة بمـا فيهـا النسـاء داخـل البيـوت وذوي الاحتياجـات الخاصـة
- اعتـماد تدخّـلات تراعـي حصـول جميـع الفئـات مـن نسـاء ورجـال وأطفـال وشـباب عـلى المسـاعدات الإنسـانية بطريقـة متسـاوية، عادلـة وسريعـة
- التأكّـد مـن إدمـاج خدمـات الصحـة الإنجابيـة للمـرأة في برامـج الإغاثـة والمسـاعدات الإنسـانية
- تطويـر برامـج (نـدوات، حمـلات توعيـة، منشـورات ولقـاءات تثقيفيـة) لتوعيـة المجتمـع عـلى كيفيـة التصرّف في حـالات الكـوارث
- نـشر تدابـير حمايـة للنسـاء والأطفـال وكبـار السـنّ من الاعتداءات الجنسـية والعنفيـة في حالات النزاعـات والتشرّد والحـروب والكـوارث الطبيعيـة عـلى مختلـف الفرقاء.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى بنـاء القـدرات البشريـة والمؤسسـاتية

- إعـداد برامـج تدريبيـة حـول الاحتياجـات المختلفـة للنسـاء والرجـال في حـالات الكـوارث والنزاعـات موجَّهة للخلايـا المحليـة والمناطقيـة.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- إعـداد بيانـات ومعلومـات لتحديـد طبيعـة المخاطـر وآثارهـا لـكل مـن النسـاء والرجـال في حـالات الحـروب وفي حـالات الكـوارث الطبيعيـة وتسـاهم في تحديـد طـرق التدخـل السـليمة للنسـاء والرجـال.

لـدى التمعـن في التدخـلات والمـؤشرات نجـد انهـا بمجملهـا مطلوبـة مـن جهـات رسـمية اكـثر مـما هـي مطلوبـة مـن المجتمـع المـدني. لـذا سـتعبّر النتائـج ادنـاه عـن مـا قـام بـه المجتمـع المـدني للعمـل والمسـاعدة عـلى الحـد مـن اثـار هـذه الاوضـاع، خاصـة في ظـل مشـكلة النزوحين السـوري والعراقـي الى لبنان بنتيجـة الحـرب القائمـة في هذيـن البلديـن.

أولاً: منظمات المجتمع المدني

أظهـرت المقارنـة بـين عـدد منظـمات المجتـم المـدني العاملـة في مجـال حمايـة الفتـاة والمـرأة في حـالات الطـوارىء والنزاعـات خـلال العامـين ٢٠١٣ و٢٠١٤ تراجعـاً بنسـبة النصـف (٣٠٪ عـام ٢٠١٣ مقابـل ١٥،٣٪ في العـام ٢٠١٤) . إذ بلـغ عـدد المنظـمات العاملـة في هـذا المجـال ١٠ منظـمات خـلال العـام ٢٠١٤ مقابـل ١٢ منظمـة عـام ٢٠١٣. ولقـد استرشـدت ٧ منظـمات منهـا بخطـة العمـل الوطنيـة بدرجـة متوسـطة(منظمتان)، وبدرجـة محـدودة (٥ منظـمات). وقامـت منظمتـان فقـط بإجـراء دراسـات وأبحـاث حـول مواضيـع ذات علاقـة بمجـال حمايـة الفتـاة والمـرأة في حـالات الطـوارىء والنزاعـات، وواحـدة منهـا فقـط عملـت عـلى نـشر دراسـاتها.

يظهـر التدقيـق في نـوع الانشـطة التـي قامـت بهـا منظـمات المجتمـع المـدني، والـواردة في الجـدول رقـم ١ الـوارد في

الملحق رقم ٢، تلبيتها لغالبية التدخلات التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية باستثناء اقامة دورات تدريب على كيفية تحضير الملاجىء ومعدّات الاغاثة اللازمة التي لم تعمل عليها أي من المنظمات. فقد قامت ٥ منظمات بالمطالبة بإشراك المرأة في جلسات الحوار الوطنية وحلّ النزاعات. كما طالبت ٤ منظمات بتمثيل المرأة في الوفود الدبلوماسية والمباحثات الدولية. واعتمت المنظمات وسائل عدة للدفع بمطالبها هذه كتوقيع العرائض (٤ منظمات)، وعقد لقاءات مع صنّاع القرار (٣ منظمات)، وتوجيه رسائل الى وزارة الخارجية(منظمة واحدة)، وعقد لقاءات مع قيادات حزبية(٤ منظمات)ومع قيادات روحية(منظمتان)، واقامة تحالفات مع منظمات أخرى للضغط على الحكومة (٣ منظمات).

بالاضافة الى هذا، قامت ٧ منظمات بحملات توعية على أهمية اشراك المرأة في جلسات الحوار الوطني وحلّ النزاعات. وقد قامت ٣ منظمات بحملات التوعية هذه في الريف، في حين قامت بها ٥ منظمات في المدن. وتجاوز عدد المستفيدين/ات من الحملات التي قامت بها غالبية المنظمات ٤٠ مستفيد/ة و تعدّى ٧٠ مستفيد/ة من حملات واحدة من المنظمات. وبهدف زيادة وتفعيل مشاركة المرأة في مواقع القرار المعنية بحل النزاعات والتعاطي مع حالات الكوارث، عملت المنظمات على حثّ المرأة على الانخراط في المراكز القيادية في البلديات (٣ منظمات)، وفي المراكز القيادية في الاحزاب (٣منظمات)، وفي المجلس النيابي (منظمتان)، وفي الوزارات التي تُعنى بادارة الكوارث(منظمتان) والادارات العامة(منظمتان).

وترافق عمل المنظمات على تشجيع المرأة على الانخراط في المراكز القيادية مع انشطة تدريب على ادارة الكوارث وحلّ النزاعات للنساء في المراكز القيادية (٥ منظمات)، وفاق عدد المستفيدات من التدريب الذي قدمته كل من هذه المنظمات ٣٠ مستفيدة. وقدّ تمّ تأمين هذا التدريب للنساء في مراكز قيادية في البلديات (٣ منظمات)، وفي الاحزاب (منظمتان)، وفي الوزارات والمؤسسات العامة (منظمتان). وتراوح عدد المستفيدات من أنشطة كل من هذه المنظمات بين ١٠ و ٣٠ مستفيدة. كذلك قامت ٥ منظمات بتأمين هذا التدريب لموظفيها والمتطوعين لديها، وأمّنت ٤ منظمات تدريب حول هذه المواضيع للعامة، وكان معدل المستفيدات من انشطة كل من هذه المنظمات ٥٠ مستفيد/ة.

الى جانب هذا، عملت منظمتان على تطوير برامج حول كيفية التصرف في حالات الكوارث وعمّمتها عبر ندوات' وحملات توعية، ولقاءات تثقيفية، و TV Spots . كذلك قامت ٨ منظمات بحملات توعية على الاعتداءات العنفية والجنسي التي قد تحصل في حالات النزاع. وقد نفّذت هذه الحملات في مناطق ريفية (٥ منظمات)، وفي المدن (٧ منظمات)، وتجاوز عدد المستفيدات من أنشطة غالبية المنظمات ٧٠ مستفيدة.

وفي معرض قيامها بأنشطتها عملت منظمة واحدة على التنسيق والتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة أخرى مع المفوضية العامة لشؤون اللاجئين، و٤ منظمات مع منظمات غير حكومية أخرى، و٥ منظمات مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

أما بالنسبة لمدى توفر الدعم للمنظمات للقيام بأنشطتها ولمصادره، أعلنت ٨ منظمات عن تلقّيها الدعم من أجل بناء وتطوير قدراتها واستفادت ٥ منها من الدعم المادي، و٤ منظمات من الدعم التقني، ومنظمتان من الدعم البشري. وتلقّت هذه المنظمات الدعم من منظمات دولية غير حكومية(٦ منظمات)، ومن سفارة الولايات المتحدة (منظمتان)، ومن قطاع خاص (منظمة واحدة)، ومن مساهمات فردية (منظمة واحدة).

ثانياً: الوزارات والمؤسسات العامة

لم تظهر الاجابات الواردة من الوزارات وجود اي نشاط لديها يستهدف الفتاة والمرأة في هذا الاطار حصراً. الا أن اللاجئات السوريات والفلسطينيات وغيرهن استفدن على قدم المساواة من الخدمات التي تقدمها كل من وزارات الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي في مجال الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية. كذلك أظهرت الاجابات الواردة من منظمات المجتمع المدني قيام التعاون والتنسيق بين منظمة واحدة منها ووزارة الشؤون الاجتماعية لدى قيامها بأنشطتها في هذا المجال.

ثالثاً: المنظمات الدولية

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين

- مشروع «تطوير المهارات الحياتية لدى النساء»، مدته سنة ونفّذ بالتعاون مع شركاء المنظمة، واستهدف الجماعات المتواجدة في مختلف المناطق في لبنان وهدف الى اعطاء النساء اللاجئات فرصة بناء قدراتهن. قدّم الدعم المادي والتقني والبشري.
- مشروع «تأمين الحاجيات الاساسية». مدته سنة، نفّذ بالتعاون مع شركاء المنظمة وشمل كافة الاراضي اللبنانية. أستهدف اللاجئين والجماعات المضيفة. قدّم الدعم المادي والتقني والبشري.
- مشروع «لجان اللاجئين(النساء)». مدته سنة، نفّذ بالتعاون مع شركاء المنظمة وشمل كافة الاراضي اللبنانية. أستهدف جماعات اللاجئين .قدّم الدعم المادي والتقني والبشري.
- مشروع «رفع الوعي». مدته سنة، نفّذ بالتعاون مع شركاء المنظمة وهدف الى رفع الوعي حول بعض القضايا المتعلقة

بالمساواة الجندرية في اوساط جماعات اللاجئين على كافة الاراضي اللبنانية. قدّم الدعم المادي والتقني والبشري.

صندوق الامم المتحدة للسكان

- مشروع «الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحسين التعاطي معه في اوساط اللاجئات السوريات والنساء في الجماعات المضيفة». مدته سنة. نفّذ على الصعيد الوطني وبخاصة في بيروت والبقاع بالشراكة مع منظمة كفى عنف واستغلال، وفي جبل لبنان بالشراكة مع منظمة INTERSOS. استهدف النساء الناجيات من العنف، وقوى الامن، ومقدّمي الخدمات الاجتماعية والصحية والعاملين في المجال الانساني. قدّم الدعم المادي والتقني والبشري.

قوات الامم المتحدة الدولية في جنوب لبنان/ منظمة اليونيفل UNIFIL

- مشروع « بأصواتهن: مواقف وأراء نساء جنوب لبنان حول قضايا السلم والحرب»، مدته ٣ أشهر، استهدف ٩٠ سيدة من نساء جنوب لبنان ومن المنظمات الدولية. هدف الى اسماع صوت النساء الجنوبيات حول همومهن واهتمامتهن الى المسؤولين في المنظمات الدولية العاملة في لبنان. نفّذ بالشراكة مع مجوعة العمل على قضايا الجندر في جنوب لبنان و UNSCOL.

منظمة أوكسفام

- مشروع «الصوت السوري والمحاسبة VOICE»، هدف الى ايصال صوت اللاجئين السوريين وتعزيز الامكانية على محاسبة المسؤولين. قدّم الدعم المادي والتقني.
- الى جانب الانشطة التي قامت بها المنظمات الدولية هذه، قامت مجموعة من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية بتقديم الدعم على انواعه للقيام بانشطتها في هذا المجال. وعرض الجدول أدناه اسماء هذه الجهات.

UNFPA	DRC
UNHCR	IMC
UNICEF	Heartland Alliance
US Embassy	YWCA
IRC	KVINNA TILL KVINNA

لائحة باسماء الجهات الدولية التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع الدني للقيام بانشطتها في هذا المجال

خلاصة المحور

رغم التراجع الذي شهدته عينة العام ٢٠١٤ في عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال بالمقارنة مع نتائج العام ٢٠١٣، تظهر المعلومات الواردة اعلاه ان منظمات المجتمع المدني، رغم قلة عددها، قد قامت بمجهود مهم ضمن امكانياتها المحدودة لحماية المرأة اللبنانية وغير اللبنانية من نتائج واثار الاحداث التي تعصف بلبنان والمنطقة. وقد غطت انشطتها ، كما انشطة الشركاء الآخرين جميع الانشطة التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية. الا ان هذا العمل يبقى آنيا ومحدودا بتوفر الدعم كما بعوامل اخرى. وفي حين يمكن اعتبار المعلومات الواردة اعلاه مؤشرا على اندفاع المجتمع المدني لحماية المرأة والفتاة في اوقات النزاعات والحروب ، الا ان التدخلات الاساسية لتأمين الحماية للمرأة في هذه الاوضاع مطلوبة من وحدة الحد من مخاطر الكوارث وغيرها من الجهات الرسمية الوطنية والمحلية. لذا نرى ضرورة العمل الجاد والمكثّف لحثّ المعنيين على اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لضمان تحقيق الاهداف العملانية التي حددتها خطة العمل الهادفة الى تأمين الحماية للمرأة والفتاة في حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية وضمن اطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥.

١٢- مجال ادماج بعد النوع الاجتماعي في كافة المجالات

حـددت خطـة العمـل في مجـال النـوع الاجتماعـي هدفهـا الاسـتراتيجي « بادمـاج بُعـد النـوع الاجتماعـي في كل الميادين». وفي سـبيل تحقيـق هـذا نصّـت الخطـة عـلى الاهـداف العملانيـة التاليـة:

- تعميـم مفهـوم النـوع الاجتماعـي عـلى مختلـف القطاعـات وعـلى مسـتوى الادارات والمؤسسـات العامـة
- تعميـم مفهـوم النـوع الاجتماعـي عـلى مسـتوى القطاعـات الخاصـة
- مأسسـة عمـل نقـاط الارتـكاز في الادارات والمؤسسـات العامـة
- التشـبيك والتنسـيق بـين مختلـف افـراد نقـاط الارتـكاز
- تعزيـز معرفـة مسـؤولي الادارات العامـة والـوزارات ونقـاط الارتـكاز بمفهـوم النـوع الاجتماعـي وطريقـة ادماجـه في انشـطتهم
- اجـراء دراسـات وابحـاث جندريـة تسـمح بمعرفـة واقـع النـوع الاجتماعـي في لبنـان.

ونصّـت خطـة العمـل عـلى مجموعـة مـن التدخـلات المطلوبـة موزعـة عـلى اربـع مسـتويات وهـي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات والقوانـين والتشريعـات

- وضـع موازنـات تراعـي مفهـوم النـوع الإجتماعـي في الإدارات والمؤسسـات العامـة
- تضمـين مفهـوم النـوع الإجتماعـي في المباريـات التـي يجريهـا مجلـس الخدمـة المدنيـة
- ادمـاج مفهـوم النـوع الإجتماعـي في برامـج التدريـب والتأهيـل التـي تجريهـا الإدارات والمؤسسـات الرسـمية
- إجـراء تحليـل جنـدري لعـدد مـن المؤسسـات (عامـة وخاصـة) والبنـاء عـلى هـذه التجربـة بهـدف تعميمهـا
- تشـجيع المؤسسـات الخاصـة عـلى اعتمـاد مفهـوم النـوع الإجتماعـي في برامجهـا وأنشـطتها
- توضيـح دور نقـاط الإرتـكاز وتوصيـف مها مهم
- تظهـير دور نقـاط الإرتـكاز ومهامهـا في الإدارات والمؤسسـات العامـة
- تشـجيع إنشـاء وحـدات مختصّـة بالنـوع الإجتماعـي في الإدارات والمؤسسـات العامـة
- متابعـة دوريـة للإنجـازات التـي يتـمّ تحقيقهـا مـن قبـل نقـاط الإرتـكاز في مواقـع عملهـم.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة

- وضـع آليـة تنسـيق بـين الهيئـة ونقـاط الإرتـكاز في الـوزارات مـن جهـة وبـين مختلـف نقـاط الإرتـكاز مـن جهـة أخـرى
- تمتـين شـبكة نقـاط الإرتـكاز في علاقاتهـا مـع بعضهـا ومـع الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة مـن خـلال لقـاءات دوريـة وتبـادل خـبرات وتجـارب ومعلومـات.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى بنـاء القـدرات البشريـة والمؤسسـاتية

- تنظيـم لقـاءات دوريـة مـع مسـؤولي الادارات العامـة والـوزرات تتنـاول كيفيـة إدمـاج بُعـد النـوع الإجتماعـي في السياسـات والبرامـج والأنشـطة
- تدريـب مسـتمرّ لنقـاط الإرتـكاز وفـق احتياجاتهـم وطبيعـة تدخلهـم في الإدارات التـي يعملـون فيهـا.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- تخصيـص منـح جامعيـة لإجـراء دراسـات جندريـة في مختلـف المجـالات
- وضـع قاعـدة معلومـات مبنيّـة عـلى النـوع الإجتماعـي في مختلـف القطاعـات.

فـالى اي درجـة تطابـق عمـل الـشركاء مـع مـا نصّـت عليـه خطـة العمـل الوطنيـة؟ وهـل حصـل تقـدم في هـذا المجـال خـلال العـام ٢٠١٤؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

تشـير المقارنـة بـين نتائـج عينـة العـام ٢٠١٤ وعينـة العـام ٢٠١٣ لجهـة عـدد منظـمات المجتمـع المـدني العاملـة في مجـال النـوع الاجتماعـي، الى زيـادة في هـذا العـدد مـن ١٥ منظمـة في العـام ٢٠١٣ الى ١٩ منظمـة عـام ٢٠١٤. لكـن هـذه الزيـادة في العـدد لم تقابلهـا زيـادة في النسـبة المئويـة مـن حجـم العينـة الاجـمالي والتـي تراجعـت مـن ٣٧،٥٪ الى ٢٩،٢٪ رغـم الزيـادة التـي طـرأت عـلى حجـم العينـة مـن جهـة، وشـملها لغالبيـة المنظـمات التـي كانـت ممثلـة في عينـة العـام ٢٠١٣ مـن جهـة اخـرى.

وعـلى صعيـد الاسترشـاد بخطـة العمـل الوطنيـة، أظهـر فـرز نتائـج الاسـتمارات ان ١٦ مـن المنظـمات العاملـة في هـذا المجـال قـد استرشـدت بهـذه الخطـة لكـن بدرجـات متفاوتـة. فقـد استرشـدت بهـا ٤ منظـمات بدرجـة كبـيرة ، و٣ بدرجـة متوسـطة ، و ٩ بدرجـة جـدّ محـدودة.

كذلـك أظهـر فـرز النتائـج تنـوّع الانشـطة التـي قامـت بهـا المنظـمات العاملـة في هـذا المجـال، كـما تطابـق معظمهـا مـع التدخـلات التـي نصّـت عليهـا هـذه الخطـة مـن تدخـلات مطلوبـة مـن منظـمات المجتمـع المـدني (راجـع/ي الجـدول رقـم ١ الـوارد في الملحـق رقـم ٢). فقـد عملـت ١٢ منظمـة عـلى حـثّ صنّـاع القـرار عـلى ادمـاج النـوع الاجتماعـي في السياسـات والخطـط والبرامـج، كـما عملـت ٥ منظـمات عـلى حثّهـم عـلى انشـاء وحـدات متخصصـة بالنـوع الاجتماعـي في الـوزارات والمؤسسـات العامـة. واعتمـدت في القيـام بانشـطتها هـذه عـلى عـدّة وسـائل. فقـد قامـت بعضهـا بعقـد لقـاءات مـع وزراء (٣ منظـمات)، ومـع نـواب (٧ منظـمات)، ومـع المكتـب الوطنـي للاسـتخدام (منظمتـان)، ومـع مجلـس الخدمـة المدنيـة (منظمتـان)، ومـع مسـؤولين في القطـاع الخـاص(٥ منظـمات). كـما لجـأت ٥ منهـا الى اسـلوب توقيـع العرائـض للمطالبـة بهـذا الادمـاج.

كذلك، قام عدد منها بانشطة للمطالبة بضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف في القطاع العام (٧ منظمات)، وفي القطاع الخاص (٩ منظمات)، كما طالب عدد منها بضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التمثيل على الصعيد المحلي (١٣ منظمة)، وعلى الصعيد الوطني(٨ منظمات)، وعلى الصعيد الدبلوماسي(منظمة واحدة).

وعلى صعيد التوعية والتثقيف، قامت ١٥ منظمة بانشطة تثقيفية حول ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج. وقد أقيمت هذه الانشطة في مناطق ريفية (١٠ منظمات)، وفي المدن (١٢ منظمة). وفي حين شملت انشطة ١٤ منظمة منها الاناث فقط، استهدفت أنشطة منظمة واحدة الاناث والذكور، وتجاوز عدد المستفيدات/ين من انشطة كل من ٩ منظمات ٧٠ مستفيد/ة. كذلك، قامت ١٥ منظمة بانشطة للتوعية على محتوى الوثائق والشرع الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، أقامت ٩ منها انشطتها هذه في مناطق ريفية، و١١ منظمة في المدن، وشملت بعض انشطة التوعية هذه الاناث فقط (١٢ منظمة)، والاناث والذكور (٣ منظمات)، وتجاوز عدد المستفيدات/ين من انشطة التوعية التي قامت بها ١١ منظمة حول هذا الموضوع ٧٠ مستفيد/ة.

وبهدف ضمان توعية وتثقيف الجيل الصاعد حول مفاهيم النوع الاجتماعي، قامت ٦ منظمات بانشطة للمطالبة بادراج مواد حول النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في مناهج التدريس، منها ٤ منظمات طالبت بادراج هذه المواد في مناهج الجامعات ومعاهد التعليم العالي، و٤ بادراجها في المناهج المدرسية. بالاضافة الى هذه المطالبة، تواصلت ١٠ منظمات مع كليات ومعاهد التعليم العالي لحثّهم على تشجيع طلاب وطالبات الدراسات العليا على القيام بدراسات وابحاث حول النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، كما تواصلت منظمة واحدة مع المسؤولين في مجلس الخدمة المدنية لحثّهم على ادراج مواضيع تتناول النوع الاجتماعي في برامج التدريب والتأهيل التي يخضع لها الموظفين/ات في الوزارات والادارات الرسمية. كذلك، قامت ٦ منظمات بانشطة للمطالبة بازالة الصور النمطية للمرأة من الكتب المدرسية، و٩ منها طالبت بازالتها من الاعلام والاعلان.

بالاضافة الى الانشطة هذه، قامت ٩ منظمات بدراسات وابحاث حول مواضيع ذات علاقة بالنوع الاجتماعي، ونشرت ٣ منها الدراسات التي أجرتها. كذلك، قامت ٧ منظمات بجمع معلومات احصائية عائدة للنوع الاجتماعي عبر دراسات او ابحاث ميدانية اجرتها. ويلفتنا في هذه النتائج قيام منظمة واحدة بارسال هذه المعلومات الاحصائية الى المديرية العامة للاحصاء المركزي، ومنظمتان الى الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ومنظمة واحدة للوزارة/ات المعنية بنوع الاحصاءات، وارسال ٣ منظمات هذه المعلومات الى منظمات مجتمع مدني عاملة في المجال المعني. ويشكّل هذا مؤشراً على وعي المنظمات لاهمية تبادل المعلومات الاحصائية التي تعتبر حجر اساس في عمليات التخطيط الفاعل للبرامج والسياسات على انواعها.

وفي معرض قيامها بعملها عملت ٥ منظمات على التعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، و١١ منظمة مع لائحة طويلة من المنظمات غير الحكومية الاخرى، و١٠ منظمات مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. وتلقت ١٣ منظمة دعماً للقيام بانشطتها في هذا المجال، فاستفادت ١٢ منظمة من دعم مادي، و٦ منظمات من دعم التقني، و٦ من دعم بشري. وتوزعت مصادر الدعم على المنظمات الدولية الحكومية (٤منظمات)، والمنظمات الدولية غير الحكومية (٩ منظمات)، ومن سفارات(منظمة واحدة)، ومن وزارة الثقافة(منظمة واحدة)، ومن قطاع خاص(منظمتان)، ومن مساهمات فردية (٣ منظمات).

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تظهر المراجعة للتقرير السنوي عن اعمال وانجازات الهيئة الوطنية خلال العام ٢٠١٤ أن معظم أنشطتها قد هدفت الى تعزيز امكانية ادماج النوع الاجتماعي في القوانين والسياسات والبرامج. ويأتي في طليعة هذه الانشطة عمل الهيئة على التأكد من توفر نقطة ارتكاز جندري أو أكثر في كل من الوزارات والمؤسسات العامة. وفي هذا الاطار تقدمت بالطلب من مجلس الوزراء تعيين اعضاء جدد في شبكة نقاط ارتكاز النوع الاجتماعي في ١٠ وزارات وادارات. وبعد الاستجابة لهذا الطلب عملت الهيئة الوطنية على تطوير استمارة لانشاء وتحديث قاعدة معلومات مفصّلة عن أعضاء هذه الشبكة. كذلك، تمّ تحديد حاجات اعضاء الشبكة الذين عيّنوا عام ٢٠١٤ عبر استمارة ارسلت لهم/ن لتعبئتها. وبالتالي، قام فريق عمل الهيئة، الذي تمّ تدريبه عام ٢٠١٣ من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، بتدريب الاعضاء الجدد في الشبكة على مفاهيم النوع الاجتماعي، ودورهم وعلاقتهم بالهيئة الوطنية، كما على دور الآليات الوطنية في مجال حقوق المرأة، والتعريف بالاطر القانونية الدولية الخاصة لحماية المرأة من التمييز.

أما الدراسة القانونية التي أصدرتها الهيئة عام ٢٠١٣ ، وحدثها وأصدرتها عام ٢٠١٤ تحت عنوان « حقوق المرأة في التشريع اللبناني:الاحكام الجديدة والاصلاحات المرجوة»، فتضيء ليس ليس فقط على أماكن الخلل في التشريع اللبناني لجهة التمييز ضدّ المرأة، بل أيضا على غياب أي حساسية جندرية في القوانين اللبنانية، بما فيها قانون حماية المرأة وباقي أفراد الاسرة من العنف الاسري. لذا من الضروري استكمال هذا العمل الجاد في مجال التشريع لضمان استبدال اللغة الحيادية التي تصاغ بها القوانين اللبنانية بلغة أكثر حساسية واستجابة لقضايا النوع الاجتماعي. ولا يتم هذا الا بتخلي

الهيئة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني عن المقاربة المجتزئة للاصلاح القانوني المطلوب(الاقتصار على المطالبة بتعديل مواد) والمطالبة بمراجعة القانون المعني ككل لضمان مراعاة النوع الاجتماعي في احكامه من جهة، وتفادي الابقاء سهواً على مواد كفيلة بالاطاحة بأي انجازات حققت(المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات).

بالاضافة الى هذا، وبحكم عضويتها في منظمة المرأة العربية وحرصها على تطوير قدراتها في هذا المجال، شاركت الهيئة الوطنية في التدريبات التي تنفّذها المنظمة دورياً حول مواضيع تتعلق بالنوع الاجتماعي.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

باستثناء عمل مركز البحوث التربوي في مجال توعية موظفيه على مفاهيم ومقاربات النوع الاجتماعي وتدريبهم/ن على كيفية ادماج النوع الاجتماعي في برامج وشاريع المركز من جهة، وتعاونه مع وزارة التربية والتعليم العالي على ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي في المناهج المدرسية وتدريب الجهاز التعليمي في المدارس على كيفية ايصال هذه المفاهيم الى الطلاب عبر انشطتهم الصفية واللاصفية من جهة أخرى، لم يظهر فرز الاجابات الواردة من الوزارات والمؤسسات العامة الباقية قيامها بأي عمل في هذا الاتجاه.

ويلفتنا في اجابات جميع الوزارات والمؤسسات العامة عدم تعميم قرار تعيين نقاط الارتكاز الجندري على مختلف المديريات والمصالح والاقسام فيها. وبما ان احد المهام الاساسية الموكلة الى هذه النقاط هي العمل على التأكد من ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج ومشاريع هذه الوزارات والمؤسسات، يؤدي عدم التعميم هذا الى وضع هذه النقاط الجندرية في موقع الطائر المطلوب منه التحليق بعد قصّ اجنحته. ويشير هذا الى غياب الجدية لدى المسؤولين في الوزارات والمؤسسات في التعاطي مع هذا الموضوع. وهذا واقع يتطلب العمل من قبل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على تغييره بحكم موقعها ومهامها وصلاحياتها عامة، كما بحكم تبعية نقاط الارتكاز الجندري في عملها الى هذه الهيئة.

كذلك يلفتنا في اجابة المركز التربوي للبحوث والانماء اعلانه عدم توفر المخصصات المالية الكافية لادماج النوع الاجتماعي في سياساته وبرامجه، كما اعلان جميع الوزارات والمؤسسات العامة عدم مراعاتها لمفهوم النوع الاجتماعي لدى وضعها لموازناتها. وهذا أمر جدير بايلائه اهتماما من قبل منظمات المجتمع المدني، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، والمانحين الدوليين كونه يشكل حجر اساس في عملية القضاء على التمييز القائم على اساس النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، وعلى جميع الصعد.

رابعاً: المنظمات الدولية

أظهر فرز نتائج الاجابات الواردة من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، التي شملتها العينة قيام ثلاث منظمات بالعمل على موضوع ادماج النوع الاجتماعي. ونقدّم في ما يلي عرضاً مقتضبا للمشاريع التي نفّذتها.

صندوق الامم المتحدة للسكان

- مشروع «تعزيز قدرات المؤسسات»، مستمر منذ العام ٢٠١٠ ويهدف الى الاشراف على عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وينفّذ على الصعيد الوطني بالشراكة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. يستهدف جميع المعنيين بالمساواة الجندرية وتمكين النساء وبخاصة منظمات المجتمع المدني العاملة على احقاق هذه المساواة. يقدّم هذا المشروع الدعم المادي والتقني والبشري.

منظمة الاسكوا

- مشروع « ورش عمل لتدريب المدربين/ات على ادماج النوع الاجتماعي في عمل وزارة الشؤون الاجتماعية، وعلى تقنيات التدريب ومفاهيم النوع الاجتماعي». امتدت كل ورشة عمل على مدى يومين وهدفت الى بناء قدرات المعنيين/ات بدمج النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات الرسمية. استهدفت وزارة الشؤون الاجتماعية، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ومدراء المراكز الاقليمية للخدمات الاجتماعية، وممثلين عن المنظمات الدولية. قدّم الدعم التقني.

مكتب التعاون الايطالي

- مشروع «تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية». مدته سنة ونصف. نُفّذ بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية والبلديات، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. استهدف الناشطات في العمل السياسي من كامل الاراضي اللبنانية وموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية. قدّم الدعم المادي والتقني والبشري، وهدف الى تمكين المرأة سياسياً ودمج مفاهيم النوع الاجتماعي في عمل وزارة الشؤون الاجتماعية. يتوقع ان يبلغ اجمالي عدد المستفيدين/ات منه ٢٠٠ شخص.

الى جانب عمل الجهات المذكورة اعلاه، قامت مجموعة من المنظمات الدولية، من حكومية وغير حكومية ، الواردة اسماءها في الجدول ادناه بتقديم الدعم على انواعه للشركاء المحليين العاملين في هذا المجال.

UNFPA	DRC
UNICEF	KVINFO
UNHCR	Oxfam
ESCWA	Women International Fund
Norwegian Embassy	Kvinna Till Kvinna
Italian Cooperation Council	KAS
SIDA	المركز العربي للابحاث ودراسات السياسة
Hanns Seidel Foundation	
Open Society Institute	

لائحة باسماء الجهات الدولية التي قدمت الدعم للشركاء المحليين العاملين في مجال النوع الاجتماعي

خـلاصــة المحـور

تظهـر المراجعـة للمعلومـات اعـلاه ومقارنتهـا مـع التدخـلات المطلوبـة في هـذا المجـال، قيـام الـشركاء المعنيـين بتنفيـذ خطـة العمـل الوطنيـة بالعديـد مـن الانشـطة التـي تتطابـق مـع مـا تنـصّ عليـه مـن تدخـلات وانشـطة، خاصـة في مجـالات التثقيـف والتوعيـة والمطالبـة بادمـاج النـوع الاجتماعـي في عمـل مختلـف الجهـات المسـتهدفة. الا اننـا نجـد ان بعـض التدخـلات لم تلـق الاهتـمام المطلـوب، او تمّـت مقاربتهـا عـلى الصعيـد النظـري فقـط. ومـن التدخـلات التـي لم تلـق الاهتـمام المطلـوب توضيـح دور نقـاط الإرتـكاز وتوصيـف مهامهـم، وتظهـير دور نقـاط الإرتـكاز ومهامهـا في الإدارات والمؤسسـات العامـة، وتشـجيع إنشـاء وحـدات مختصّـة بالنـوع الإجتماعـي في الإدارات والمؤسسـات العامـة، والمتابعـة الدوريـة للإنجـازات التـي يتـمّ تحقيقهـا مـن قبـل نقـاط الإرتـكاز في مواقـع عملهـم. وبمـا أن المشـكلة تكمـن اساسـا في العموميـة التـي تمـت بهـا مقاربـة صلاحيـات هـذه النقـاط، وعـدم توفـر التدريـب الـلازم لهـا عـلى كيفيـة ادمـاج الجنـدر في مختلـف القطاعـات، نـرى مـن الـضروري قيـام الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة بالعمـل عـلى وضـع نـصّ يحـدد المهـام بدقـة، وينـص عـلى الآليـات اللازمـة لضـمان تمكـين هـذه النقـاط مـن القيـام بدورهـا بفعاليـة وعرضـه عـلى مجلـس الـوزراء لاقـراره. كذلـك، نـرى مـن الـضروري أن تعمـل الهيئـة بالتعـاون مـع الـشركاء المحليـين والدوليـين عـلى تأمـين التدريـب القطاعـي لـكل مـن النقـاط الجندريـة، والحـث عـلى انشـاء وحـدات جندريـة يرأسـها صاحـب/ة اختصـاص في مجـال النـوع الاجتماعـي. بالاضافـة الى هـذا يجـب تكثيـف العمـل عـلى حـثّ المعنيـين عـلى أخـذ موضـوع النـوع الاجتماعـي بجديـة في صياغـة القوانـين ووضـع الموازنـة.

القسم الرابع: المقترحات والخاتمة

استنادا الى ما ورد اعلاه من عرض وتحليل للمعلومات التي تم استقاؤها من فرز نتائج الاستمارات التي وجهتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية الى عينة شملت ٦٥ منظمة مجتمع مدني، وتسع وزارات، و١٩ منظمة دولية، حكومية وغير حكومية، من ضمنهم المنظمات الاعضاء في مجموعة العمل على قضايا النوع الاجتماعي في الامم المتحدة، ومن التقرير السنوي حول عمل وانجازات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وعدد من اللقاءات التشاورية التي عقدت معها؛

واستنادا الى مقارنة المعلومات اعلاه بما قام به الشركاء المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية خلال العام ٢٠١٣، والتي نعتبرها معيارا، أو قاعدة معلومات اساسية، يمكن الانطلاق منها لتحديد مدى التقدّم في تنفيذ هذه الخطة؛

واستنادا الى الزيادة في حجم العينات المستطلعة في اطار التحضير لاعداد هذا التقرير، والتي ساهمت بدرجة كبيرة في رفع مستوى تمثيل هذه العينات للانشطة والتدخلات التي قام بها الشركاء المعنيون بتنفيذ خطة العمل الوطنية، وبالتالي إضفاء الموضوعية على ما سيتمّ تقديمه من مقترحات، كما تأكيد أهمية اعادة التذكير بمقترحات وردت في تقرير العام ٢٠١٣؛

نتقدم من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وشركائها في تنفيذ خطة العمل الوطنية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان بالمقترحات التالية الهادفة الى زيادة وتفعيل قدرتها على اجراء تقييم علمي ومنهجي لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية الحالية او اية خطة مستقبلية والسير قدماً في تحقيق اهدافها الاستراتيجية.

على مستوى جمع المعلومات، وادخالها، وفرزها

- نعيد الاقتراح الذي تقدمنا به في التقرير السابق حول أهمية إدخال بعض المنظمات غير اللبنانية الناشطة في مجال المرأة (كالمنظمات الفلسطينية) في العينة المستطلعة ، خاصة وان الاستراتيجية الوطنية، والتي تهدف خطة العمل الوطنية الى تحقيق الأهداف التي نصّت عليها، تحمل عنوان «الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان» وليس «للمرأة اللبنانية» حصراً. وفي هذا الاطار نقترح ان يتمّ وضع استمارة خاصة بهذه المنظمات تراعي خصوصية عملها.
- كذلك، وفي ضوء ما ورد في خطة العمل الوطنية حول دور بعض المؤسسات العامة في تنفيذ الخطة، او كونها مصدرا للمعلومات حول بعض المؤشرات، نعيد الاقتراح السابق حول أهمية توسيع اطار عينة الوزارات والمؤسسات العامة لتشمل المديرية العامة للاحصاء المركزي، ومجلس الانماء والاعمار، ورئاسة مجلس الوزراء، وامانة سر مجلس النواب، ووزارة العدل، بالاضافة الى بعض البلديات أو اتحادات البلديات في المناطق.
- وفي ضوء الاجابات الواردة من الوزارات والمؤسسات العامة وما ظهر من نقاط ضعف فيها، والتي تمّ عرضها في مقدمة هذا التقرير، نقترح ان تكثف الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بحكم موقعها وعلاقتها بعمل نقاط الارتكاز الجندري في الوزارات والمؤسسات العامة، عملها على تمكين وبناء قدرات هذه النقاط في الوصول الى كامل المعلومات حول ما تقوم به هذه المؤسسات في مجال المرأة وادماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج العائدة للوزارة او المؤسسة العامة.

وفي هذا الاطار نتقدم من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالاقتراحات التالية:

- قيام الهيئة بالتواصل مع الوزراء والمدراء العامين في الوزارات المختلفة وحثهم على تعميم قرار تعيين نقاط الارتكاز الجندري على مختلف المديريات والمصالح في المؤسسات التابعة لهم/ن، خاصة بعد ان اظهر التقرير عدم قيام اي من هذه الوزارات او المؤسسات بتعميم قرار التعيين هذا، كما عدم تعميمهم للاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وخطة العمل العائدة لها،
- العمل على تضمين التدريبات التي تؤمنها الهيئة الوطنية لهذه النقاط تدريبا تطبيقياً على كيفية ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج مع التشديد على التدريب القطاعي في هذا المجال،
- العمل مع باقي الشركاء على حث المسؤولين على استحداث منصب خبير/ة في ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في كل من الوزارات والمؤسسات العامة، يترأس/ تترأس خلية جندرية تضم مندوبين/ ات عن كل من المديريات والمصالح في الوزارة المعنية،
- قيام الهيئة الوطنية بالعمل على مأسسة التعاون بين نقاط الارتكاز الجندري في مختلف الوزارات من جهة، وبينها وبين الهيئة من جهة ثانية، بهدف تبادل الخبرات ورفع مستوى التعاون بينها لزيادة فعاليتها في قيامها بعملها في خدمة الاهداف المرجوة.

- بالاضافة الى هذا، وبهدف الاحاطة باكبر قدر من المعلومات عن كل ما يمكن ان يصب في خدمة تنفيذ خطة العمل الوطنية، نعيد اقتراح العمل على ايجاد وسيلة لجمع المعلومات النوعية من:
  - القطاع الخاص حول اي سياسات او برامج او انشطة يمكن ادراجها تحت اي من المحاور الاثني عشر الواردة في الخطة (مثلا من قطاع المصارف حول تعديل نظام داخلي لضمان المساواة،

دعم ورعاية انشطة، مطالبة بتبني او تعديل قوانين او سياسات الخ...)؛
- المؤسسات الاعلامية على انواعها.

ويمكن جمع هذه المعلومات اما عبر استمارات او عبر حلقات نقاش مركّزة (Focus groups).

على مستوى خطة العمل الوطنية

مع بدء التحضير لاعداد خطة عمل وطنية جديدة للاعوام الثلاثة القادمة (٢٠١٦-٢٠١٨)، نقترح على الهيئة الوطنية والشركاء العمل على:

- اعادة النظر بتقسيمات الخطة وبخاصة بعض المؤشرات، ومدى صلاحيتها في قياس نتائج التدخلات المطلوبة.
- ادخال موضوع العمل على ضمان مراعاة النوع الاجتماعي لدى وضع موازنة الوزارات والمؤسسات العامة.
- تضمين محور بناء القدرات المؤسساتية النص على تشكيل آلية المتابعة والتنسيق المذكورة في بيان انجازات الهيئة الوطنية خلال العام ٢٠١٣، وادراجها كجهة مسؤولة عن المتابعة والتنسيق في متن الخطة.
- اضفاء الصفة الرسمية على ما تقوم به الهيئة الوطنية حاليا من مهام التنسيق والمتابعة عبر اعطائها دورا اساسيا وقياديا في تشكيل هذه الآلية وادارة عملها، والنص على هذا الدور في خطة العمل الوطنية. ويمكن ان يتم هذا بالاستناد الى المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢٠ تاريخ ١٩٩٨/١١/٥ التي حدّدت مهام الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. وبرأينا انه يجب ايلاء هذا الاقتراح الاهتمام اللازم خاصة في ضوء استمرار تصنيف عدد كبير من منظمات المجتمع المدني للهيئة كمنظمة مجتمع مدني (في اجاباتهم على الاستمارات). لذا نرى انه على الهيئة العمل على تغيير هذه الصورة وتثبيت موقعها ودورها كآلية وطنية رسمية.
- تأمين ترجمة خطة العمل الوطنية الجديدة حال صدورها الى لغة أجنبية واحدة أو أكثر لتسهيل اطّلاع الشركاء الدوليين عليها والاسترشاد بها لدى تحديد اولويات عملهم في مجال المرأة، خاصة وأنهم يشاركون بفعالية في الاستشارات التي تسبق وضع الخطة.

على مستوى الشركاء في تنفيذ خطة العمل الوطنية

- نقترح ان تقوم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ببناء وتعزيز شبكة علاقات وثيقة مع مختلف الجهات الداعمة، وبخاصة المنظمات الدولية والسفارات، لضمان تبادل المعلومات والاراء بطريقة منهجية وسليمة. وهذا كفيل بتعزيز دور الهيئة كاحدى المرجعيات المهمة عند قيام هذه الجهات المانحة بتحديد اولويات عملها في مجال حقوق المرأة في لبنان.
- كذلك نقترح على الجهات الدولية الداعمة لقضايا المرأة في لبنان ان تعمل على احقاق تنسيق وتكامل اكبر في تقديمها للدعم على انواعه لتجنب هدر الوقت والجهد والمال وضمان تخصيص الموارد حيث الحاجة ماسة لها، كما نتمنى عليها ان لا يؤدي اهتمامها بقضايا النازحين/ات، على ضرورته وأهميته، الى تناقص الدعم لمعالجة المشاكل الملحة التي تواجه المرأة اللبنانية حصراً.
- اما على صعيد الوزارات، فقد اعادت النتائج اعلاه التأكيد على مكامن الضعف والثغرات المعروفة في عمل الادارات اللبنانية، كما على غياب الارادة السياسية بمقاربة موضوع ادماج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج. لذا نرى من المجدي أن يشمل التدريب المقترح اعلاه لنقاط الارتكاز الجندري أكبر عدد ممكن من الموظفين/ات في الاجهزة الرسمية للدولة الذين يساهمون بشكل أو بآخر في رسم السياسات والخطط وتحضير الموازنة.
- اما على صعيد المجتمع المدني، فتلفتنا مقارنة الانشطة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ الى مدى استجابة هذه المنظمات للاوضاع الطارئة على الساحة اللبنانية، والتي تجلّت في عمل عدد من المنظمات على قضايا النازحات واللاجئات، كما الاندفاع والشمولية في تغطية الاغلبية الساحقة من التدخلات التي تنص عليها الخطة.
- وفي ضوء اعادة تأكيد التقرير الحالي على ما ورد في التقرير السابق حول استعداد القطاع الخاص للعب دور في احقاق المساواة الجندرية على مختلف الصعد، نقترح ان تقوم الهيئة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني بتكثيف التواصل مع هذا القطاع، وعلى كامل الاراضي اللبنانية، لحثه على لعب دور فاعل في عملية النهوض بالمرأة واحقاق المساواة الجندرية.
- استنادا الى تحليل النتائج والوعي للضوابط التي تحد من عمل الهيئة الوطنية، نقترح العمل على تأمين الدعم المادي والتقني والجهاز البشري اللازم لها لكي تستطيع الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها.
- باختصار، اثبتت هذه الدراسة لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية في عامها الثاني ان الشركاء المعنيين ملتزمين العمل على تحقيق الاهداف الاستراتيجية والعملانية التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية، وان عملية التنفيذ سائرة على الطريق الصحيح. وتبقى العقبات الاهم محدودية الموارد من جهة وغياب الارادة السياسية من جهة اخرى. لذا يجب الاستمرار في تكثيف الجهود والانشطة الهادفة الى كسب التأييد على جميع الصعد والمستويات الى جانب العمل الدؤوب الذي يقوم به الشركاء حاليا.

ملحق رقم ١: الجهات التي شاركت وساهمت وتعاونت مع الهيئة الوطنية لرفدها بالمعلومات عن سنة ٢٠١٤

معهد الدراسات النسائية في العالم العربي – الجامعة اللبنانية الاميركية	Jinishian Memorial Program in Lebanon
الجامعة الانطونية	جمعية شؤون المرأة اللبنانية
جامعة الجنان	اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة
جامعة البلمند	الجمعية الاستهلاكية لدعم تمكين المرأة في الغازية وجوارها
جامعة هايكازيان	PRODES
الجامعة العربية المفتوحة	لجنة الامهات في لبنان
Women's Rights Club – Saint Joseph University	جمعية الرابطة النسائية الخيرية في لبنان الشمالي
نقابة القابلات القانونيات في لبنان	مؤسسة تمكين المرأة - مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الايتام الاسلامية
الجمعية اللبنانية للتوليد والامراض النسائية	Active Advocacy for Communities of Tomorrow - ACT
جمعية بيت المرأة الجنوبي في لبنان	الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
جمعية الشبان المسيحية – لبنان	جمعية العزم والسعادة الاجتماعية
سمارت سنتر للاعلام والمناصرة	جمعية نساء رائدات
ALEF - Act for Human Rights	حركة مناهضة العنصرية
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية	جمعية صليب إعانة الأرمن
المكتب النسائي الانماءي – كفرذبيان	المركز العربي للتنمية
SGR Team - الملتقى النسائي العربي الأفريقي	جمعية الشابات المسلمات في بيروت
جمعية اللبنانيات الجامعيات	مركز الشراكة للتنمية والديمقراطية
المجلس العالمي لثورة الأرز- لبنان	الجمعية اللبنانية – المجموعة
جمعية إنماء القدرات في الريف	مؤسسة إنسان
جمعية الاتحاد النسائي التقدمي في لبنان	جمعية التوعيه والعمل الخيري - المنيه
تجمع الباحثات اللبنانيات	مؤسسة مخزومي
المجلس النسائي اللبناني	التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
لجنة حقوق المرأة اللبنانية	مركز صحة قلب المرأة - يدنا
اللجنة اللبنانية للسلام والحرية	جمعية مريم ومرتا
Caritas Lebanon Migrants Center	الحركة الإجتماعية
تجمع النهضة النسائية	Avenir Liban
World Vision in Lebanon	جمعية تنظيم الأسرة في لبنان
مؤسسات الإمام الصدر	رابطة المرأة العاملة في لبنان
الاتحاد الوطني للجمعية المسيحية للشابات في لبنان	مؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين
منظمة كفى عنف واستغلال	مؤسسة معروف سعد الثقافية الاجتماعية الخيرية
رابطة سيدات دير الأحمر	مؤسسة الصفدي

منظمات المجتمع المدني، الجامعات، مراكز الدراسات والنقابات التي شملتها العينة

وزارة العمل	وزارة الثقافة
وزارة الإعلام – الوكالة الوطنية للإعلام	وزارة الداخلية والبلديات
وزارة الشؤون الإجتماعية	المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي
وزارة التربية والتعليم العالي	وزارة الصحة العامة
المركز التربوي للبحوث والإنماء	وزارة البيئة

الوزارات والمؤسسات العامة التي شملتها العينة

UNFPA	FAO
UNDP Leap	WHO
ILO	Italian Agency for Development Cooperation
UNRWA	NDI
UNESCO	Amideast
UNIFIL	British Council
ESCWA	SFCG
UN Women	DRC
UNHCR	Oxfam

المنظمات/ الجهات الدولية التي شملتها العينة

ملحق رقم ٢: الجداول الإحصائية

المجال	عدد المنظمات الناشطة (للعام ٢٠١٤)	% من عينة عام ٢٠١٤ (٦٥ منظمة)	عدد المنظمات (للعام ٢٠١٣)	%من عينة عام ٢٠١٣ (٤٠ منظمة)
المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي	٢٥	٪٣٨،٤	١٩	٪٤٧،٥
مجال الصحة والصحة الانجابية	٢٨	٪ ٤٣	٢٠	٪٥٠
المجال الاقتصادي	٢٢	٪٣٣،٨	٢٦	٪٦٥
المجال التربوي	٣١	٪٤٧،٦	٢١	٪٥٢،٥
المجال السياسي ومواقع القرار	١٩	٪٢٩،٢	١٢	٪٣٠
قطاع بناء قدرات المؤسسات والجمعيات	١٨	٪٢٧،٦	٢٠	٪٥٠
مجال الثقافة والاعلام	١٣	٪٢٠	١٨	٪٤٥
مجال مكافحة الفقر لدى النساء	٢٠	٪٣٠،٧	١٥	٪٣٧،٥
مجال مناهضة العنف الموجّه بخاصة ضدّ الفتاة والمرأة	٢٥	٪٣٨،٤	١٦	٪٤٠
مجال البيئة	١٤	٪٢١،٥	٦	٪١٥
مجال النوع الاجتماعي	١٩	٪٢٩،٢	١٥	٪٣٧،٥
مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء، والنزاعات المسلحة، والحروب، وفي حالات الكوارث الطبيعية	١٠	٪١٥،٣	١٢	٪٣٠

جدول رقم ١:
مقارنة بين توزع عينة منظمات المجتمع المدني على المجالات التي وردت في خطة العمل الوطنية/ مقارنة عينة العام ٢٠١٤ بعينة العام ٢٠١٣

١-المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي

القانون المطلوب تعديله	عدد المنظمات		النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجال التشريعات	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣ (١٩ منظمة)	٢٠١٤ (٢٥ منظمة)
قانون العقوبات	٨	٨	٣٢,٠	٤٢,١٠
قانون الجنسية	٨	-	٢٨,٠	-
قانون الانتخاب	٧	-	٢٨,٠	-
قانون العمل	٧	٧	٢٨,٠	٣٦,٨٤
قانون العمل ليشمل العاملات في الخدمة المنزلية	٧	٧	٢٨,٠	-
قانون وانظمة الضمان الاجتماعي	٦	٧	٢٤,٠	٣٦,٨٤
قانون التجارة (الافلاس)	١	-	٤,٠	-
قوانين نقابات المهن الحرّة	٠	-	٠,٠	-
نظام موظفي الدولة (المساواة في معاش التقاعد الارثي)	١	-	٤,٠	-
قانون العنف الاسري (بعد تبنيه)	٩	-	٣٦,٠	-
قانون تنظيم عمل العمّال والعاملات الاجانب	-	٧	-	٣٦,٨٤
قوانين وانظمة تشريعية اخرى	-	٦	-	٣١,٥٧

جدول رقم ١:
عدد المنظمات التي تطالب بتعديل القوانين التي تميّز ضدّ المرأة (مقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤)

القانون المطلوب تبنّيه	عدد المنظمات		النسبة المئوية من العيّنة (٢٥ منظمة)	النسبة المئوية من العيّنة (١٩ منظمة)
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣
قانون يجرّم العنف ضدّ المرأة (قبل تبنيه)	١٢	١١	٣٢,٠	٤٢,١٠
قانون يجرّم التحرش الجنسي في مكان العمل والاماكن العامة	٦	٨	٢٨,٠	-
نظام التقاعد لمستخدمي المؤسسات العامة اسوة بموظفي الادارات العامة	٠	-	٢٨,٠	-
المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانية التعليم الابتدائي	٢	-	٢٨,٠	٣٦,٨٤
قانون مدني للاحوال الشخصية	٨	-	٢٨,٠	-
قانون زواج مدني اختياري	٨	-	٢٤,٠	٣٦,٨٤
غيره	٠	٦	٤,٠	-

جدول رقم ٢:
عدد المنظمات موزعة على القوانين المطلوب وضعها او تبنّيها (٢٠١٣ و٢٠١٤)

المواد المطلوب رفع التحفظ عنها	عدد المنظمات		النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجال التشريع		النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجال المطالبة برفع التحفظات	
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤ (٢٥ منظمة)	٢٠١٣ (١٩ منظمة)	٢٠١٤ (٧ منظمات)	٢٠١٣ (١٦ منظمة)
المادة ٩(الجنسية)	صفر	١٠	صفر	٥٢،٦٣	صفر	٦٨،٥
المادة ١٦ (الاحوال الشخصية)	١	١٢	٤	٦٣،١٥	١٤،٢٨	٧٥
المواد ٩و١٦	٦	٧	٢٤	٣٦،٤٨	٨٥،٧١	٤٣،٧٥

جدول رقم ٣:
بحسب مواد اتفاقية السيداو التي تطالب برفع تحفظ الدولة اللبنانية عنها

نوع النشاط	عدد المنظمات		
	نعم	كلا	لا جواب
عقد لقاءات مع اعضاء البرلمان	٦	١٣	٦
عقد لقاءات مع رؤساء كتل نيابية	٤	١٥	٦
تقديم شهادة او اكثر امام لجنة/ان نيابية	١	١٦	٨
تقديم نصوص تعديلية او نصوص للقوانين المطلوب تبنيها	٥	١٣	٧
عقد لقاءات مع أعضاء في الحكومة	٦	١٢	٧
عقد لقاءات مع قيادات حزبية	٦	١٢	٧
عقد لقاءات مع قيادات روحية	٦	١٣	٦
عقد جلسات حوارية مع رجال دين بهدف التوصل الى مقاربة منفتحة لقضايا المرأة خاصة في مجال الاحوال الشخصية	٨	١١	٦

جدول رقم ٤:
توزع المنظمات على نوع النشاط الذي استهدف صنّع القرار بهدف الدفع بمطالبهم المتعلقة بتعديل او تبني تشريعات تضمن حقوق المرأة

نوع النشاط	عدد المنظمات
تنظيم لقاءات مع وسائل الاعلام	٩
تنظيم او مشاركة في اعتصامات	١٠
تنظيم او مشاركة في مسيرات	١٠
توقيع عرائض	١٣
توعية شعبية على مضامين القوانين واهمية التعديلات المطلوبة	١٤
توعية المرأة الى حقوقها التي نصّت عليها القوانين	١٨
انشطة اعلامية او اعلانية للمطالبة بتعديل او تبني قوانين او انظمة او تشريعات	١٢

جدول رقم ٥:
توزع المنظمات على انشطة التوعية الشعبية والضغط على صنّاع القرار

٢-المجال التربوي

نوع النشاط	عدد المستفيدات/ين					مكان اقامة الانشطة	
	أقل من ٢٠	٢١-٤٠ مستفيد	٤١- ٦٠ مستفيد	+٦٠ مستفيد	لا جواب	ريف	مدن
محو امية النساء الراشدات	٨	٥	٢	٣	٢	٣	٢
محو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات	٦	٣	-	٤	-	٤	٤
التدريب على المهارات الحياتية	١٢	١٠	٤	٧	٢	٣	٤
تأمين دروس خصوصية للتلامذة المحتاجين	٨	٢	١	٤	٢	٣	١
تأمين دروس خصوصية لذوي وذوات الاحتياجات الخاصة	١	صفر	١	٢	٢	١	٢
نشاطات لا صفيّة	١٤	٦	٩	٢	٢	٢	١
نشاطات تستهدف اهل التلامذة	٦	٥	١	٩	١	-	-
انشطة لتوجيه وتدريب الفتيات على مهن خارج التنميط القائم على النوع الاجتماعي	٦	٤	٣	٤	-	٤	-
نشاطات ترتبط بسبل الحل السلمي للنزاعات	١١	٦	١	٩	٢	٣	-
نشاطات لتدريب الجهاز التعليمي على كيفية إيصال مفاهيم النوع الاجتماعي والعنف ضدّ المرأة في عملهم التربوي	٦	١	-	٣	-	٢	٣

جدول رقم ١:
عدد المنظمات موزعة على متغيري نوع النشاط وعدد المستفيدين/ات وعلى متغير مكان اقامة الانشطة(٢٠١٤)

نوع النشاط	عدد المنظمات موزعة على المحافظات التي أقامت دوراتها فيها						
	بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	عكار
محو امية النساء الراشدات	٣	٣	٣	١	٣	١	٢
محو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات	٤	٣	٢	٢	٢	صفر	١
التدريب على المهارات الحياتية	٥	٨	٧	٥	٦	٢	٥
تأمين دروس خصوصية للتلامذة المحتاجين	٢	٤	٣	١	٢	صفر	١
تأمين دروس خصوصية لذوي وذوات الاحتياجات الخاصة	٢	٢	١	١	٣	١	١
نشاطات لا صفيّة	٧	٩	٥	٤	٥	١	٢
نشاطات تستهدف اهل التلامذة	١	٤	٤	٤	٤	٢	٢
انشطة لتوجيه وتدريب الفتيات على مهن خارج التنميط القائم على النوع الاجتماعي	٢	٤	٣	٣	٢	٢	٢
نشاطات ترتبط بسبل الحل السلمي للنزاعات	٦	٤	٥	٤	٥	٣	٣
نشاطات لتدريب الجهاز التعليمي على كيفية إيصال مفاهيم النوع الاجتماعي والعنف ضدّ المرأة في عملهم التربوي	٤	١	٢	١	٤	صفر	١

جدول رقم ٢:
المنظمات الناشطة في المجال التربوي موزعة على نوع النشاط والمحافظة التي أُقيمت فيها الدورات

٣-مجال الصحة بما في ذلك الصحة الانجابية

نوع النشاط	عدد المنظمات ٢٠١٤	٪ من العينة الناشطة في المجال ٢٠١٤	عدد المنظمات ٢٠١٣	٪ من العينة الناشطة في المجال ٢٠١٣
تأهيل/ تجهيز مستوصفات أو مستشفيات حكومية أو مراكز رعاية صحية	٢٠	٪٧١،٤	٤	٪٢٠
بناء قدرات العاملين/ات في المستوصفات و/او المستشفيات الحكومية و/او مراكز الرعاية الصحية	١٥	٪٥٣،٥٧	١٦	٪٨٠
حملات تثقيف وتوعية	٢٥	٪٨٩،٢٨	١٩	٪٩٥
تقديم خدمات صحية عن طريق العيادات النقالة	٦	٪٢١،٤٢	-	-
تقديم خدمات صحية عن طريق مستوصفات(بما فيها مراكز الصحة الاولية ومراكز التنمية الاجتماعية)	١٠	٪٣٥،٧١	١٢	٪٦٠
التوعية على القضايا الصحية عبر وسائل الاعلام والاعلان	١٦	٪٥٧،١٤	٦	٪٣٠
تأمين خدمات صحية للفئات المهمشة من النساء	١٠	٪٣٥،٧	-	-
تقديم خدمات صحية خاصة بالنازحات/ اللاجئات	١٥	٪٥٣،٥٧	-	-

جدول رقم ١:
توزّع المنظمات على نوعية الانشطة التي تقوم بها(مقارنة بين ٢٠١٣ و٢٠١٤)

عدد المنظمات	عدد المستوصفات و/أو المستشفيات و/أو مراكز العية الصحية التي تمّ تأهيلها/تجهيزها
١	١
٢	٢
١	٥
١	٨
١	١٠
١	١٧

جدول رقم ٢:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغير عدد المستوصفات و/أو المستشفيات الحكومية أو مراكز الرعاية الصحية التي ساهمت بتأهيلها/تجهيزها

المواضيع الصحية التي شملتها أنشطة التوعية والتثقيف	عدد المنظمات ٢٠١٤	عدد المنظمات ٢٠١٣
الصحة العامة	١٦	١٢
صحة المرأة الحامل	١٦	١١
الصحة النفسية	١٥	١٥
امراض السرطان والوقاية منها	١٣	١٠
سرطان الثدي	١٥	١١
سرطان الرحم	٨	١١
الامراض المنقولة جنسيا (السيدا/ الالتهابات الفطرية الخ...)	١٠	٩
ترقق العظام	١٠	١
الصحة الانجابية والجنسية لدى المراهقات	١٢	١٤
تنظيم الاسرة ووسائل منع الحمل	٩	٧
توعية حول امراض ومواضيع صحية أخرى	١٤	-

جدول رقم ٣:
عدد منظمات المجتمع المدني موزعة على المواضيع الصحية التي شملتها أنشطة التوعية والتثقيف/ مقارنة بين ٢٠١٣ و ٢٠١٤

نوع الخدمة الصحية	عدد المنظمات التي قدمتها عبر العيادات النقّالة	عدد المنظمات التي قدمتها عبر المستوصفات
صحة عامة	٦	٩
صحة انجابية وجنسية	٣	٧
تنظيم الاسرة	٢	٥
رعاية الام الحامل	٣	٨
الوقاية من الالتهابات المنقولة جنسيا	٣	٥
صحة نفسية	٣	٥
الكشف المبكر لامراض سرطانية	١	٥
ترقق العظام	٢	٥
خدمات صحية لذوي/ات الاحتياجات الخاصة	٣	٥

جدول رقم ٤:
توزع المنظمات على متغير الخدمات الصحية التي قدمتها عبر العيادات النقالة و المستوصفات بما فيها مراكز الصحة الاولية ومراكز التنمية الاجتماعية

٤-مجال مكافحة الفقر لدى النساء

نوع الخدمة	عدد المنظمات ٢٠١٤	% من المنظمات الناشطة في المجال ٢٠١٤	عدد المنظمات ٢٠١٣	% من المنظمات الناشطة في المجال ٢٠١٣
تأمين قروض مالية مسهّلة	٦	٣٠	٣	٢٠
بناء قدرات تقنية ومهنية	١٧	٨٥	٦	٤٠
تقديم خدمات صحية	١٥	٧٥	٦	٤٠
تقديم خدمات تربوية	١١	٥٥	٤	٢٦،٦
انشطة تثقيفية وترفيهية للمسنين/ات	١٠	٥٠	٦	٤٠
تقديم خدمات صحية خاصة بالنازحات/ اللاجئات	١٥	٥٣،٥٧٪	-	-

جدول رقم ١:
توزع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال محاربة الفقر لدى النساء على نوع الخدمات التي قدّمتها (مقارنة بين العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤)

نوع الخدمة	ريف	مدن	عدد المنظمات التي قدّمت الخدمة في كل من المحافظات						
			بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	عكار
تأمين قروض مالية مسهّلة	٦	٣	٣	٣	٣	٤	٢	٢	١
بناء قدرات تقنية ومهنية	١٠	١١	٦	٧	٦	٤	٥	٣	٦
تقديم خدمات صحية	٧	٩	٥	٥	٢	٥	٣	٢	١
تقديم خدمات تربوية	٤	٤	٥	٤	٢	٤	٢	١	صفر
انشطة تثقيفية وترفيهية	٥	٦	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم ٢:
توزع المنظمات على متغيري الخدمة المقدّمة و توزّعها الجغرافي

٥-المجال الاقتصادي

نوع النشاط	عدد المنظمات	ريف	مدن
دورات توجيه مهني لتلبية حاجات سوق العمل	١٣	٩	٨
دورات تدريب مهني لتسهيل دخول المرأة الى الحياة الاقتصادية	١٦	١١	٨
دورات تدريب مهني للفتيات المتسربات من المدارس	٩	-	-
دورات تدريب اداري لتسهيل دخول المرأة الى الحياة الاقتصادية	١٣	٨	٦
دورات تدريب تسويقي لتسهيل دخول المرأة الى الحياة الاقتصادية	١١	٧	٥
دورات محو امية الكترونية	٩	٦	٤
دورات تدريب على تقنيات جديدة	٨	٦	٣
دورات تمكين اقتصادي للنساء العاطلات عن العمل	٩	٨	٩

جدول رقم ١:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغيّر الانشطة التي قامت بها في المجال الاقتصادي

البرامج والانشطة	عدد المنظمات
التنسيق والتعاون مع البلديات لتقديم تسهيلات للمرأة للقيام بمشاريع اقتصادية	١٣
تقديم استشارات بشروط متاحة لتسهيل اطلاق مبادرات اقتصادية للنساء	٨
توفير قروض ميسّرة للنساء للقيام بمشاريع اقتصادية	٩
تأمين أسواق لتسهيل دخول المرأة المجال الاقتصادي	١٣
خلق فرص عمل جديدة للنساء والفتيات في الارياف	١٠
مساعدة المرأة العاملة على التقدم في الوظيفة	٨
دعم المرأة في مراكز القيادة ضمن الهيئات النقابية	٣
تظهير تجارب لنساء رائدات في مجال الاعمال	١٣

جدول رقم ٢:
منظمات المجتمع المدني موزعة على متغيرالبرامج والانشطة الهادفة الى تحفيز المرأة على دخول المرأة المجال الاقتصادي

الجهة التي تم التنسيق والتعاون معها	عدد المنظمات
منظمات غير حكومية	١٥
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية	١٢
ادارات المدارس	١٠
الوزارات والمؤسسات العامة	٩
القطاع الخاص	٧
نقابات المهن الحرة	٦
غرف التجارة والصناعة والزراعة	٥

جدول رقم ٣:
توزع منظمات المجتمع المدني على الجهات المحلية التي تعاونت ونسقت معها

٦-المجال السياسي ومواقع القرار

الاسلوب المعتمد	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في المجال السياسي ومواقع القرار (١٩ منظمة)	٪ من اجمالي العينة (٦٥ منظمة)
عقد لقاءات مع اعضاء في البرلمان	١٠	٪٥٢،٦	٪١٥،٣
عقد لقاءات مع رؤساء كتل نيابية	٧	٪٣٦،٨	٪١٠،٧
تقديم شهادة او اكثر امام لجنة/ان نيابية	٢	٪١٠،٥	٪٣
تقديم نصوص تعديلية او نصوص للقوانين المطلوب تبنيها	٥	٪٢٦،٣	٪٧،٦
عقد لقاءات مع اعضاء في الحكومة	٦	٪٣١،٥	٪٩،٢
عقد لقاءات مع قيادات حزبية	١٠	٪٥٢،٦	٪١٥،٣
عقد لقاءات مع قيادات روحية	٥	٪٣٦،٨	٪٧،٦
عقد جلسات حوارية مع رجال دين	٣	٪١٥،٧	٪٤،٦
توعية شعبية	١٥	٪٧٨،٩	٪٢٣
استخدام وسائل الاعلام والاعلان	١٤	٪٧٣،٦	٪٢١،٥

جدول رقم ١:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغيّر الاساليب المعتمدة للدفع بمطالبها

نوع النشاط	عدد المنظمات
توعية شعبية	١٥
تدريب/بناء قدرات الراغبات في الترشّح للانتخابات	٧
حملات ترويج ودعم لترشّح المرأة في الانتخابات على انواعها	٤
الترويج لانشاء تجمّعات او شبكات نسائية قطاعية	١١
التعاون مع لجان المرأة في البلديات	٦
تدريب وبناء قدرات النساء العضوات في البلديات	٣
تدريب وبناء قدرات النساء العضوات في الاحزاب	٨
تدريب وبناء قدرات النساء العضوات في النقابات المهنية	٤
تدريب وبناء قدرات النساء العضوات في الهيئات الطلابية	٢
اجراء دراسات داعمة	٩

جدول رقم ٢:
توزّع منظمات المجتمع المدني على متغير الانشطة التي قامت بها لدعم وصول المرأة الى مواقع القرار

٧-مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجه ضد الفتاة والمرأة

القوانين والانظمة المطلوب تبنيها	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في المجال	القوانين والانظمة المطلوب تعديلها	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في المجال
قانون لتجريم التحرش الجنسي في اماكن العمل والمجتمع	٧	٪٢٨	القوانين والمراسيم المتعلقة بالبغاء	٢١	٪٨٤
قانون احوال شخصية مدني	٧	٪٢٨	الغاء نظام الكفالة للعاملات الاجنبيات	١٨	٪٧٢
قانون يسمح بالزواج المدني الاختياري في لبنان	١٩	٪٧٦	قانون العقوبات	٩	٪٣٦
			قانون الجنسية	١١	٪٤٤
			قانون العنف الاسري	١٦	٪٦٤

جدول رقم ١:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغير القوانين والانظمة التي تطالب بتبنيها او تعديلها.

الاسلوب المعتمد	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في المجال (٢٥ منظمة)	٪ من اجمالي العينة (٦٥ منظمة)
عقد لقاءات مع اعضاء في البرلمان/ رؤساء كتل نيابية	١٠	٪٤٠	٪١٥،٤
تقديم شهادة او اكثر امام لجنة/ان نيابية	٣	٪١٢	٪٤،٦
تقديم نصوص تعديلية او نصوص للقوانين المطلوب تبنيها	٩	٪٣٦	٪١٣،٨
عقد لقاءات مع اعضاء في الحكومة	٦	٪٢٤	٪٩،٢
عقد لقاءات مع قيادات حزبية	٨	٪٣٢	٪١٢،٣
عقد لقاءات مع قيادات روحية	٨	٪٣٢	٪١٢،٣
توعية شعبية	٢١	٪٨٤	٪٣٢،٣
استخدام وسائل الاعلام والاعلان	١٥	٪٦٠	٪٢٣،١

جدول رقم ٣:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغير الاساليب المعتمدة للدفع بمطالبها في مجال مناهضة العنف ضد المرأة

الفئة المستهدفة	عدد المنظمات	المنظمات العاملة في الريف	المنظمات العاملة في المدن
طلاب المدارس	١٧	١١	١٣
طلاب الجامعات	١٠	٤	٧
الاعضاء في الجمعيات الكشفية/الاندية	٨	٦	٥
الجيل الشاب في النطاق البلدي	٦	٤	٢

جدول رقم ٣:
توزع عمل المنظمات التي تنفّذ برامج وانشطة لرفع مستوى الوعي حول موضوع العنف وانواعه بين الشباب/ات على متغيري الفئة المستهدفة والمنطقة (ريف/مدن)

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في المجال
تطوير قدرات الجمعيات الناشطة في المجال	٩	٣٦٪
تطوير قدرات الشرطة البلدية لتوعيتهم على موضوع العنف واساليب التعاطي معه	٢	٨٪
تطوير قدرات قوى الامن وتوعيتهم على موضوع العنف واساليب التعاطي معه	٥	٢٠٪
تطوير قدرات العاملين/ات في مجال الخدمة الصحية والنفسية	١١	٤٤٪
تطوير قدرات الشرطة في المخافر وتوعيتهم على موضوع العنف واساليب التعاطي معه	٢	٨٪
تطوير قدرات الاجهزة القضائية	٦	٢٤٪

جدول رقم ٤:
منظمات المجتمع المدني موزعة على متغير الانشطة الهادفة الى بناء وتطوير قدرات الجهات المعنية بالتعاطي مع حالات العنف

نوع الخدمة	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في المجال
خط ساخن يتيح للمرأة الاتصال بالمنظمة لدى تعرضها للعنف	١١	٤٤٪
تأمين ملجأ للمرأة المعنفة واولادها	٦	٢٤٪
تأمين استشارات قانونية مجانية	٩	٣٦٪
تأمين المساعدة للجوء الى القضاء	٩	٣٦٪
المساعدة على ايجاد عمل	١١	٤٤٪
تأمين حماية لعاملات اجنبيات في المنازل	٥	٢٠٪
تطوير قدراتهن عبر التدريب المهني	١٢	٤٨٪
تطوير قدراتهن عبر برامج محو اميّة	١٢	٤٨٪
تطوير قدراتهن عبر برامج محو الامية القانونية	١٠	٤٠٪

جدول رقم ٥:
منظمات المجتمع المدني موزعة على متغير الخدمات التي توفرها للنساء المعنفات

٨-المجال الثقافي الاعلامي

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة النشطة في المجال
اقامة دورات تدريبية للاعلاميين/ات على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي	٥	٪٣٨،٥
تطوير قدرات الاعلاميين/ات على تحليل النوع الاجتماعي	٤	٪٣٠،٨
اجراء دراسات ناقدة للبرامج المسيئة لصورة المرأة	٢	٪١٥،٤
اجراء دراسات حول دور وأثر الاعلام في تكريس/تغيير الصورة النمطية للمرأة	٢	٪١٥،٤
تخصيص جوائز/منح للانتاج الثقافي او الاعلامي المناصر لقضايا المرأة	١	٪٧،٧
اقامة شبكة علاقات مع اعلاميين/ات	٨	٪٦١،٥
المطالبة بتعديل قوانين أو انظمة تحكم الشؤون الاعلامية	٧	٪٥٣،٨
تنسيق وتعاون مع نقابات اعلامية	صفر	صفر
عقد لقاءات دورية مع نقابات اعلامية	١	٪٧،٧
عقد لقاءات دورية مع اعلاميين/ات	٥	٪٣٨،٥
عقد لقاءات دورية مع القيمين على معاهد وكليات الاعلام	٢	٪١٥،٤
المطالبة بادراج مواد عن النوع الاجتماعي وقضايا المرأة في مناهج كليات الاعلام	٢	٪١٥،٤
انشطة توعية على الصور النمطية للمرأة في الاعلام	٨	٪٦١،٥

جدول رقم ١:
جدول رقم: منظمات المجتمع المدني موزعة على نوعية الانشطة التي قامت بها

٩-مجال البيئة

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في المجال	ريف	مدن
تثقيف وتوعية على قضايا البيئة	١٣	٪٩٢،٩	٨	٨
تدريب على فرز ومعالجة النفايات المنزلية	٩	٪٦٤،٣	٦	٦
تدريب النساء على الحدّ من هدر المياه	٤	٪٢٨،٦	١	٣
توعية على دور المرأة في عملية التنمية المستدامة	٩	٪٦٤،٣	٧	٥
التوعية على الطاقة المتجددة والطاقة الخضراء الصديقة للبيئة	٧	٪٥٠	٤	٥
تطوير قدرات المنظمات والجمعيات الناشطة في المجال البيئي	٥	٪٣٥،٧	-	-
القيام بدراسات حول دور المرأة في حماية البيئة	٢	٪١٤،٣	-	-

جدول رقم ١:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغيري نوع الانشطة ومكان تنفيذها

١٠-مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في المجال
بناء القدرات التقنية للعاملين/ات	١٧	٪٩٤،٤
بناء القدرات الادارية للعاملين/ات	١٥	٪٨٣،٣
بناء قدرات العاملين/ات على التواصل	١٦	٪٨٨،٩
بناء قدرات العاملين/ات في مجال الابحاث والدراسات	٩	٪٥٠
بناء القدرات المالية للمنظمة	٩	٪٥٠
تطوير أنظمة العمل الاداري في المنظمة	١٧	٪٩٤،٤
تطوير فعالية انشطة المنظمة	١٨	٪١٠٠
تقييم دوري لفعالية انشطة المنظمة	١٧	٪٩٤،٤

جدول رقم ١:
توزع المنظمات على متغير نوع النشاط الذي قامت به في مجال بناء قدراتها وقدرات العاملين/ات فيها

١١-مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة النشطة في المجال
اشراك المرأة في جلسات الحوار الوطنية وحلّ النزاعات	٥	٪٥٠
المطالبة بتمثيل المرأة في الوفود الدبلوماسية والمباحثات الدولية	٤	٪٤٠
حملات للتوعية على اهمية اشراك المرأة في جلسات الحوار الوطني وحلّ النزاعات	٧	٪٧٠
تدريب النساء في مراكز قيادية، او مرشحات لتولّي هذه المراكز، على ادارة الكوارث وحلّ النزاعات	٥	٪٥٠
تدريب النساء في البلديات على ادارة الكوارث وحلّ النزاعات	٣	٪٣٠
تدريب النساء القياديات في الاحزاب على ادارة الكوارث وحلّ النزاعات	٣	٪٣٠
تدريب النساء القياديات في الوزارات والمؤسسات العامة على ادارة الكوارث وحلّ النزاعات خاصة تلك التي تعمل في هذا المجال	٢	٪٢٠
تدريب موظفي المنظمة والمتطوعين لديهاعلى ادارة الكوارث وحل النزاعات بالطرق السلمية	٥	٪٥٠
بدورات تدريب للعامة على ادارة الكوارث وحل النزاعات بالطرق السلمية	٤	٪٤٠
تطوير برامج حول كيفية التصرف في حالات الكوارث	٢	٪٢٠
بدورات للتوعية على الاعتداءات العنفية والجنسية التي قد تحصل في حالات النزاعات والتدريب	٨	٪٨٠

جدول رقم ١:
المطالبة: توزع منظمات المجتمع المدني عل متغير نوع النشاط الذي قامت به في هذا المجال

١٢-مجال ادماج بعد النوع الاجتماعي في كافة المجالات

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة النشطة في المجال
حث صنّاع القرار على ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج	١٢	٪٦٣،٢
حثّ صنّاع القرار على انشاء وحدات متخصصة بالنوع الاجتماعي في الوزارات والادارات والمؤسسات العامة	٥	٪٢٦،٣
أنشطة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف في القطاع العام	٧	٪٣٦،٨
أنشطة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف في القطاع الخاص	٩	٪٤٧،٤
انشطة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف على الصعيد المحلي	١٣	٪٦٨،٤
انشطة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف على الصعيد الوطني	٨	٪٤٢،١
انشطة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف على الصعيد الدبلوماسي	١	٪٥،٣
انشطة تثقيفية حول اهمية ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج	١٥	٪٧٨،٩
دورات تدريب على كيفية تطبيق مقاربات النوع الاجتماعي	١٠	٪٥٢،٦
أنشطة للتوعية على محتوى الوثائق والشرع الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والنوع الاجتماعي	١٥	٪٧٨،٩
المطالبة بادراج مواد حول النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في مناهج التدريس	٦	٪٣١،٦
التواصل مع كليات ومعاهد التعليم العالي لحثّهم على تشجيع طلاب وطالبات الدراسات العليا على اجراء دراسات جندرية في مختلف المجالات	١٠	٪٥٢،٦
التواصل مع المسؤولين في مجلس الخدمة المدنية لحثهم على ادراج مواضيع تتناول النوع الاجتماعي في برامج التدريب والتأهيل التي يخضع لها الموظفين/ات في الوزارات والادارات الرسمية	١	٪٥،٣
جمع معلومات احصائية عائدة للنوع الاجتماعي عبر دراسات او ابحاث ميدانية	٧	٪٣٦،٨

جدول رقم ١:
توزع منظمات المجتمع المدني على متغير نوع النشاط الذي قامت به في مجال النوع الاجتماعي

C- PARTNERS IN THE IMPLEMENTATION OF THE NATIONAL ACTION PLAN

202. We recommend that NCLW maintains close contact and strong networking with international, governmental and nongovernmental organizations, and embassies to ensure exchange of information and opinions. This is capable of enhancing NCLW's role as a major reference for those partners when setting their priorities regarding women issues.

203. We also recommend that international partners enhance their cooperation and coordination to avoid unnecessary overlap and ensure that money and effort are placed where they are badly needed. It is hoped that the concern with the displaced and refugees, though highly salient, does not result in decreased support for dealing with the pressing issues facing Lebanese women.

204. Results of the sample of ministries and public institutions reiterated the lack of serious political will to mainstream gender in the adopted policies, plans and programmes. NCLW and NGOs can play an important role in urging ministries and public institutions to adopt a more proactive role in pushing for the needed reforms. To achieve this, we recommend including top employees at the various ministries in the above mentioned training for GFPs.

205. Comparison of the results of the NGOs surveys in 2013 and 2014, revealed NGOs ability to respond to changing situations and needs on the Lebanese scene, as reflected in the increase in the number of NGOs working on the refugee issues, as in their coverage of almost all interventions demanded by the National Action Plan.

206. Results of the current survey reiterated the readiness of the private sector to be involved in improving the status of women in Lebanon. NCLW and NGOs are advised to build strong relations with this sector and urge it to play a greater role in enhancing gender equality and improving the status of women.

207. In light of the obstacles facing NCLW's work we recommend providing it with the resources that will enable it to carry out its various functions.

In sum, this study of the progress made in the implementation of the National Action Plan in its second year has revealed the various partners' commitment to achieving its strategic and operational goals and objectives, and that the implementation process is on the right track. The major obstacles continue to be the lack of serious political will on one hand, and limited resources on the other. This requires the intensification of efforts to overcome these obstacles.

Sectorial training is badly needed.

c) Cooperate and work with other partners on urging policy makers to appoint a gender expert to head a gender unit in each ministry, with heads of all departments represented in this unit.

d) Institutionalize the cooperation among GFPs, and between them and NCLW to ensure exchange of experiences and ensure their effectiveness in carrying out their missions.

200. In order to collect maximum data to help assess progress in the implementation of the National Action Plan, we reiterate our previous suggestion regarding finding ways for collecting qualitative and quantitative data from:

a. The private sector on any policies, programs or activities that may fall under one of the 12 sectors of the Plan and from.

b. Mass media institutions.

This data can be collected either through surveys or focus groups.

B- THE NATIONAL ACTION PLAN

201. With the preparations for the new National Action Plan (2016-2018) underway, we recommend:

a. Revision of the plan to account for the missing components.

b. Serious review and assessment of the interventions and indicators.

c. Placing emphasis on the need for the adoption of gender sensitive budgets.

d. Identifying the party responsible for coordination and follow up on the Plan's implementation.

e. Giving NCLW a leading role in the formation of the mechanism for this follow up and coordination, commensurate with the work it is already doing and the functions and responsibilities assigned to it.

f. To end NGOs' consideration of NCLW as an NGO, which continue to appear in some responses, NCLW must work on consecrating its status as the national mechanism for women. The revision of the Action Plan may be a good place to start this through openly acknowledging the role it is playing at all levels.

g. Ensure the translation of the National Action Plan to ease the international partners' reference to it when setting their priorities in relation to women issues in Lebanon.

II- PROCESS EVALUATION AND RECOMMENDATIONS

A- THE DATA COLLECTION PROCESS

193. Most of the problems faced in data collection and retrieval in 2013 were overcome this year. This is due to NCLW's efforts in ensuring the revision of the e-questionnaires used for surveying partners in the implementation of the National Action Plan, as well as improving data entry and retrieval systems (using SPSS).

194. Introduction of the question on the degree to which NGOs and other partners were guided by the National Action Plan in setting their priorities and activities in the questionnaires used in 2014 revealed that around two thirds of NGOs were guided by this plan, though with varying degrees, and with variations among sectors.

195. Partners' receptiveness to the survey in 2014 was higher than that in 2013 as reflected in the significant increase in the size of the samples of NGOs and International Organizations. This reflected positively on sample representativeness of the work of the partners in the implementation of the Action Plan.

196. Based on the analysis of the current survey results and comparing it with the results of the 2013 survey, we advance the following recommendations, some of which are new, while others are a reiteration of some of the recommendations made in the 2013 report and continue to require dealing with to ensure best implementation of the National Action Plan.

197. Since the adopted national strategy is titled The National Strategy for Women in Lebanon and not for Lebanese women only, there is a need to include non Lebanese NGOs working in Lebanon in the NGOs sample (such as Palestinian NGOs). A special questionnaire for these NGOs must be drafted to account for the unique aspects of their work.

198. Based on the interventions provided for in the National Action Plan, the sample of ministries and public institutions must include the Directorate General of Central Statistics, the Council for Reconstruction and Development, the Prime Minister's Office, The Secretariat of Parliament, the Ministry of Justice, and some municipalities or municipal federations.

199. In light of the answers provided by ministries and public institutions and the weaknesses revealed in their answers, NCLW is advised to intensify its work to build GFPs' capacities and ensure their access to all information needed about their institution's work. In this context, NCLW is advised to:

a) Urge ministers and director generals in each ministry to officially inform the ministry's various directorates and departments of the appointment of GFPs, their names, position, and authorities with instructions to cooperate with them.

b) Provide GFPs , not only with theoretical training on gender concepts and approaches, but also with practical training on how to mainstream gender in the policies, programmes, and plans of their ministry.

Type of activity	No. of NGOs
Urge decision makers to mainstream gender in policies, plans and programs	12
Urge decision makers to create gender units in ministries and public institutions	5
Activities to ensure gender equality in public sector employment	7
Activities to ensure gender equality in private sector employment	9
Activities to ensure gender equality in employment at the local level	13
Activities to ensure gender equality in employment at the national level	8
Activities to ensure gender equality in employment at the diplomatic level	1
Awareness raising activities on the importance of gender mainstreaming in policies, plans, and programs	15
Training on how to apply gender approaches	10
Awareness raising activities on the content of international instruments on women rights and gender	15
Activities demanding the inclusion of gender and human rights concepts in school curricula	6
Urging higher education institutions and faculties to encourage their Masters and PhD students to conduct research on gender issues in the various fields	10
Urging officials at the Civil Service Council to include gender topics in their programs for training and rehabilitation of public employees	1
Collection of gender statistics through research and field research	7

TABLE 14:
NGOS DISTRIBUTED BY THE TYPE OF ACTIVITY THEY CARRIED OUT

187. None of the ministries disseminated information on the appointment of one or more GFPs and their authorities in the ministry to any of its various departments. None of them is working on genderdizing its budget.

188. The Center for Educational Development and Research is the only public institution that raises the awareness of its employees on gender concepts and approaches and how to apply it in their work. It cooperates with the Ministry of Education and Higher Education to integrate gender concept in school curricula. The Center lacks the needed financial resources to mainstream gender in its policies and programs.

189. UNFPA continued working on its Enhancing Institutional Capacities project, started in 2010, which aimed at supervising the implementation of the National Strategy for Women in Lebanon in cooperation with NCLW.

190. ESCWA provided training for trainers on gender mainstreaming in the work of MOSA and other public institutions and ministries.

191. The Italian Cooperation Council carried out its project on Enhancing Women Participation in Local Governance and Development in cooperation with NCLW, MOSA, and the Ministry of Interior and Municipalities.

192. International donors who provided support for gender mainstreaming activities during 2014 are: UNFPA, UNICEF, UNHCR, ESCWA Norwegian Embassy, Italian Cooperation Council, SIDA, Hanns Seidel Foundation, Open Society Institute, DRC, KVINFO, Oxfam, Women International Fund, KVINNA TILL KVINNA, KAS, and the Arab Center for Research and Political Studies.

174. Oxfam implemented its project VOICE: Syrian voice and accountability aimed at making Syrian refugees' voice heard.

175. Support to NGOs for carrying out their activities was provided by UNFPA, UNHCR, UNICEF, DRC, IMC, US Embassy, IRC, YWCA, KVNNA TILL KVINNA, and Heartland Alliance.

176. Although NGOs' work covered the interventions demanded by the National Action Plan there is still a lot demanded from the Unit for Disaster Risk Reduction and other official local and international bodies.

Gender

177. Results of the survey show that gender mainstreaming in public policies and programs assume the attention of all stakeholders. It also reveals that the various activities carried out by civil society and NCLW coincide with the interventions called for in the sub action plan designed to achieve this goal.

178. Major political, administrative, and financial obstacles continue to block the full implementation of the action plan. Extensive efforts are needed to pressure decision makers into mainstreaming gender in public policies and programs.

179. The number of NGOs working on gender issues increased from 15 NGOs in 2013 to 19 NGOs in 2014, 16 of which declared having been guided by the National Action Plan.

180. The 19 NGOs carried out a variety of activities a list of which appears in the table below.

181. NGOs' activities targeting decision makers included meetings with MPs, ministers, officials at the Civil Service Council, and the National Employment Office, as well as the private sector.

182. NGOs' activities targeting the public were conducted in both rural and urban areas with some targeting both males and females. Beneficiaries of each activity exceeded 70 individuals.

183. Gender statistics collected by the NGOs were disseminated to the Directorate General of Central Statistics (one NGO), NCLW (2 NGOs), and to other NGOs working on this issue (3 NGOs).

184. In carrying out its activities, 5 NGOs cooperated with MOSA, 10 with NCLW, and 11 with a long list of other NGOs.

185. For carrying out their activities, 13 NGOs benefitted from support provided by various international and local donors, with 12 NGOs benefiting from financial support, 6 from technical, and 6 from human support.

186. All activities carried out by NCLW during 2014 aimed at gender mainstreaming such as the appointment of GFPs in 10 ministries and public institutions, updating the legal study on women rights in Lebanese legislation, following up with decision makers on the status of proposed legal reforms etc.

Type of activity	No. of NGOs
Ensuring women participation in national dialogue and conflict resolution	5
Women representation in diplomatic delegations and international meetings and deliberations.	4
Raising public awareness on the importance of women participation in national dialogue and conflict resolution	7
Training women in leadership positions or potential candidates to leadership positions on managing disasters and conflict resolution	5
Training women in municipalities on managing disasters and conflict resolution	3
Training women leaders in political parties on managing disasters and conflict resolution	3
Training women leaders in ministries and public institutions on managing disasters and conflict resolution especially those who work in this field	2
Training the NGO's employees and volunteers on managing disasters and resolving conflict	5
Training the public on managing disasters and resolving conflict	4
Developing programs on how to behave during disasters	2
Sessions for raising awareness on the sexual and violent assaults that may take place during disasters.	8

TABLE 13:
NGOS DISTRIBUTED BY THE TYPE OF ACTIVITIES CARRIED OUT

166. The only intervention, demanded by the National Action Plan, and not covered by NGOs' activities is that of training on shelter preparations and first aid services.

167. Only one NGO cooperated and coordinated with MOSA, and one with UNHCR. 4 NGOs cooperated with other NGOs, and 5 with NCLW.

168. Eight NGOs declared receiving support for their activities. Five received financial support, 4 received technical support, and 2 human support.

169. Both Syrian and Palestinian refugees benefitted from social, health, and educational services provided by MOSA, the Ministry of Public Health, and the Ministry of Education and Higher Education.

170. Many UN agencies and other international organizations carried out projects aimed at cutting down the negative impact of the deteriorating situation on both the displaced and the host communities.

171. UNHCR implemented the project Developing Life Skills Among Women which targeted women in various Lebanese regions and aimed at building the capacity of women refugees. Three more projects were implemented by UNHCR: The Provision of Basic Needs project, The Women Refugee Committees project, and the Raising Awareness project. All targeted refugee communities.

172. UNFPA implemented the project Reduction of Gender Based Violence and Improvement of the Way it is Handled Among Syrian Women Refugees and Women in Host Communities. The project targeted survivors of VAW, Internal security Forces and providers of social and health services.

173. UNIFIL carried out the project With their Voices: Opinions and Positions of Southern Lebanese Women on Issues of War and Peace, aimed at giving women of South Lebanon the chance to make their voices heard on issues of concern to them.

157. MOSA declared that it conducted research on new training techniques but did not disseminate the results to the concerned NGOs.

158. UNDP continued the implementation of its project Enhancing Institutional Capacities in cooperation with NCLW.

159. ESCWA held a series of workshops to train MOSA's employees on gender mainstreaming in the Ministry's work and provided training for trainers.

160. UNDP implemented its project aimed at building the capacity of women candidates.

161. The Italian Cooperation Council implemented the project Enhancing Women Participation in Local governance and Development in cooperation with MOSA, the Ministry of Interior and Municipalities, and NCLW.

162. Various international organizations and embassies provided support for NGOs, ministries and public institutions in their work on this sector. The table below provides a list of the donors.

UNDP	UNFPA
UNHCR	Oxfam
WHO	World Learning
ESCWA	Open Society Foundation
European Union	EYH Project
USAID	DROSOS
Ford Foundation	Care International
The Italian Cooperation Council	International Medical Corps (IMC)
American Embassy	Caritas Luxembourg
French Development Agency	Women's International League for Peace and Freedom (WILPF)

TABLE 12:
TABLE LIST OF INTERNATIONAL DONOR ORGANIZATIONS AND EMBASSIES

Protection of Women and Girls in Cases of Emergency, Armed Conflicts, Wars, and Natural Disasters

163. The interventions called for in this sub action plan are to be carried out by official governmental institutions rather than by civil society.

164. Ten NGOs worked on the achievement of the operational goals stated in the action plan marking a slight decrease from the 12 NGOs who worked on this sector in 2013. All declared being guided by the National Action Plan.

165. The subjects covered by NGOs' activities in 2014 were more varied than those covered in 2013. The table below provides a list of the covered activities.

Building Capacity of Institutions and Organizations

149. The number of NGOs working on institutional capacity building decreased from 20 in 2013 to 18 NGOs in 2014. Of the 18 NGOs , 14 declared that they were guided by the National Action Plan in setting their priorities.

150. Activities carried out by NGOs, listed in the table below, reflect their recognition of the basic pillars of institutional work:

Type of activity	No. of NGOs
Building technical capacities of workers	17
Building administrative capacities of workers	15
Building workers' capacity in communication	16
Building workers' capacity in conducting research	9
Building the NGOs financial capacities	9
Developing the NGO's administrative systems	17
Enhancing the efficiency of activities	18
Periodical assessment of NGOs' work	1

TABLE 11:
NGOS DISTRIBUTED BY ADVOCACY METHODS USED

151. Noticeable is NGOs' preparation of strategic plans to attract young volunteers (10 NGOs), to ensure financial support (12 NGOs), human support (15 NGOs), and technical support (14 NGOs). Some NGOs also put plans for ensuring effective communication with the private sector (9 NGOs), government institutions (9 NGOs), donors (12 NGOs), mass media (10 NGOs), and research centers (9 NGOs).

152. Five NGOs conducted research but only two published their studies.

153. Eleven NGOS received support from different sources. Eight NGOs received financial support, 6 technical support, and 4 human support.

154. Upon NCLW's request, 10 new GFPs were appointed in 10 ministries. NCLW updated the study on Women Rights in Lebanese Legislation, and updated its documentation system, established an E-portal including an E-library, publication center, a Women Forum, a Cyber Zone, and an International Center, and developed its social media pages. NCLW enhanced its cooperation with UNFPA, OHCHR, ESCWA, and its networks with ministries.

155. The Center for Educational Documentation and Research built the capacity of its employees, and that of teachers in schools, on gender issues.

156. The Internal Security Forces Academy integrated gender concepts in its curriculum and provided training for members of the force on how to deal with VAW cases.

140. In comparison with the results of 2013, the current results reveal the coverage of new subjects by the conducted awareness raising activities, mainly green and renewable energy. Results also reveal a fairer distribution of NGOs and their activities between rural and urban areas and the targeting of all social classes. The table below shows NGOs' distribution by activity.

Type of activity	# of NGOs	Rural areas	Urban areas
Raising awareness on environmental issues	13	8	8
Training on sorting and treatment of household waste	9	6	6
Training on reduction of water waste	4	1	3
Awareness raising on women role in sustainable development	9	7	5
Environment friendly green and renewable energy	7	4	5
Building the capacity of NGOs	5	-	-
Research on women role in protecting the environment	2	-	-

TABLE 10:
DISTRIBUTION OF NGOS BY TYPE OF ACTIVITY AND RURAL - URBAN AREAS

141. Results reveal a significant increase in the numbers of beneficiaries of NGOs' activities in comparison with 2013.

142. In comparison with 2013, results show an increase in the number of NGOs cooperating and coordinating with other stakeholders, as the increase in the number of municipalities in rural and urban areas, ministries, and public institutions who were receptive to cooperation and coordination with NGOs.

143. Of the 14 NGOs working on this sector, 6 declared receiving support from international organizations, the private sector, and individuals.

144. NCLW officially opened the Cedar forest in Bchari which it helped reforest.

145. Besides the cooperation of various ministries with NGOs in carrying out their activities, the Ministry of Environment declared that it ensured women participation in the environmental policy making process. It also held awareness raising activities in various areas that targeted male and female beneficiaries.

146. The Centre for Educational Development and Research submitted a recommendation to the Ministry of Education and Higher Education to include subjects on women role in the preservation of the environment in the school curricula.

147. Supported by the Italian government and the Global Environmental Facility organization, the Ministry of Environment cooperated with the Ministry of Information to raise awareness of women role in the preservation of the environment.

148. NGOs received support from UNDP, EU, UNESCO, USAID, IRI, ENPI. CBCMED, ARMADELLA, and Hanns Seidel Foundation.

demanding the integration of gender courses in the curricula of media faculties (2 NGOs), and allocating scholarships or prizes to reward media personnel's support for women issues (one NGO). However the latter activity never received any media coverage.

130. Eight NGOs worked on raising awareness of the genderdized woman image in mass media, 8 NGOs worked on networking with media personnel to ensure coverage of women issues, and one NGO organized the signing of a petition demanding the removal of the gender stereotypes prevalent in mass media.

131. Two NGOs conducted and published research on the media programs that provide a negative image of women.

132. NGOs carried out activities aimed at building the capacity of media personnel (5 NGOs), or developing it (4 NGOs).

133. One NGO coordinated with the Ministry of Information, and 5 with other NGOs.

134. NCLW, in the context of the Campaign for Enhancing women Participation in Local Governance and Development, trained the group of advertisers in charge of preparing the campaign's slogan on gender concepts and issues. NCLW also prepared few documentary films on the marriage of minors which were broadcasted on social media. On the anniversary of the martyrs of the press, NCLW held its annual ceremony hosted in honor of Lebanese media professionals.

135. The Ministry of Information declared its adoption of a national strategy for changing the image of women transmitted by the mass media and raising awareness about gender equality and women rights. It also declared forming a committee of media and non media personnel to work on advocating women issues and providing a critique of programs that transmit a negative image of women. The Ministry broadcasted programs on women issues in various types of media channels.

136. The Ministry of Environment cooperated with the Ministry of Information in activities aimed at raising public awareness on women's role in protecting the environment.

137. NGOs work in this sector does not cover all the interventions demanded by the National Action Plan.

Environment

138. The number of NGOs working on this sector increased from 6 in 2013 to 14 NGOs in 2014. This may be a reflection of the increase in the sample size or an increase in NGOs' interest and awareness of the deteriorating environmental situation in the country.

139. Three NGOs demanded women participation in the making of environmental policy.

120. UN Women carried out the project Violence Against Women in cooperation with ABAAD.

121. UNHCR, in cooperation with its partners, carried out the project Reduction of Gender and Sexually Based Violence targeting refugees and host communities.

122. ESCWA issued a study on the marriage of minors.

123. UNDP carried out the project Reduction of Gender Based Violence among Syrian Refugees and Within Host Communities.

124. UNESCO, in cooperation with MOSA, conducted a regional study on VAW in Arab schools aimed at guiding policy and building capacities.

125. Many organizations and states provided support for NGOs working on VAW. The table below provides a list of their names:

UNDP	American Embassy
UNHCR	Norwegian Embassy
European Union	The Government of Luxembourg
Global Fund for Women	SIDA
Oxfam	NORWAC
KVINNA TILL KVINNA	Danish Refugee Council
Swiss Development Cooperation	DRC
Caritas Luxembourg & Caritas Austria	OSI
Westminster Foundation for Democracy (WFD)	

TABLE 9:
LIST OF ORGANIZATIONS AND STATES PROVIDING SUPPORT FOR NGOS ACTIVITIES.

Culture and Media

126. The number of NGOs working on this sector decreased from 17 in 2013 to 13 in 2014, out of which 9 declared their being guided by the National Action Plan in setting their priorities.

127. Out of the 13 NGOs working on this sector, 3 NGOs worked on law amendments to ensure gender equality in employment opportunities in media institutions, and 4 NGOs worked on changing gender stereotypes prevalent in mass media.

128. Cooperation and coordination between NGOs and media syndicates was totally lacking. One NGO held periodic meetings with those syndicates to discuss the status of women in mass media, 5 NGOs had meetings with media personnel, and 2 NGOs with those in charge of media faculties.

129. NGOs' activities centered on production of media programs dealing with women issues (5 NGOs),

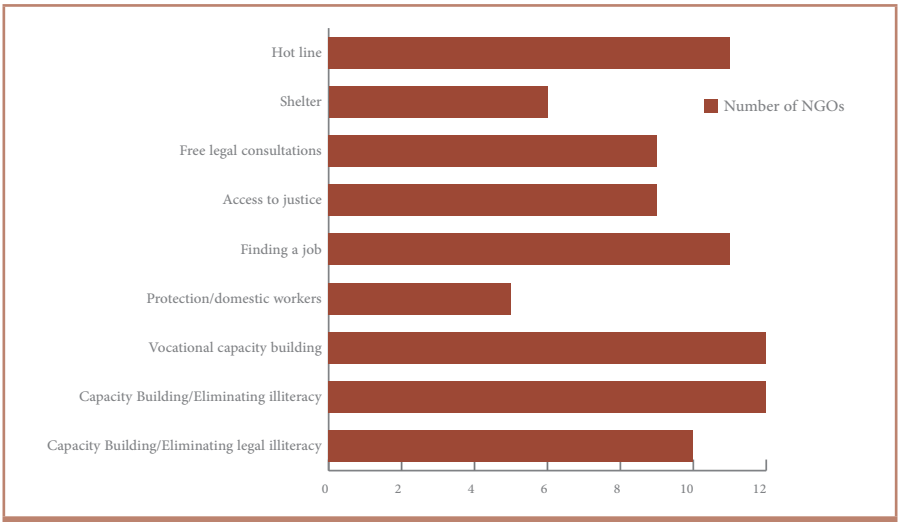

GRAPH 14:
GRAPH NGOS DISTRIBUTED BY TYPE OF SERVICE PROVIDED TO VAW VICTIMS

112. Results revealed no significant differences in the distribution of services between urban and rural areas, as between the various governorates. The large numbers of beneficiaries from these services indicate the significant size of the problem in Lebanon.

113. Results revealed high level of cooperation among NGOs on one hand, and among them and other stakeholders on the other.

114. Of the 13 NGOs that received support for their activities, 10 received financial support, 7 technical support, and 6 human support.

115. Research on VAW was conducted by 14 NGOs, 10 of which published their research and studies.

116. NCLW conducted a legal social research on the marriages of minors, and started a campaign for the protection of girls against early marriage. A short film on the topic was produced. A law proposal to end this phenomena was submitted to Parliament and was adopted by the Human Rights Parliamentary Committee.

117. Centre for Educational Development and Research trained teachers in public schools on how to best communicate gender and VAW concepts in their teaching practice, submitted a recommendation to the Ministry of Education and Higher Education to integrate VAW concepts in school curricula.

118. MOSA adopted a national strategy for combating VAW. Technical committees met to provide support for institutions working on VAW. The Ministry provided listening, guidance and health care services to VAW victims.

119. The Ministry of Interior adopted legally binding measures for reporting on VAW cases, and provided its regional centers with female members of the force to deal with VAW cases. Its Academy integrated VAW concepts and how to deal with VAW cases in its curriculum.

102. The National Democratic Institute (NDI) carried out three projects: The Regional Training School Project, Sure -She is Capable Project, and the Partnership: Leaders and Citizens Finding Solutions.

103. NGOs received support for their work from UNDP, EU, UNIFIL/Office of Civil Affairs, NDI, Osfam NOVIB, Friedrich Ebert, and the American, British, and Norwegian Embassies.

Combating Violence Against Women

104. Results show an increase in the number of NGOs working on combating VAW from 15 NGOs in 2013 to 25 NGOs in 2014, with 17 of them declaring that they were guided by the National Action Plan in setting their priorities and activities.

105. NGOs activities and programs concentrated mainly on demanding the amendment of laws in effect and the adoption of new laws, awareness raising, capacity building, providing protection for victims of violence, conducting research, as well as educational activities.

106. Different methods were utilized including meetings with MPs, ministers, leaders of parliamentary blocs, leaders of political parties and religious leaders and giving testimony in front of parliamentary committees.

107. NGOs demanded the amendment of the nationality law (11 NGOs), the laws governing domestic workers (18 NGOs), those governing prostitution (21 NGOs), and the newly adopted law on domestic violence (16 NGOs). This latter number reflects civil society's dissatisfaction with the adopted law's provisions.

108. NGOs demanded the adoption of new laws: a law that criminalizes sexual harassment in the work and public places (7 NGOS), a civil personal status law (7 NGOs), and an optional civil marriage law (19 NGOs).

109. Aiming at building an anti VAW culture among the youth, NGOs advocated for the mainstreaming of VAW concepts in school curricula (8 NGOs), university curricula (7 NGOs), and media faculties (one NGO).

110. To ensure the quality of response to VAW cases and how to deal with it, various NGOs worked on developing the capacity of internal security forces (5 NGOs), police forces (2 NGOs), municipal police (2 NGOs), judicial authorities (6 NGOs), providers of medical and psychological services (11 NGOs), and NGOs active in combating VAW (9 NGOs).

111. Services provided by NGOs to victims of VAW appear in the graph below:

NGOs published the research conducted. In addition to this, 14 NGOs organized workshops, and 8 NGOs used media channels to highlight the role women can play in political leadership. The graph below summarizes NGOs' distribution by type of activity carried out.

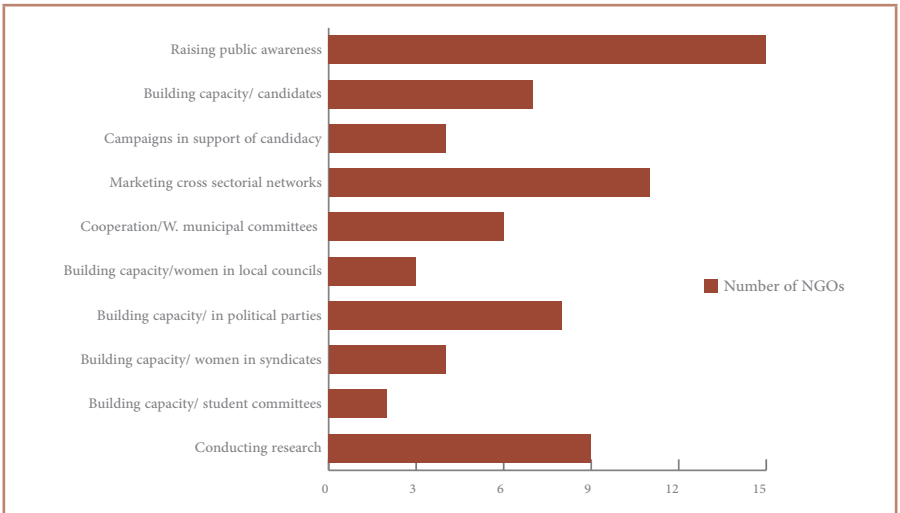

GRAPH 13:
NGOS DISTRIBUTION BY ACTIVITY

96. Out of the 11 NGOs which declared receiving support for their projects and activities, 8 NGOs received financial support, 9 received technical support, and 5 received human support.

97. In carrying out their activities, 2 NGOs cooperated with the Ministry of Social Affairs, one with the Ministry of Interior and Municipalities, 12 with other NGOs, and 11 with NCLW.

98. NCLW followed up the demanded amendments of the electoral law and the introduction of a women quota as a temporary measure. It also continued the implementation of the cooperation agreement it signed with MOSA in 2013 with the support from the Italian Cooperation Council. NCLW also provided training for those responsible for preparing the slogan of the national media campaign on gender concepts and VAW, and a short documentary encouraging women to participate in politics was produced.

99. UNDP carried out a training project aimed at building the capacity of women in elections and political participation. In cooperation with UN Women, the European Union and the British government, UNDP issued a guide aimed at raising voters' awareness of the importance of women participation in elections.

100. The Italian Cooperation Council carried out its project "Enhancing Women participation in local government and development" in cooperation with MOSA. The project aimed at political empowerment of women and mainstreaming gender in the work of MOSA.

101. The British Cultural Council carried out the Active Citizen project aimed at training on leadership, and building capacity of citizens capable of influencing local and international decisions aimed at enhancing peace and cultural coexistence. It was carried out in cooperation with the Center for Active Citizenship and the Development of People and Nature Organization.

89. The number of NGOs demanding women representation at different levels varied. Of the 19 NGOs, 14 demanded the amendment of the electoral law to provide for women quota in parliament, 10 NGOs demanded quota in local councils, 12 NGOs demanded women representation in the government, 5 NGOs demanded this representation in higher judicial councils, 7 NGOs demanded it in high rank positions in the public administration, 13 in political party leadership, 7 NGOs in leadership positions in syndicates, 8 in student committees at universities.

Method used	No. of NGOs
Meetings with MPs	10
Meetings with Parliamentary bloc leaders	7
Giving testimony in front of Parliamentary Committees	2
Providing texts of demanded law amendments	5
Meetings with ministries	6
Meetings with party leaderships	10
Meetings with spiritual leaderships	5
Holding discussions with religious leaders	3
Raising public awareness	15
Using mass media	14
Organizing and/or participating in demonstrations	4
Organizing sit-ins	6
Organizing the signing and/or signing petitions	7

TABLE 8:
NGOS DISTRIBUTED BY ADVOCACY METHODS USED

90. Compared with the results of 2013, current results show that the previous gap in NGOs' work with regard to not assigning the needed attention to female participation in decision making at certain levels (e.g. at schools and universities) was bridged in 2014.

91. Data reveals almost equal distribution of public awareness raising activities among all governorates, as between urban areas and rural areas. However, men were not included among the beneficiaries of the activities carried out by the larger number of NGOs.

92. NGOs provided training for women planning on running in the parliamentary elections (3 NGOs), local elections (7 NGOs), syndicate elections (3 NGOs), and party elections (4 NGOs). Beneficiaries from such activities ranged between 20 and 50 women. Moreover, 4 NGOs carried out campaigns in support of some female candidates in rural areas (3 NGOs), and in the urban areas (2 NGOs).

93. In pushing their demands forward NGOs cooperated and coordinated with other NGOs (4 NGOs), with women committees in the municipalities in some rural areas (5 NGOs), and in municipalities in urban areas (4 NGOs).

94. Recognizing the importance of networking, 11 NGOs urged women to form cross-sector networks.

95. Booklets on the subject of women political participation were issued by 5 NGOs, while another 5 NGOs prepared short documentary films on the topic and 9 NGOs conducted relevant research, but only 4

81. Ministry of Labor urged decision makers to amend the Labor Law to cover agricultural and domestic workers, supervised the implementation of Law 220, and to adopt a law criminalizing sexual harassment at the work place.

82. Ministry of Social Affairs urged public and private sectors to provide support services for working women, and provided economic empowerment programs.

83. WLO carried a project aimed at improving work conditions in rural areas in North Lebanon impacted by the Syrian crisis.

84. FAO continued its projects for rehabilitating the dairy sector in the Biqaa Valley and upper Akkar-Hermel area (2nd phase), ensuring food security in areas affected by the Syrian crisis, and economic empowerment for women.

85. AMIDEAST built the capacity of 20 women entrepreneurs.

86. CHF carried out its MENA-YES project to enhance demand and supply of skilled labor.

87. Various international organizations and embassies, listed in the table below, provided support for NGOs' work.

Hanns Seidel Foundation	UN Women Fund for Gender Equality
SFCG	European Union
French Development Agency	UNHCR
American Development Agency / USAID	Oxfam
US Embassy	INTERCULTURE FONDACION TERZIO PILASTRO
Dutch Embassy	Caritas Luxambourg
Swiss Embassy	Caritas Austria
Embassy of Finland	DRC
	UNDP

TABLE 7:
LIST OF ORGANIZATIONS AND STATES PROVIDING SUPPORT FOR NGOS ACTIVITIES.

Politics and Decision making positions

88. Of the total NGOs sample, 19 NGOs worked on enhancing women participation in politics and decision making. Comparison with the results of 2013 revealed no change in the percentage of the total samples. However, the distribution of NGOs by the methods used to push their demands onto the decision makers' agenda (Table below) reflect heightened interest in the issue of women political participation as the date of local elections approached.

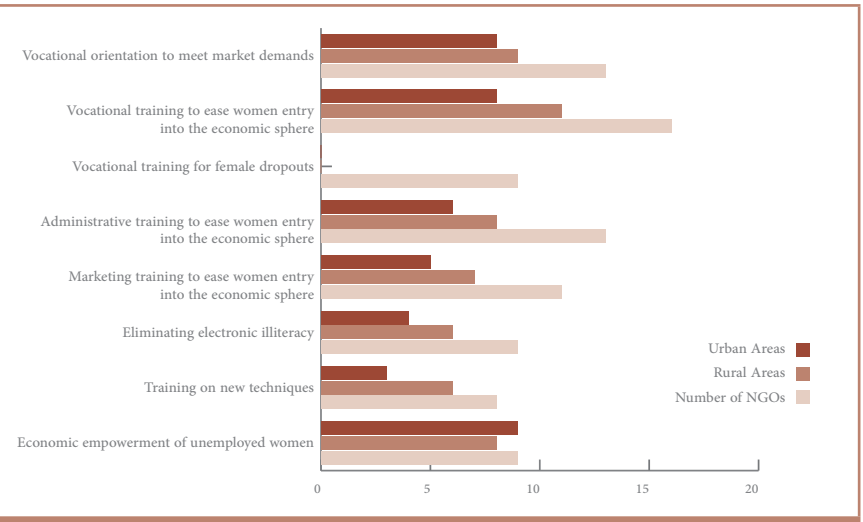

GRAPH 12:
DISTRIBUTION OF NGOS BY ACTIVITY AND AREA

73. At the level of legislation, 6 NGOs advocated the amendment of the Labor Law, 8 demanded the amendment the Law of Social Security, 2 demanded the amendment of Trade and Bankruptcy Law, 5 demanded the revision of the laws of the syndicates of liberal professions, and 4 called for the adoption of a law which criminalizes sexual harassment at the work place.

74. Of the 22 NGOs, 6 demanded the provision of services that assist working women such as low cost nurseries, 4 demanded provision of services for the elderly, and 3 for those with special needs.

75. While 11 NGOs conducted research on market needs for jobs that can be performed by women, 6 NGOs conducted research on the level and extent of women participation at the economic level. This was done in cooperation with the private sector (6 NGOs), municipalities (6 NGOs), universities (one NGO), research centers (2 NGOs), vocational schools (one NGO), and the Ministry of Industry (one NGO).

76. NGOs used different means to provide incentives for women to engage in economic projects. They provided consultations (8 NGOs), facilitated loans (9 NGOs), ensured markets (13 NGOs), created new job opportunities in rural areas (10 NGOs), trained for job advancement (8 NGOs), exposed women entrepreneurs' success stories (13 NGOs).

77. For providing incentives for women to engage in economic projects, NGOs cooperated with municipalities (13 NGOs), private sector (2 NGOs), banking sector (2 NGOs), lending institutions (3 NGOs), and international donors (4 NGOs).

78. Support was provided for 11 NGOs from different sources.

79. Compared with the results of 2013, current results show an increase in the level of cooperation among NGOs, and among them and other stakeholders.

80. NCLW held economic empowerment workshops in cooperation with the "Lebanese Association for Development - Al Majmoua".

68. Oxfam carried out its 4 years long “Women Access to Justice” project.

69. CHF carried out its 3 years long “MENA-YES” project aimed at providing demand and supply of skilled labor.

70. Results show that a large number of international governmental and nongovernmental organizations provided support for NGOs in their work in fighting poverty among women. The table below provides a list of the donor organizations.

UNDP	UNFPA
UNICEF	IMC
European Union	UN Women Fund for Gender Equality
American Embassy	The French Agency for Development
Italian Embassy/Italian Cooperation Council	British Embassy/British Educational Council
Danish Embassy	Swiss Embassy
Caritas Luxembourg	MEPI
Caritas Austria	Hanns Seidel Foundation
The Jinishian Memorial Program of the Presbyterian Church/ USA	Oxfam Novib

TABLE 5:
LIST OF INTERNATIONAL ORGANIZATIONS AND EMBASSIES THAT PROVIDED SUPPORT FOR NGOS

Enhancing Women Participation in the Economy

71. Comparison between the number of NGOs working on the economic empowerment of women and enhancing their participation in the economic sphere shows a decrease from 26 NGOs in 2013 to 22 NGOs in 2014 despite the increase in the size of the sample of NGOS from 40 in 2013 to 65 in 2014.

72. The activities carried out by the NGOs in 2014 cover all the interventions called for in the National Action Plan. Of the 22 NGOs working in this sector, 14 declared being guided by this plan in setting their priorities and planning their activities. The table shows the distribution of NGOs by activity :

Type of activity	# of NGOs	Rural areas	Urban areas
Vocational orientation to meet market demands	13	9	8
Vocational training to ease women entry into the economic sphere	16	11	8
Vocational training for female dropouts	9	-	-
Administrative training to ease women entry into the economic sphere	13	8	6
Marketing training to ease women entry into the economic sphere	11	7	5
Eliminating electronic illiteracy	9	6	4
Training on new techniques	8	6	3
Economic empowerment of unemployed women	9	8	9

TABLE 6:
CHART DISTRIBUTION OF NGOS BY ACTIVITY AND AREA

Type of service	Beirut	Mt Lebanon	North	Biqaa	South	Nabatiyeh	Akkar
Providing facilitated financial loans	3	3	3	4	2	2	1
Building technical and professional capabilities	6	7	7	4	5	3	6
Providing health services	5	5	5	5	3	2	1
Providing educational services	5	4	4	4	2	1	0

TABLE 4:
DISTRIBUTION OF NGOS BY GOVERNORATE AND TYPE OF SERVICE

60. Women with special needs benefited from the services of 6 NGOs, and 5 of them provided those women with facilitated loans. Two NGOs helped women with special needs find jobs, and one provided them with training aimed at economic empowerment. Only one NGO demanded the issuance of the decrees for the implementation of Law 220 on people with special needs.

61. Women headed families benefited from educational and health services provided by 11 NGOs, and from financial or in-kind support provided by 12 NGOs.

62. Economic empowerment sessions for unemployed women were provided by 14 NGOs, and school and university scholarships were provided by 5 NGOs.

63. Comparison between the current results with those of 2013 reveals a significant increase in the number of NGOs that cooperated and coordinated with a variety of local stakeholders (Ministries and public institutions, the National employment office, NCLW, Syndicates of liberal professions, schools, private sector and NGOs).

64. In cooperation with the "Lebanese association for Development- Al Majmoua", NCLW held a series of economic empowerment workshops, of which 90 ladies benefited.

65. The Ministry of Social Affairs carried out the National Programme which targets the poorest households, especially those headed by women. It has provided more than 70 women with financial assistance. The Ministry also urged the private and public sectors to provide support services that will enhance women participation in the economy.

66. FAO carried out various projects: "Analysis of the Status of Food Security and Standards of Living in Host Communities", the second stage of its project on the "Rehabilitation of the Dairy Sector in the Biqaa Valley and Upper Akkar- Hermel Area", the project aimed at vaccination of animals in the Lebanese-Syrian border areas and enhancing the food security of communities most affected by the Syrian crisis, and the project aimed at decreasing the suffering of returnees and rural communities hosting returnees and Syrian refugees. FAO also updated the Agricultural Statistics System at the Ministry of Agriculture.

67. UNHCR carried out various projects targeting Syrian refugees and the hosting communities such as the projects aimed at the Provision of Basic Needs, Developing Women Life Skills, and establishing Female Refugee Committees project.

for supervision, follow up, evaluation and training to ensure the quality and effectiveness of provided services and its compliance with international standards.

Combating Poverty among Women

58. Of the 65 NGOs included in the surveyed sample, 20 were active in combating poverty among women, of which 12 declared that they were guided by the National Action Plan in setting their priorities and planning their activities. All had projects aimed at ensuring social protection.

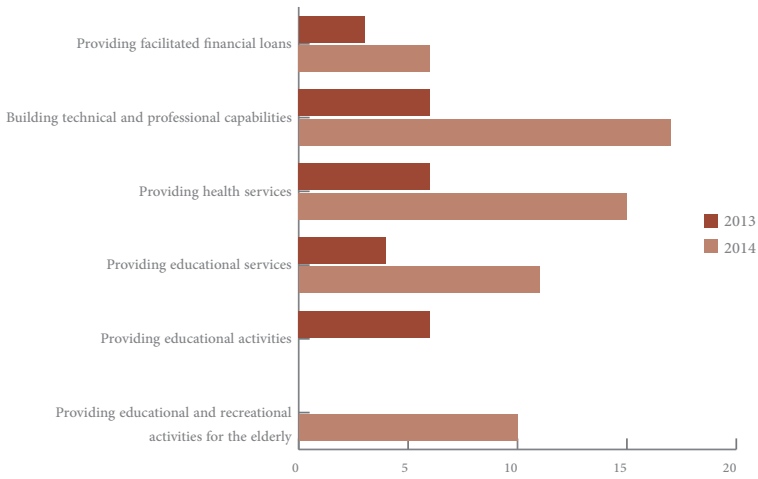

GRAPH 10:
COMPARISON BETWEEN THE DISTRIBUTION OF NGOS BY THE TYPE OF SERVICE PROVIDED 2013/2014

59. NGOs' activities appear to be better distributed among the rural and urban areas, as among the governorates as clear from the graph and table below:

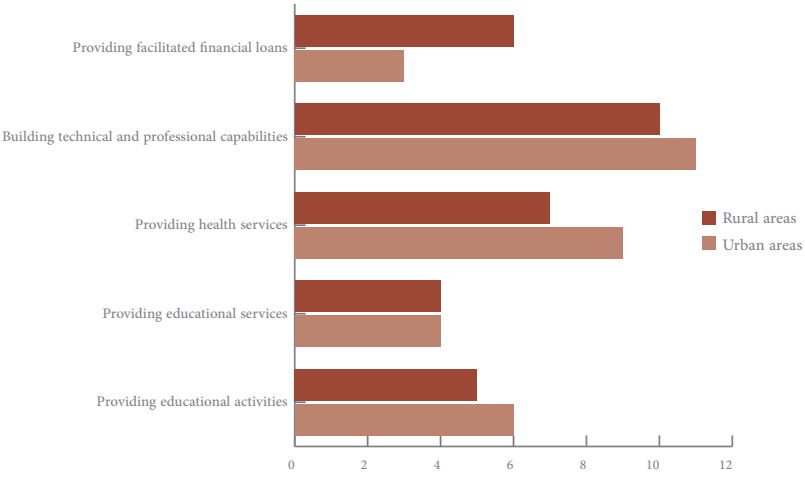

GRAPH 11:
DISTRIBUTION OF NGOS BY THE TWO VARIABLES OF TYPE OF SERVICE AMONG RURAL AND URBAN AREAS

50. NCLW organized 3 awareness raising sessions on prevention of cardiac diseases among women. The beneficiaries from these sessions exceeded 150 women.

51. Responses of The Ministry of Public Health to the questionnaire revealed that it was active during 2014 in supervising, but not training, workers in the health care centers affiliated with it and providing health services through them. It was also active in carrying out awareness raising campaigns using various media channels.

52. The Ministry also issued a guide on health concepts especially those related to women health and reproductive health. It also amended the health record to include information on girls' reproductive health. It provided health insurance for elderly people who have no income, and received reports of cases of VAW on its hot line.

53. The Ministry of Public Health cooperated with WHO, UNHCR, UNICEF, the Ministry of Interior and Municipalities, Ministry of Social Affairs, municipalities in various regions in Lebanon, and a number of NGOs.

54. The Ministry of Social Affairs worked, in cooperation with the Ministry of Public Health and some international organizations, on issuing a map of outpatient clinics and health care centers and the type of services they provide. The Ministry also worked on introducing the youth to the page on sexual and reproductive health available on its website. It also provided listening, guidance and health care services to the victims of VAW, either directly or through referring them to NGOs specialized in providing such services.

55. The World Health Organization carried out the Mother and Health Initiative in various regions in Lebanon. It aimed at ensuring quality delivery and reproductive health care for women.

56. A long list of international organizations and embassies, which appears in the table below, provided support for the work of NGOs in the health sector.

WHO	UNHCR
European Union	IMC
IOCC	The French Agency for Development
American Embassy	French Embassy
NORWAC	MEPI
Help Age	Amadilla
YMCA	Knights of Malta
The Jinishian Memorial Program of the Presbyterian Church/ USA	Red Cross
Lady Fatima Trust	

TABLE 3:
LIST OF DONOR ORGANIZATIONS AND EMBASSIES

57. Results show that work in the health sector continues to suffer from lack of badly needed research and statistics on women's health needs and health in general. It also reveals the lack of effective mechanisms

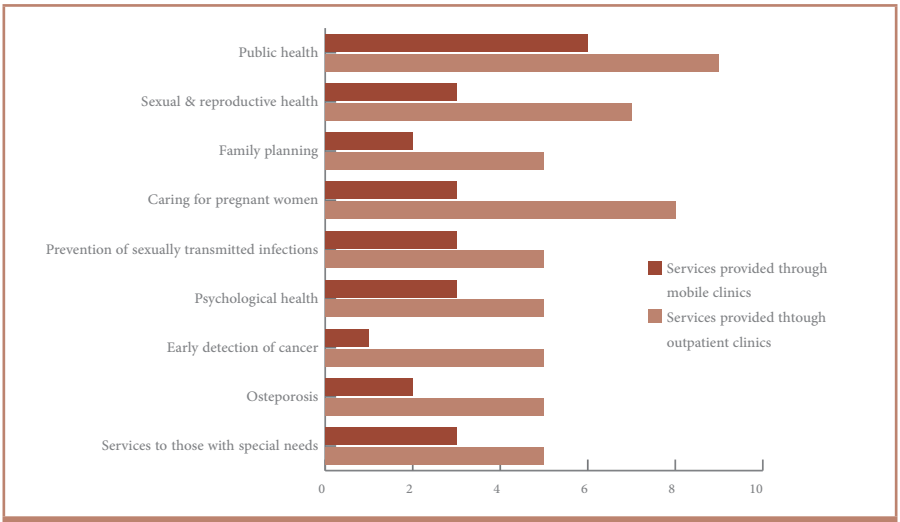

GRAPH 9:
DISTRIBUTION OF NGOS BY TYPE OF HEALTH SERVICE PROVIDED THROUGH MOBILE AND OUTPATIENT CLINICS

43. Out of the 28 NGOs working on this sector, 9 declared their belief that workers in mobile and outpatient clinics are supervised and trained by the Ministry of Public Health, and 4 NGOs believed that they are supervised and trained by the Ministry of Social Affairs. Responses by both ministries on their questionnaires do not support this belief.

44. The marginalized groups of women benefitting from health services are female prisoners (3 NGOs), women in old age homes (6 NGOs), foreign domestic workers (4 NGOs), and women with special needs (3 NGOs). Beneficiaries of such activities were more than 70 women.

45. Services to female refugees were provided in the South (8 NGOs), Mount Lebanon (7 NGOs), Biqaa (7 NGOs), Beirut (5 NGOs), the North (4 NGOs), Nabatiyeh (3 NGOs), and Akkar (3 NGOs).

46. Out of the 28 NGOs working on this sector 15 received financial support, 10 technical support, and 7 were provided with human resources.

47. Support for NGOs' activities was provided by international governmental organizations (5 NGOs), international nongovernmental organizations (11 NGOs), embassies (5 NGOs), ministries and public institutions (12 NGOs), private sector (4 NGOs), private contributions (9 NGOs).

48. In comparison with the 2013 report, current results show significant improvement in the level of cooperation and coordination among NGOs, and between them and other stakeholders.

49. The National Commission for Lebanese Women cooperated with the Ministry of Public Health in the National Campaign for Raising Awareness on Early Detection of Breast Cancer. Many volunteer physicians contributed in the awareness raising sessions held in various Lebanese areas. Over 100 ladies benefitted from these activities.

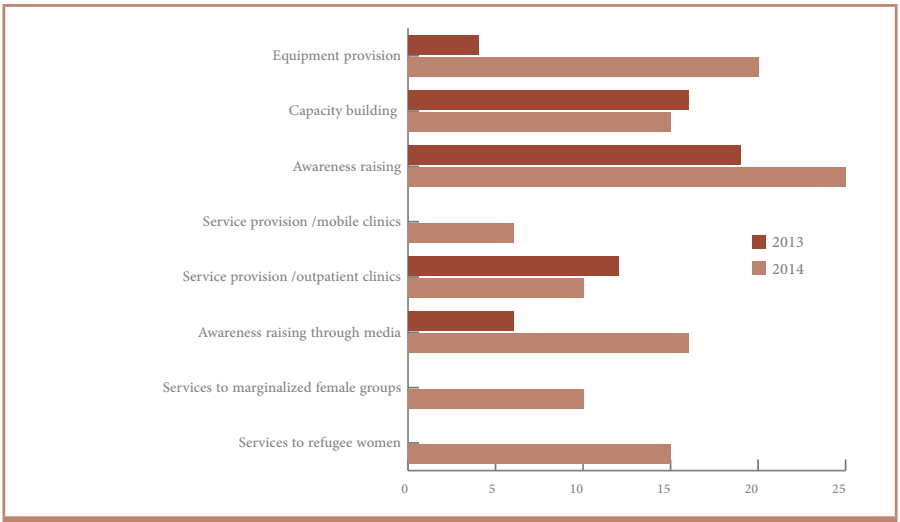

GRAPH 7:
COMPARISON BETWEEN THE DISTRIBUTION OF NGOS BY THE SUBJECT OF AWARENESS RAISING ACTIVITIES, 2013/2014

40. Besides targeting women, NGOs' awareness raising activities targeted 9 public schools, 10 private schools, and 3 vocational schools. Awareness raising activities were almost equally distributed between urban areas (16 NGOs) and rural areas (18 NGOs).

41. In their efforts to raise public awareness, 9 NGOs issued simplified guides on specific health issues, and 8 NGOs used various media channels.

42. NGOs provided health services through mobile clinics and outpatient clinics. The graph shows the geographic distribution of the two types of clinics, and the health services provided by each respectively:

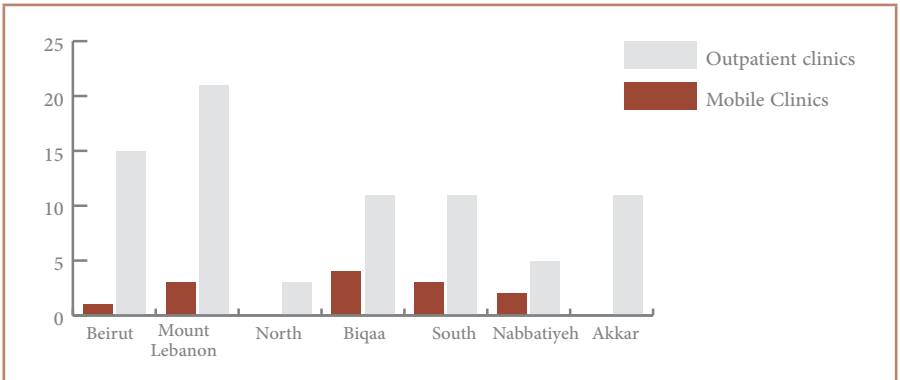

GRAPH 8:
THE GEOGRAPHIC DISTRIBUTION OF MOBILE AND OUTPATIENT CLINICS

Health and Reproductive Health

33. Data collected from the different stakeholders reveal that the activities carried out during 2014 have covered all the interventions provided for in the Action Plan though with varying degrees.

34. Analysis of the results show an improvement over the work done in 2013 regarding the type of activities carried out, the distribution of NGOs by activity, and the geographic distribution of activities.

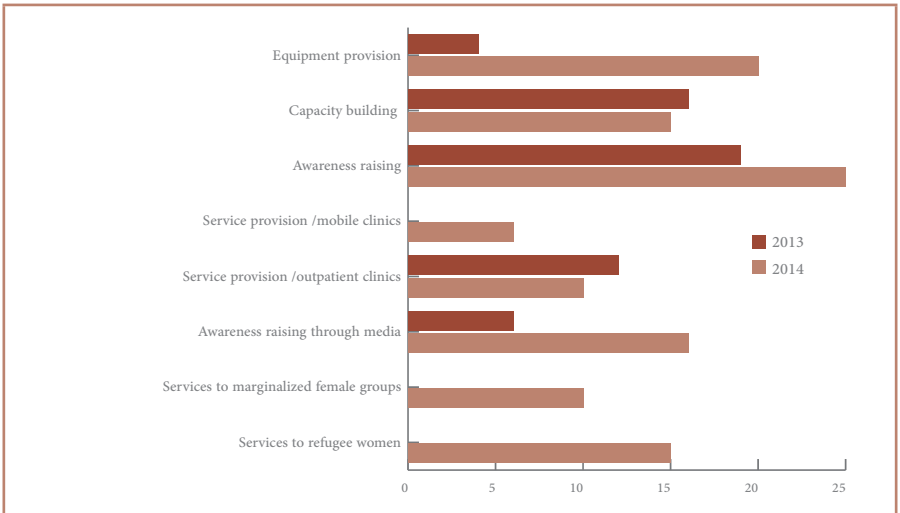

GRAPH 6:
COMPARISON OF THE DISTRIBUTION OF NGOS BY TYPE OF ACTIVITY (2013/2014).

35. The number of NGOs working on health and reproductive health in 2014 was 28, with an 8 NGOs increase over 2013. The graph below shows the distribution of NGOs by type of activity. Of the 28 NGOs working on this sector, 20 declared that they were guided by the National Action Plan in setting their priorities and programs.

36. Contrary to the 2013 findings, the number of NGOs working in rural areas (7 NGOs) was more than the number of those working in the urban areas (5).

37. Results show large differences in the number of health centers benefitting from the respective NGOS' rehabilitation or provision of equipment activities. This may be due to the differences in NGOs' human, technical and financial resources, or to differences in the health centers' sizes and needs.

38. The number of NGOs working on building the capacity of workers in the health service provision centers in rural areas (11 NGOs) is almost equal to those providing this service in the urban areas (10 NGOs). Nine NGOs declared that the number of beneficiaries from their capacity building activities exceeded 70 beneficiaries.

39. While Osteoporoses was the least tackled subject by NGOs' awareness raising activities in 2013, results of the current larger sample, presented in the graph below, reveal a relatively equal attention given to the major diseases and reproductive health issues.

26. About 15 of the NGOs received various types of support from international governmental and nongovernmental organizations and embassies.

27. Three NGOs benefited from support provided by the Ministry of Social Affairs, and one from support provided by the Ministry of Culture. Each of three municipalities provided support for one NGO.

28. The activities and policies of the Ministry of Education and Higher Education were generally in accordance with the Action Plan. The Ministry provided support for the programmes and activities carried out by 3 NGOs. Most of its work was a continuation of projects and programmes started before 2014.

29. The Centre for Educational Development and Research was active in 2014. Its activities helped bridge the gaps in the work of the Ministry of Education and Higher Education. It conducted research needed to enhance the implementation of the Law on Free and Compulsory Education and the removal of gender based discrimination from school books, as well as training teachers on communicating gender concepts and the different forms of VAW and how to report it, in their work.

30. Fifteen international governmental and nongovernmental organizations were involved in enhancing women's and girls' access to education, either through providing support or through partnership with NGOs.

31. UNESCO activities in 2014 were limited to conducting research on SBGV in the region in cooperation with the Ministry of Social Affairs, and to working on the development of a guide for the development of educational policies in cooperation with the Ministry of Public Health. The table below provides a list of international organizations that provided support for NGOs activities in the field of education.

UNESCO	MEPI
UNICEF	Arab Gulf Programme for Development
European Union	Friedrich Ebert
World Bank	Danish Refugee Council
Italian Cooperation Council	War Child
International Fund for Women	Save the Children
Norwegian Aid Commission	International Vision Organization

TABLE 2:
LIST OF THE NAMES OF INTERNATIONAL ORGANIZATIONS THAT PROVIDED SUPPORT FOR NGOS' ACTIVITIES IN THE FIELD OF EDUCATION

32. Serious work is needed to enhance the educational system's ability in meeting market demands.

EDUCATION

20. Results show that the work of NGOs, Ministry of Education and Higher Education, and international donors during 2014 was in accordance with the sub action plan for enhancing women and girls access to education.

21. Of the total NGO sample, 31 organizations were active in this sector marking an increase by 10 NGOs over those active in this sector in 2013. Only 15 NGOs declared that they were guided to a certain extent by the National Action Plan. The following graph compares the distribution of NGOs by the activities they carried out in 2013 and 2014 respectively.

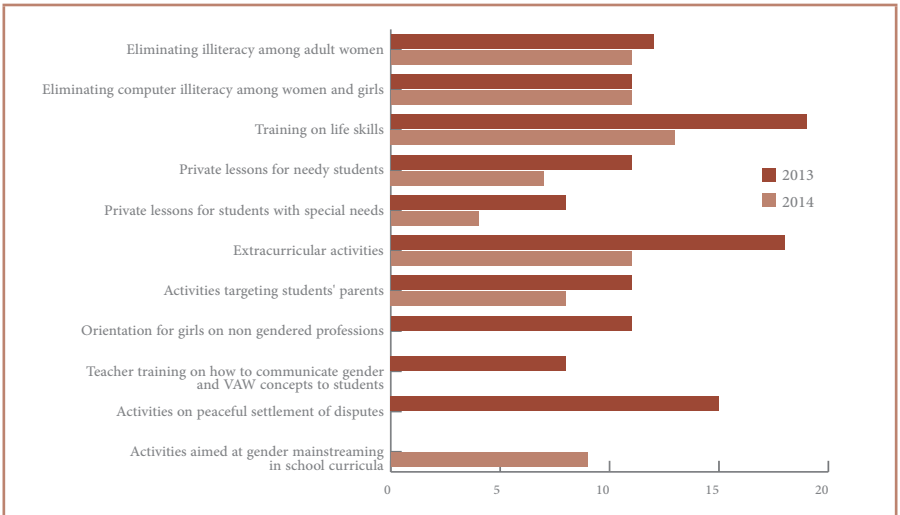

GRAPH 5:
DISTRIBUTION OF NGOS BY THE ACTIVITIES THEY CARRIED OUT IN 2013 AND 2014 RESPECTIVELY

22. The numbers of beneficiaries of those activities were relatively high and included both males and females.

23. The geographic distribution of activities and beneficiaries reveals its continued concentration in Beirut, Mount Lebanon, and the North at the expense of other governorates. This requires more attention in the future.

24. NGOs used various means to urge decision makers to take the necessary measures to ensure gender mainstreaming in educational curricula, removing gender based discrimination from school books, and issue the decrees needed to implement the Law on Free and Compulsory Education. They held meetings with ministers, members of parliament, officials at the Ministry of Education and Higher Education, and at the Center for Educational Development and Research, and educational experts. They also signed petitions, organized or participated in sit-ins, demonstrations and marches, held awareness raising workshops, and conducted research.

25. Noticeable is the significant increase in the level of cooperation among NGOs on one hand, and among them and other stakeholders on the other, in comparison with that during 2013.

10. In comparison with that of 2013, the current survey shows an increase in the number of NGOs cooperating and coordinating with other NGOs, a slightly higher number with NCLW, but no increase in that with ministries. Out of the 25 NGOs working on this sector 15 declared having been guided by the National Action Plan, though with varying degrees.

11. The National Commission for Lebanese Women was highly active in following up on its demands regarding the amendment or adoption of all the above mentioned laws, as well as in cooperating and coordinating with other stakeholders. It updated its earlier publication on Women's Rights in Lebanese Laws, and held consultative meetings with 52 representatives of civil society and of concerned ministries, which resulted in adopting an action plan for eliminating all forms of discrimination against women from Lebanese laws. NCLW also launched a campaign for the protection of minors from early marriage.

12. The Ministry of Labor a) worked on putting the demanded amendments of the Labor and Social Security Laws on decision makers' agenda, b) issued a set of measures and procedure for reporting violence and sexual harassment in the work place with legal measures against non compliance, and c) supervised the implementation of Law 220 on people with special needs.

13. The Ministry of Interior and Municipalities urged various syndicates to revise and amend their internal laws and regulations to remove any gender based discrimination, and issued a set of measures and procedures for reporting on domestic violence with legal measures against non compliance.

14. The Center For Educational Development and Research conducted studies intended to speed up the drafting of the executive decrees needed for the implementation of the Law on Free Compulsory Education.

15. UNFPA continued its partnership with NCLW and the support it provides it with in carrying out its functions.

16. The International Labor Organization cooperated with NGOs and other national institutions on revising the laws governing the work of domestic workers to ensure its compliance with international standards.

17. ESCWA, as part of a regional program, conducted research to assess the legal, institutional, and structural obstacles facing women's access to justice and provided policy recommendations.

18. The following organizations provided various kinds of support for NGOs' work in this sector: UNFPA, UNDP, ILO, The International Organization for Migration, The Swiss Agency for Cooperation and Development, European Union, MEPI, Hanns Seidel Foundation, Observatory of International Action for Women Rights/Asia Pacific, Caritas, Search for Common Grounds Foundation, Westminster Foundation for Democracy, Determination and Happiness Association, Women Without Frontiers, and the International Federation of the Red Cross and Red Crescent Societies.

19. Work in this sector suffers from major gaps and obstacles. These are: the piecemeal approach to legal reform, less than needed cooperation and coordination among the major stakeholders, continued lack of political will to introduce requested amendments, and the delay in the legislative process, coupled with limited resources.

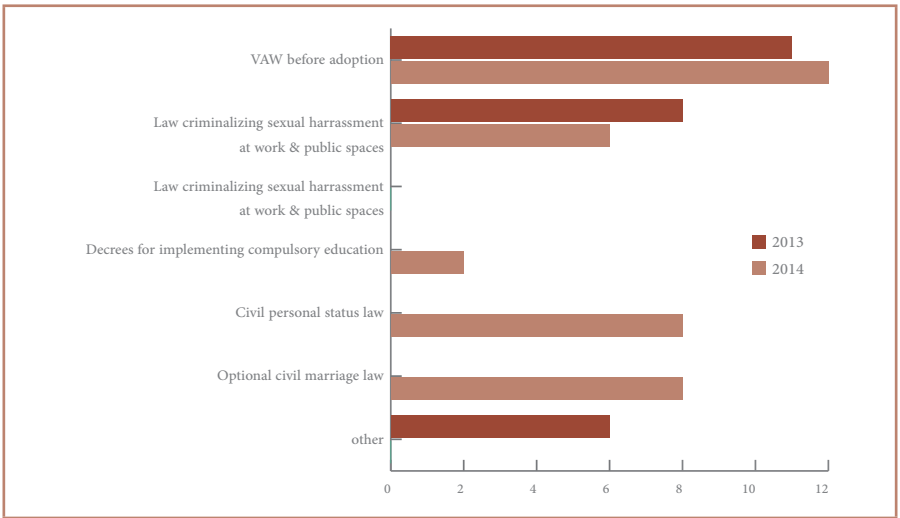

GRAPH 3:
COMPARISON BETWEEN THE NUMBER OF NGOS WORKING ON THE ADOPTION OF NEW LAWS, 2013/2014

8. In advocating for law amendment or adoption, NGOs utilized a variety of means. At the official level, they held meetings with MPs (6 NGOs), leaders of Parliamentary blocs (4 NGOs), ministers (6 NGOs), party leaders (6 NGOs), religious leaders (6 NGOs), and gave testimony in front of parliamentary committees (one NGO). Noteworthy in this regard is the variety in political and religious leaderships approached by NGOs thus ensuring access to a large number of sects and political parties, especially on issues related to personal status.

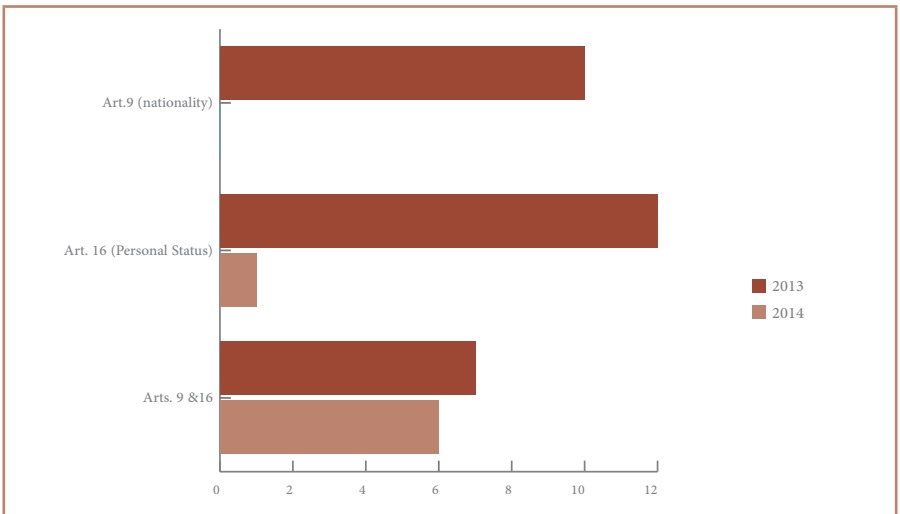

GRAPH 4:
COMPARISON BETWEEN THE NUMBER OF NGOS DEMANDING LIFTING OF GOVERNMENT RESERVATION ON ARTICLES 9 ET 16 OF CEDAW, 2013/2014

9. At the public level, 14 NGOs worked on raising public awareness on the content of laws requiring amendment or adoption, 18 worked on raising women awareness of their rights, and 12 used mass media for their advocacy purposes. It is important to note that such activities continue to be centered largely in Beirut at the expense of the other governorates.

Legislation, Laws, and Regulations

2. Results of the survey show that, in general, the work of NGOs, NCLW, and the donors or INGOs is in conformity with the interventions demanded by the sub action plan aimed at removing all kinds of discrimination against women from laws in effect, and/or adoption of new laws to ensure gender equality.

3. The year 2014 witnessed an increase in the number of NGOs working on this sector from 19 to 25 NGOs, reflecting a 9% decrease in the percentage of the total numbers of NGOs sampled in 2013 and 2014 respectively. This is probably a result of the increase in the sample size which provides a more representative view of NGOs distribution among the 12 sectors.

4. There is a broad distribution of NGOs on the specific laws whose amendment or adoption is advocated by the NGOs. This distribution decreases the impact of the legislator's and NGOS' piecemeal approach to legislative reform.

5. Distribution of NGOs' by the laws to be amended or adopted shows NGOs' little variation from last year despite the increase in the sample size. It also shows NGOs' interest in certain laws that did not assume its attention in 2013 (such as Trade and Bankruptcy law, Retirement Law for Employees in Public Institutions, Decrees for implementing the Law on Free Compulsory Education, Civil Personal Status Law, Optional Civil Marriage Law, and the Law governing Public Employment), as it shows continued lack of total NGOs' interest in demanding the reform of laws governing liberal professions.

6. Of the 25 NGOs demanding law amendment or adoption, 5 prepared and provided legislators with the finalized texts of law proposals for the demanded new laws or amendments of laws in effect.

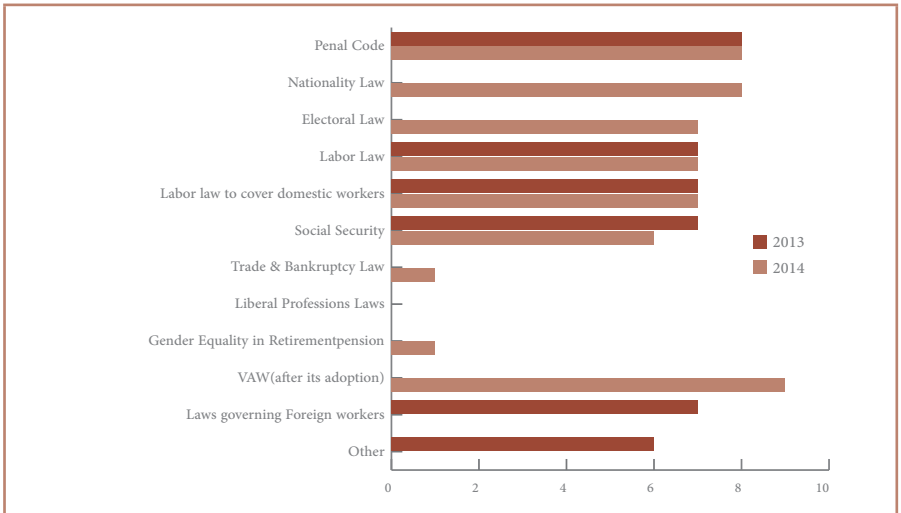

GRAPH 2:
COMPARISON BETWEEN THE NUMBER OF NGOS WORKING ON THE AMENDMENT OF SPECIFIC LAWS, 2013/2014

7. Noteworthy is the drastic decrease in the number of NGOs demanding government lifting of its reservations on either Article 16 (12 NGOs in 2013 and none in 2014) or Article 9 of CEDAW (from 12 NGOs in 2013 to only one in 2014), and the slight decrease in the number of NGOs demanding government lifting of its reservations on both Articles 16 (from 7 NGOs in 2013 to 6 in 2014).

I- MAIN RESULTS OF THE SURVEY

1. The results of the questionnaires filled by the sample of NGOs showed that most of them were working on the achievement of more than one of the twelve strategic goals covered by the National Action Plan (2013-2016). As clear from the table below, the increase in the sample size revealed that the sector of Protection of Women and Girls at Times of War, Emergency, and Natural Disasters, has substituted the Women and Environment sector in assuming the interest of the lowest number of NGOs, as did the Education Sector substitute the Economy Sector in assuming the interest of the largest number of NGOs. This may be a result of the increase in the sample size, as it may be a reflection of changing concerns and priorities brought about by the events on the Lebanese scene.

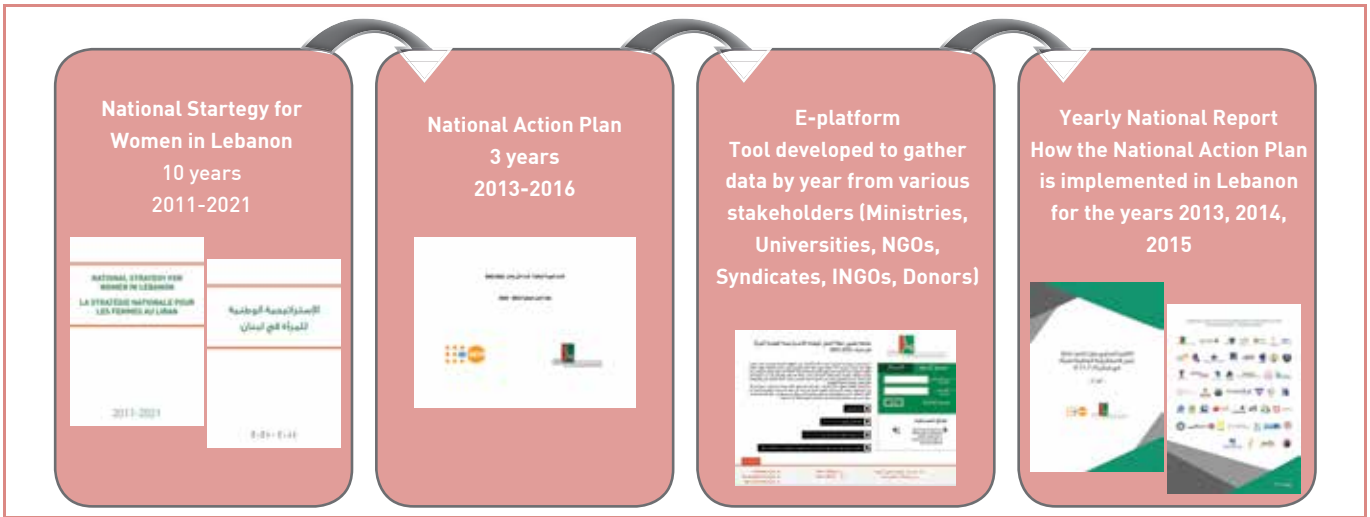

GRAPH 1:
THE STEPS THAT ARE FOLLOWED TO MONITOR THE IMPLEMENTATION OF THE NATIONAL STRATEGY FOR WOMEN IN LEBANON

Sector	# of NGOs active in the sector 2013	% of total sample (40) 2013	# of NGOs active in the sector 2014	% of total sample (65) 2014
Legislation, Laws, Regulations	47.5%	19	38.4%	25
Health and Reproductive Health	50%	20	43%	28
Economy	65%	26	33.8%	22
Education	52.5%	21	47.6%	31
Politics and decision making	30%	12	29.2%	19
Building capacity of Institutions and NGOs	50%	20	27.6%	18
Culture and Media	45%	18	20%	13
Combating poverty among women	37.5%	15	30.7%	20
Combating VAW	40%	16	38.4%	25
Environment	15%	6	21.5%	14
Gender	37.5%	15	29.2%	19
Protection of women and girls at times of war, emergency and natural disasters	30%	12	15.3%	10

TABLE 1:
COMPARISON BETWEEN NGOS' DISTRIBUTION BY EACH OF THE 12 SECTORS OF THE ACTION PLAN AND THEIR PERCENTAGE OF THE TOTAL SAMPLE OF NGOS (2013 VS. 2014)

Introduction

In partnership with the United Nations Population Fund (UNFPA), and using a participatory approach that involved various stakeholders in improving the status of women in Lebanon, the National Commission for Lebanese Women (NCLW) drafted and adopted the National Strategy for Lebanese Women (2011-2021). Upon giving its preliminary approval of this Strategy on the 12/6/2012, the Lebanese Council of Ministers called for its circulation to all ministries, advising due consideration to its content and suggestions in accordance with the laws in effect.

To ensure the implementation of the National Strategy, and using the same participatory approach, the National Commission for Lebanese Women drafted a three year National Action Plan (2013-2016). This Plan is composed of 12 sub action plans, one for each of the twelve strategic goals set in the National Strategy. Each sub action plan identified a number of operational objectives for achieving the strategic goal, the needed interventions, and a set of indicators for measuring progress in the achievement of each objective.

In 2015, NCLW published the first National Report on the implementation of the National Action Plan during year 2013. In the absence of baseline information prior to 2013 that can be used to assess progress, the first report aimed at providing such information through collecting data from a chosen sample of 40 nongovernmental organizations (NGOs) working on women issues, a sample of 7 ministries, and the UN agencies members of the UN Gender Working Group in Lebanon.

In its preparation for the issuance of the current report, aimed at assessing the progress made in the implementation of the National Action Plan in 2014, and guided by the lessons learned from drafting the previous report, NCLW contracted the services of two experts for revising the used e-questionnaires and improving the processes of data collection and retrieval. This improved the quality and quantity of data collected from the various stakeholders on their activities in 2014 aimed at enhancing the implementation of the National Strategy for Lebanese Women and its National Action Plan.

The current report is based on the data collected from a sample of the various partners in the implementation of the National Action Plan who responded to NCLW's call for participation in the survey. The 2014 sample was larger than the 2013 one reflecting a higher response rate to the current survey than to the earlier one. While the current sample included 65 NGOs, 19 international governmental and nongovernmental organizations, and 9 ministries and other public institutions working on women issues, the 2013 sample included 40 NGOs, 8 ministries and 6 international organizations.

Through analysis of the collected data, this report provides:

a. An account of the work and activities carried out by the major stakeholders during 2014,
b. The degree to which these activities comply, or rather coincide, with the interventions called for by the National Action Plan,
c. Comparison, where possible, between the information collected in 2014 with that collected in 2013, and
d. An assessment of the progress made, identification of strengths and weaknesses in the implementation process, and recommendations for future improvement.

EXECUTIVE SUMMARY OF THE 2ND YEARLY REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF THE NATIONAL ACTION PLAN FOR 2014

شعارات بعض الإدارات الرسمية والمنظمات الدولية ومنظمات ومؤوسسات المجتمع المدني التي شاركت في تنفيذ خطة عمل الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان - التقرير السنوي للعام ٢٠١٤*

* اللائحة الكاملة للجهات التي شاركت وساهمت وتعاونت مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لرفدها بالمعلومات لإنجاز التقرير السنوي للعام ٢٠١٤: الصفحة ٩٤-٩٥